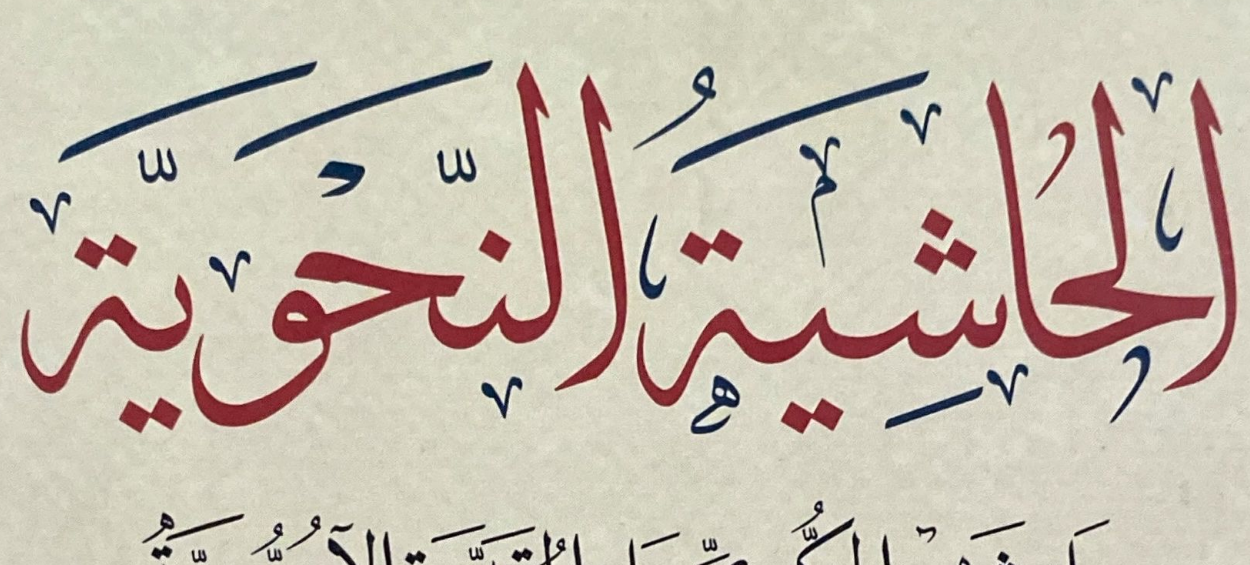



## على شرح المكودي على المقدمة الآجرومية

الدكتور عماد أحمد الزبن








الحاشية النحوية على شرح المكودي على الآجرومية

تأليف: الدكتور عماد أحمد الزبن

الطبعة الأولى: ٢٠٢١ م





# الحاشية النحوية

## على شرح المكودي على المقدمة الآجرومية

الدكتور عماد أحمد الزبن




2021


بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدّمة الحاشية

الحمد لله الذي مدَّ سابلة الأفهام، وأعجزَ سانِحة الأوهام، والصّلاة والسّلام على نبيّنا محمد سيّدِ الأنام، وخاتمِ الرُّسل العظام، وبعد:

فكنتُ قد حقّقتُ شرح الإمام المكّوديّ، رحمه الله تعالى، على المقدّمة الآجرُّوميّة المعروفة، ليجدَ المبتدئ في فنّ النّحو كتاباً سهْلَ الفهم، يسير المأخذ، وهو فوق هذا من صنْع إمام متبحّر في هذا الفنّ. وقد وجدتُ في الشّرح المذكور بُغْيتي، فتوفّرتُ عليه في تجرِبتي الأولى في فنّ التحقيق إلى أنْ وَفَرْتُه بحسْب خبرتي وجَهدي في ذلك العهد. ولكنّ الكتاب لا يخلو، مع طول الحرص والكِلاءة، من زلّة الفهم وعادية الوهْم؛ إذ يكون المشتغل مَجْهوداً في تحرير الإفادة، فيسبق القلَم بغير الإرادة. وقد قال القدماء: الكتابُ كالمُكلّف لا يرتفعُ عنه القلم.

ثمّ خطر لي أنّ أكتب عليه فوائدَ وتحقيقاتٍ نحْويّةً قد تجمّعت في كنّاشاتي من قراءات وتبصّر، فيها مَدٌّ لشرح المكّوديّ معَ حِفظ الرُّوَاء، وترسيغٌ للمقدّمة من غير أن أَمْذُقَ دَرَّها بزِيالِ الصّفاء، فجاءت فكرة كتابة هذه الحاشية النّحْوية. وهي، في تقديري، غير مناسبة لمن لم تبارح همّتُه في العلْم حدودَ الشّرح، فلتكن إذن تدقيقاً عميقاً أو زائداً يأتي في عُقْبانِ تحصيلِ المتن والشّرح.

وقد وضعتُ في هذه الحاشية تحقيقاتٍ في علم النّحو وتدقيقات من المقروء المعرفيّ، أو من تبصّري، وجعلتُ من المتن والشّرح مُنطَلَقاً لهذه التدقيقات، وقدّرتُ أنّ الاطّلاع عليها وتحصيلَها نافع للنّاظرين في علم النّحو. أضف إلى ذلك أنّ هذه التدقيقات تسهم في تشكيل ملكة التفكير النّحوي، ويأتي هذا من جرّا استنهاج سبيل الحِجاج والجدل، والاعتماد على الأصول الحجاجيّة في معالجة المسائل النّحوية. وقد أشرت في متن الحاشية

إلى مصدر التدقيق، وجعلتُ عملي شبيهاً بمراجعات معرفية تُغني المقروء، وتوسّع نطاق البحث في المعروض من المسائل، لذا جاء عملي شبيهاً بالحواشي القديمة، ولستُ بهذا أقرّر نبوة مع الأعراف العلميّة الشائعة اليوم، ولكنني أقدّم مراجعات تجمّعت عندي، وهي مقصودة بالذات، فأكتفي بالإشارة إلى المصدر، وأحمل القارئ على التركيز في المقروء، ولا أثقل نظره بكثرة حواشي التوثيق، فيعتمل في نطاق التحقيق. وأنا لستُ أرى نفسي هنا في بحث أكاديميّ صارم، إنّما، كما أسلفتُ، هي جولة معرفية نحوية، أعرض فيها أفكاراً نحوية وتدقيقات لغوية من مقروء نحوي طويل، وأقدّر أنّها ستنفع من يريد التّبحّر في هذا الفنّ. كما أنّها تثير أسئلة نحوية يعْوزها النّظر والتبصّر والتحقيق، وهل تتقدّم العلوم إلا بمثل هذا القلق المعرفيّ؟

أدعو الله تعالى أن يكون هذا الجهد نافعاً في بابه، وأن يضيء مسالك البحث في كثير من أسئلة هذا الفنّ، وأن يكشف للقارئ عن رتبةٍ من التبصّر النّحوي تفوق مجرّد حفظ المسائل واستظهارها، وأن يذهب به إلى منهج البحث عن الخبء المعرفيّ، وإلى مجافاة التقليد. فبمثل هذا العقل تزدهر العلوم، وتتقدّم الفُهوم.

والله تعالى المؤمَّل لإرشاد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل

❋ ❋ ❋

# ترجمة الأستاذ العلامة ابن آجُرُّوم

أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجيّ المغربيّ النّحْويّ المالكيّ، المعروف بابن آجرُّوم ومعناه بلغة البربر «الفقير الصوفي». نحْويّ مقرئ ومشارك في علوم أخرى، وصاحب المقدمة المشهورة بالآجرومية، ولد في مدينة فاس سنة (٦٧٢هـ) كما قال ابن العماد في الشذرات.

موصوف عند كثير من شرّاح مقدّمته بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح. قال عنه ابن العماد في الشذرات: «المشهور بالبركة والصّلاح، ويشهد لذلك عموم النّفع بمقدّمته». ويبدو أنّه يميل في النّحو إلى المذهب الكوفيّ، قال السيوطيّ في البغية: «وهنا شيء آخر، وهو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو لأنه عبر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال: الأمر مجزوم وهو ظاهر في أنه معرب وهو رأيهم، وذكر في الجوازم كيفما والجزم بها رأيهم وأنكره البصريون».

تلْمَذَ له عدد من العلماء، وقد ذكر ابن الخطيب جماعة منهم في الإحاطة. وقال محقّق فرائد المعاني: إنّه ظفر بعددٍ من شيوخه في أثناء عمله في كتاب فرائد المعاني ذكر منهم، إضافة إلى أبي حيّان الأندلسيّ: الإمام محمد بن القصّاب، ومحمّد بن عبد الرحيم الضرير، وعبد الملك بن موسى. وقدّم ترجمة لكلّ واحد منهم.

توفي الأستاذ ابن آجرّوم سنة (٧٢٣هـ)، ودفن في مدينة فاس. رحمه الله تعالى.

وله عدد من المصنّفات النّافعة أشهرها مقدّمته النحْويّة، وقد كثر الانتفاع بها، وتوفّر على شرحها كثير من العلماء وأهل الفضل، إضافة إلى من اجتهد في نظمها ليسهل حفظها. وهذه المقدّمة نافعة تناسب المبتدئين في الطلب. ومن مصنّفاته أيضاً:

١. فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التّهاني: وقد حققه عبد الرحيم نبولسي، وتقدّم به لنيل درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية في جامعة أمّ القرى سنة ١٩٩٧.

٢. البارع: أرجوزة في قراءة الإمام نافع. ذكرها الدكتور محمد المختار ولد أبّاه في «تاريخ القراءات» نقلاً عن موسوعة الباحث عبد الهادي أحميتو. وقال عبد الرحيم نبولسي في تحقيقه على فرائد المعاني: إنّها منظومة تتكوّن من اثنين وعشرين ومائة بيت، نظمها سنة (٦٩٦هـ)، وذكر فيها الخلف في القراءة بين ورش وقالون عن نافع المدنيّ.

٣. التّبصير في نظم التّيسير: نظم كتاب «التيسير» لأبي عمرو الدّاني. وهو في عداد المفقود. كما أفاده الدكتور محمد المختار ولد أبّاه في « تاريخ القراءات».

٤. رجز في ألفات الوصل: هذا نظم ذكر فيه ابن آجرّوم ألفات الوصل في الأسماء والأفعال. ذكره الدكتور محمد المختار ولد أبّاه في « تاريخ القراءات». وقال الباحث عبد الرحيم نبولسي في تحقيقه على فرائد المعاني: إنّه، مع ندرته، قد عثر عليه في الخزانة العامّة في الرباط. وذكر أبياتَ هذا النّظم.

٥. روض المنافع: نسب الإمام المنتوريّ القيسيّ (ت ٨٣٤هـ) هذا الكتاب إلى ابن آجرّوم في شرح الدرر اللوامع. ونقل عنه في تفسير الحديث الشريف: « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع». قال المنتوريّ ثَـمَّ: «قال ابن آجرّوم في روض المنافع: وليس المراد في الحديث هذا اللفظ الذي هو الحمد، بل هو وما تصرّف منه ...».



# ترجمة الشارح الشيخ العلامة المكوديّ

الشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح أبو زيد المكّوديّ بتخفيف الكاف وتشديدها والتشديد أنسب كما أفاده ابن الحاجّ والكتاني في السلوة. وقال المدنيّ في مختصر الفتح: المكودي نسبة لبني مكود، « قبيلة من البربر بالمغرب قريبة من فاس». كان، رحمه الله تعالى، عمدة المتأخّرين في المغرب العربيّ في فنّ النّحو، ويعرف بالمطرزيّ، وكانت ولادته ونشأته في فاس.

ويظهر من ترجمته أنّه، رحمه الله، كان رجلاً صالحاً، تاركاً للدنيا ومقبلاً على الآخرة، وله مقصورة بديعة نبوية. قال عنها المقري التلمساني في الأزهار: «عاب فيها على ابن دريد وعلى حازم جعلهما مقصورتيهما مدحاً في بني الدنيا». يقصد قوله:

وحـــازم قـــد عُدّ غيـــر حازم　　　وابن دريـــد لم يفـــده ما درى

وصفه شهاب الدين الدرعي في الاستقصا بعالم فاس وأديبها ونحويّها. وقال عنه الكتانيّ في سلوة الأنفاس: الشيخ البركة الإمام، الولي الصالح العارف بالله تعالى، كان إماماً بارعاً في العلوم كلّها، عالماً عاملاً ورعاً، زاهداً صالحاً، أحد الأعلام الأساتيذ والنحاة بفاس. وقال التنبكتي في نيل الابتهاج: أخذ عنه الإمام الرباني ابن مرزوق وأثنى عليه بالعلْم والصّلاح والفضل. وقال صاحب شجرة النّور: أبو زيد عبد الرحمن من بيت فضل وعلْم وصلاح. وقال الكتاني في السلوة: وهو آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس، وكان يقرئه بمدرسة العطّارين، وكان ذا باع في التصريف والعروض واللغة والشّعر.

توفي، رحمه الله، بفاس في حادي عشر شعبان سنة سبع وثمانمائة، على الراجح من أقوال أصحاب التّراجم.

**مؤلفاته:**

١. شرحان على ألفية ابن مالك. قال في الضوء اللامع: إنّ له شرحين على ألفية ابن مالك، فأكبرهما لم يصل إلى القاهرة، والمتداول بين الطلبة هو الأصغر، وهو نافع للمبتدئين كشرحه على الجروميّة. انتهى. وقالَ التنبكتي: إنّ الشرح الكبير لم يتمّ، وقد أتلفه الحسدة. انتهى. أما الشرح الصغير فمطبوع ومتداول، طبع في القاهرة مع حاشية الملوي سنة ١٨٦٢ م تقريباً.

٢. شرح المقدمة الآجرومية. طبع في القاهرة سنة ١٨٩٢م تقريباً.

٣. شرح المقصور والممدود لابن مالك.

٤. البسط والتعريف في علم ما جلّ من التصريف. منظومة في علم الصرف. وهو مطبوع وعليه شروح ذكرها محمد درنيقة في معجم أعلام شعراء المدح النبويّ.

٥. المقصورة في مدح النبيّ (صلى الله عليه وسلم). وعليها شرح لأبي بكر بن أحمد التملي. كما أفاد الإلغي السوسي. وقد ألف الدكتور محمد سعيد صمدي كتاباً بعنوان: شروح مقصورة المكوديّ: شرح محمد مفضل التطواني نموذجاً، دراسة وتحقيق. ويقع في جزأين.

٦. نظم المعرّب من الألفاظ.

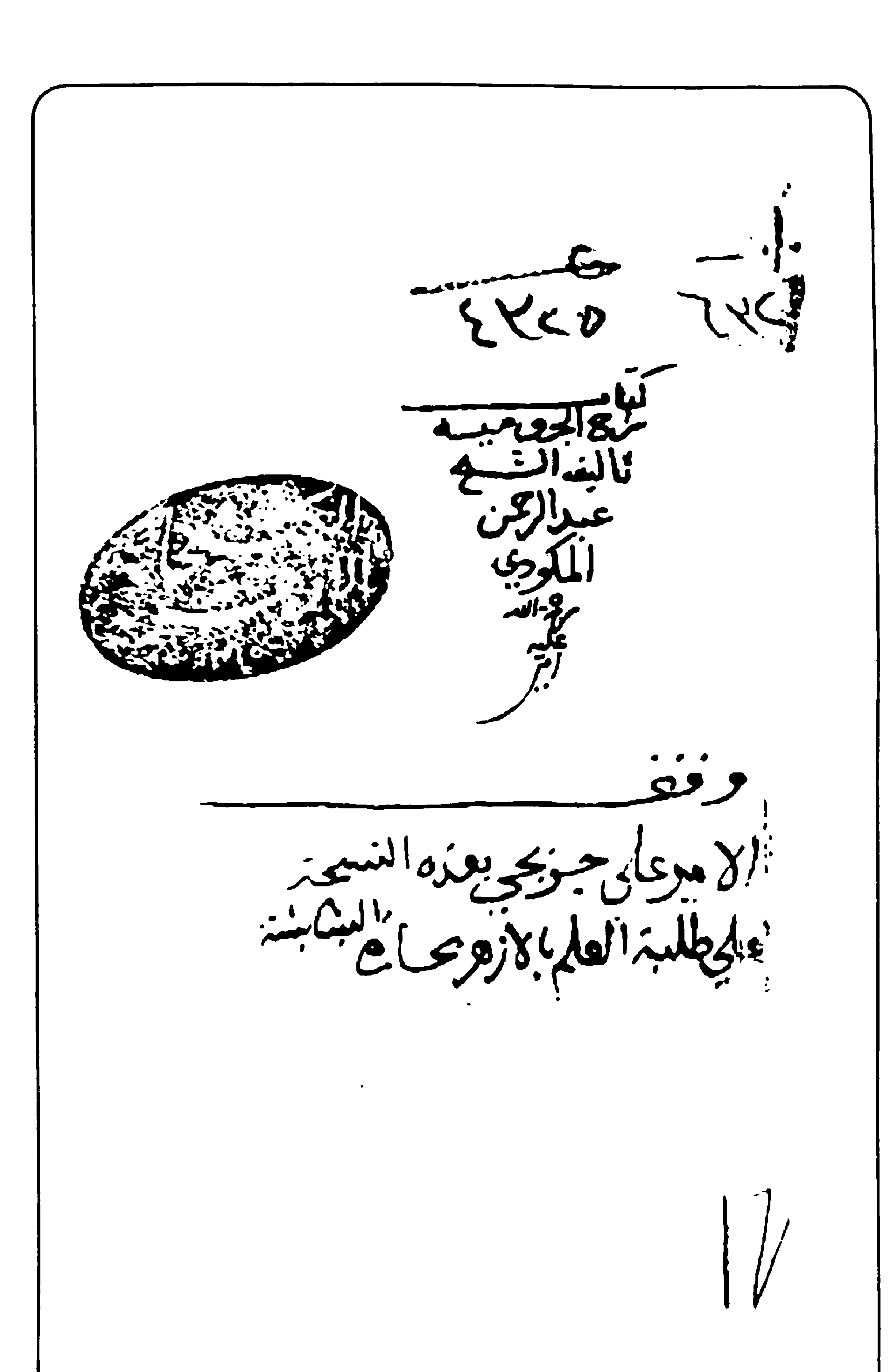
٧. عمدة البيان في معرفة فرائض الأعيان.



# أصول المتن والشّرح

ليس مقصودي في هذه الحاشية تحقيق شرح الآجروميّة للمكّوديّ (رحمه الله تعالى)، إنّما أقصد إلى عرض الشّرح من أجل الإسعاد على تقرير الحاشية. وقد أقمتُ نصّ الشّرح بأصول أزهرية ثلاثة: الأول نسخة برقم (٤٣٢٥). عدد أوراقها (٤٥) ورقة. لم يَذكر ناسخُها اسمه، ولا تاريخ نسخها. نسخةٌ تامّة وواضحة، لُوّنت عنواناتُها الرئيسة بالحمرة. والثاني نسخة برقم (٩٠٥٢١/ ٥٨٤٢ نحو). عدد أوراقها (٣١) ورقة. لم يَذكر ناسخُها اسمه، ولا تاريخ نسخها. فيها اضطراب وسقط في بعض المواضع. والثالث نسخة برقم (٦٤٢١/ ٩٦٤٥٤ نحو). عدد أوراقها (١٨) ورقة. نسخةٌ تامّة وواضحة، لُوّنت عنواناتُها الرئيسة بالحمرة.





٤٢٢٥

كتاب
شرح الجرومية
تأليف الشيخ
عبد الرحمن
المكودي
رحمه الله
عليه
آمين

وقف
الأمير علي جربجي هذه النسخة
على طلبة العلم بالأزهر عام

هذا الشرح
المكودي على
الاجروميه

اوقفت وحبست وسبلت وتصدقت بهذه
النسخة المباركه الست المصونه خديجه بنت المرحوم
الشيخ اسعد كزبر بالجامع الازهر على طلبت العلم
برواق الشوام بخزانة المرحوم اخيها السيد حسن
كزبر وقفا صحيحا شرعيا وهو بكمال الاوصاف
المعتبرة شرعا فمن بدله بعد ما سمعه فانما
اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم



أبو زيد عبد الرحمان

بن علي المكودي

الشيخ أبي عبد الله محمد بن داود الصنهاجي شهر

بابن آجروم رحمه الله مفتاح علم المعاني

ومصباح غياهب البيان







قال الشيخ الإمام الفاضل الأستاذ النحويّ اللغوي، أبو زيد عبد الرحمن بن عليّ المكّوديّ (رحمه الله تعالى):

الحمد لله الذي نوّر قلوبنا بمعرفة الأدب، وشرح صدورنا لفهم أسرار لسان العرب، حتى اجتنيْنا من عاطر زهره ويانع ثمره ما جادت عليه العين، واجتَبيْنا من عرائس غرره ونفائس دُرَره ما تَقَرّ به العين، وصلّى الله على سيدنا محمد النبيِّ الأوحد، المبعوث إلى الأحمر والأسود، وصفوة العالَم، وسيد ولد آدم، أكرم من بُعث إلى العباد، وأفصح من

---

**قولُه: ( الحمد لله)**

قال البيضاويّ عن الحمد: هو الثناء على الجميل الاختياري من نعمة أو غيرها، والمدح: هو الثناء على الجميل مطلقاً. والشكر: مقابلة النعمة قولاً وعملاً واعتقاداً.

وكُسرت لام الإضافة للتمييز بينها وبين لام الابتداء.

**قوله: ( سيّد ولد آدم)**

أصْل هذا ما رواه مسلمٌ بسنده عن أبي هريرَةَ، قَال: قَال رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَا سَيِّدُ وَلَد آدم يَوْمَ الْقيامَة، وَأَوَّل مَنْ يَنْشَقُّ عنه الْقبْرُ، وَأَوَّل شافِعٍ وَأَوَّل مُشَفَّعٍ.

و«سيّد» إنّما أصلُها «سَيْوِد» كما أفاده سيبويه. فهو من ساد يسود، والسّاكن الذي قبل الواو ياء، فتُقلب الواو ياء وتدغم. وإنّما قَلَبت الياءُ الواوَ المتحرّكة من جرّا قوتِها.

وقال الإمام النّوويّ: اعلم أن السّيد يُطلق على الذي يفوق قومَه، ويرتفعُ قدرُه عليهم، ويُطلق على الزعيم والفاضل، ويُطلق على الحليم الذي لا يستفزّه غضبُه، ويُطلق على الكريم، وعلى المالك وعلى الزوج، وقد جاءت أحاديثُ كثيرةٌ بإطلاق سيّد على أهل الفضل. انتهى.

والعرب تقول: فلان أسودُ من فلان. أي: أجلُّ منه. ومن فوائد الفرّاء قوله: يقال هذا سَيِّدُ قومِه اليومَ، فإذا أخبرْتَ أنّه عن قليل يكون سَيِّدَهم قلت: هو سائِدُ قومِهِ عن قليل.

نطق بالضاد، صلّى الله عليه وعلى آله الكرام، وعلى أصحابه السَّراة الأعلام.

أمّا بعد،

فإنَّ أجلّ ما وُضع في الإسلام من العلوم الشريفة، واخترعه الأعلام من الأوضاع المنيفة، علم العربية والقياسات النحوية؛ إذْ به يُفهم كتاب الله العزيز ويحقَّق، ويُمعن (النَّاظر)[1] في معانيه الغامضة ويُدقّق، ويتضح به من الأحاديث ما تَنْبو عنه الأفهام، وينفتح من شواردها ما يَعْتَرِض من الإيهام والإبهام. فهو مما أنعمَ الله به على هذه الأمةِ دونَ سائر الأمم، وأَثبت لهم في السعادة أرسخ قدم. وقد جاء في فضله وشرف أهله من الأحاديث النبوية والأخبار، والحضّ على تعلّمه واستعمال تَفَهُّمه، من وصايا العلماء

---

**قوله: (أمّا بعد، فإنّ ...)**

فالصّحيح أنّ (أمّا) حرف فيه معنى الشّرط، وليس حرف شرط. وقد نقل الشيخ بهاء الدّين السّبكيّ عن الإمام أبي حيّان التّصريح بذلك، وجعلها من الأدوات التي يحصُل التّعليق بها، وليست شرطاً. ونقل عن بعض العلماء أنّها حرف إخبار مضَمَّنٌ معنى الشّرط، ولو كانت أداة شرط لاقتضت فعلاً بعدها، لكنّها أغنت عن أداة الشّرط، وعن الجملة الشرطيّة.

قال الإمام أبو حيّان عن الفاء اللازمة بعد (أمّا): هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها، لأنّها لا تجيء رابطةً بين جملتين، ولا عاطفة مفرداً على مثله. ثمّ اعترض تعليل الإمام ابن مالك لزوم الفاء بتأويلها بـ« مهما يكن من شيء»، لأنّ جواب « مهما يكن من شيء» لا تلزم فيه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشّرط، لكن تلزم الفاء بعد « أمّا»، مع عدم اشتراط الصّلوح.

والمُتّجه، أنّ لزوم الفاء بعد «أمّا» جاء من جرّا دلالتها على الشّرط بنيابتها عن « مهما يكن من شيء»، وهذا أضعفَها، فاحتاجت إلى لزوم الفاء لتدلّ على الشرطيّة، بخلاف الشّروط التي تدلّ على الشّرطيّة بالأصالة. كما أفاده الشنوانيّ.

---

(١) جاء في الأصول (النظر)، ولعلّ الصواب ما أثبتُّ، وهو موافق لأصول أخرى.

والأخيار ما يُنَشِّط له القرائح والخواطر، ولا تفي بحمله الدواوين والدفاتر.

## [فضل المقدِّمة الآجروميّة]

وإنّ من أحسن ما وُضع فيه من المقدمات المختصَرة واللُّمَع المشتهرة، مقدمة الشيخ الفقيه الأستاذ المحقِّق المقرئ المجوِّد الحسابيّ الفَرَضيّ، نخبة دهره وفريد عصره، أبي عبد الله محمد بن داود الصِّنْهاجيّ الشّهير بابن آجُرُّوم، مفتاح علم اللسان، ومصباح غيب البيان. وهي وإن كانت سهلة المأخذ والعبارة، واضحة المثل والإشارة، تحتاج إلى التّنبيه على مقفلها وتتميم أمثلتها.

وقد وَضَعتُ عليها شرحاً مختصرَ الحجم، مُنتَفَعاً به في العلم، لا يَمَلُّه النّاظر، ولا يدعه المناظر.

## [سند الشّارح]

وقد رَويتُ هذه المقدمة: عن ولد الأستاذ، الأثير[1] العالم الأطهر أبي محمد عبد الله، عن والده المذكور. ورَوَيتها أيضاً عن ولد الأستاذ، الناظم الأستاذ الأعرف أبي العباس بن حزب الله، عن واضعها أبي عبد الله محمد المذكور[2].

وقرأتُها عليهما قراءة تحقيق وتدقيق. وها أنا بحول الله وقوّته أشرع فيما قصدتُ إليه

**قوله: ( وها أنا بحول الله .. )**

كان يجدر به أن يقول: وها أنا ذا. مع الإشارة. قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ [آل عمران: ١١٩].

(١) في الأصل (الأثيري).

(٢) وقع سقطٌ في السند الثاني، يراجع في تحقيقي لشرح المكودي على المقدمة الآجرّوميّة.

مستعيناً بالله، عليه (توكّلتُ)[1].

قال الشيخُ الإمامُ، أبو عبد الله محمدُ بنُ داودَ الصِّنْهاجيُّ، الشهيرُ بابنِ الجروميّ رحمه الله:

❊ ❊ ❊




(١) سقطت (توكلت) في الأصول التي أرجع إليها.

# باب الكلام

**(الكلام: هو اللّفظ المركّب المفيد بالوضْع):**

**الكلام في اصطلاح النَّحْويين:**

هو **(اللّفظ)**، واللّفظ هو الصوت المعتمد على مقاطع الفم.

واحْتُرز به عمّا ليس بلفظ كالإشارة وما يُفهم من حال الشيء، فهذا لا يُسمّى كلاماً في الاصطلاح لأنه ليس بلفظ.

## [بيان المركب]

و**(المركَّب)**: يعني ما تركَّب من اسمَين نحو: زيدٌ قائمٌ.

وتسمّى الجملة الاسمية.

أو من فعل واسم نحو: قامَ زيدٌ.

وتُسمّى الجملة الفعلية.

---

**قوله: (الكلام في اصطلاح النّحويين)**

تقديم الكلام على الكلمة لأنّه مقصود بالذّات في اشتغال النّحويين. وتعقّبه بعض النّاظرين بأنّ الكلمة مفردة، ومعرفة المفرد سابقة على معرفة المركّب. والصّحيح أنّه بالكلام تتقرَّرُ الوظيفة التّواصليّة في اللغة، فيكون الكلام المركّب مقصوداً بالذات في عمل النّحاة.

وقال أبو البركات الأنباريّ: الكلام مأخوذ من الكَلْم وهو الجُرح، لأنّه يؤثّر في السّامع كما يؤثّر الجرح. كما قال امرؤ القيس:

وجرح اللسان كجرح اليد

واحْتُرِز به مما ليس بمركّب، نحو: زيد.

فهذا لا يُسمّى كلاماً وإن كان لفظاً، لأنه غير مركب.

## [بيان الإفادة]

**قولُه: (المفيدُ)**: يعني: ما تحصل به الفائدة للسّامع، نحو: زيدٌ قائمٌ.

واحْتُرِز به عمّا ليس بمفيد نحو: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، والنّار حارّة.

فهذا لا يُسمّى كلاماً وإن كان لفظاً مركباً، لأنه غيرُ مفيد؛ إذ لا يجهلُه أحد.

## [بيان الوضع]

**وقوله: (بالوضع)**: أيْ بالقصد من المتكلّم. فلا يُقال فيه كلام حتى يكون مقصوداً

---

**قوله: ( المفيد: يعني ما تحصل به الفائدة للسّامع ...)**

يلحّ كثير من النّحاة على اشتراط إفادة المخاطب شيئاً يجهلُه في تصوير الكلام، وهذا الاشتراط تحمّس له ابن مالك وجزم به، فقول القائل: السّماء فوقنا. لا يعدّ، عند هؤلاءِ، كلاماً بآمر هذا الاشتراط. والصّحيح في اجتهادي أنّ هذا الشّرط غير معتبر في تصوير الكلام، وإلا لكان الشيء الواحد كلاماً وغير كلام، إذا خاطبت مَن يجهله فاستفاد مضمونه، ثم خاطبتَه به مرة أخرى. كما أفاده أبو حيّان. وهذا غريب، وإن تعجب فعجب جعْل قيد من قيود تصوير الكلام مرتبطاً بعلم المتلقي بمضمون الكلام أو جهله به.

**قوله: ( بالوضع: أي بالقصد من المتكلّم ... )**

اشتراط القصديّة في تصوير الكلام لا يقلّ غرابةً عن الاشتراط الآنف، وقد جَزم به ابن مالك، فأبعد النّجعة. وبهذا الاشتراط يخرج كلام النائم والسّكران والطيور المُعلّمة من مفهوم الكلام. وأنا أفرّق ههنا بين مقامي نظر: الأول الحكم بالكلاميّة على هذه الأصوات بتوافر

من المتكلّم، أيْ: ينوي المتكلم به إفادة السّامع.

واحْتُرِز به من كلام السّكران والنائم وما يُعلَّم من الطّيور، فلا يقالُ في شيء من ذلك كلام وإنّ كانَ لفظاً مركباً مفيداً في الظّاهر، لأنه غيرُ مقصود.

## [أقسام الكلام]

**قوله: و(أقسامه ثلاثة):**

أي أقسام الكلام، وهي أجزاؤه التي يتركّب منها، ثلاثة لا زائد عليها. ثم بيَّنها بقوله:

---

شروطها الوضعيّة والتركيبيّة والدّلاليّة، ومقام آخر وهو اعتبار قصود الكلام بالنسبة إلى حال اللافظ. والخلط بين المقامين قرّر هذا الخلاف.

ثمّ اعلم أنّ جمهور شارحي هذه المقدّمة فسّروا قيْد (الوضْع) في تصوير الكلام بالقصد، وذهب نفرٌ من النّحاة إلى أنّه: تعيين واضع لغة العرب اللفظ للدّلالة على المعنى. وهذا الخلاف في تفسير قيد الوضع مبنيّ على الخلاف في دلالة الكلام: أوضعيّة هي أم عقليّة. فمن حكم بالحكم بالأوّل، فسّر القيد بالوضع العربيّ، ومن حكم بالثاني فسّر القيد بالقصْد. وقال الشيخ الوقّاد: والأصحّ أنّها عقلية.

قلتُ: فيه نظر، وإن كان مذهب أمثال ابن مالك والسّكاكيّ وابن الحاجب وأبي حيّان. والذي يبدو أنّ الدّلالة وضعيّة. أمّا في المفردات فلا خلاف. وأمّا في المركبات فهي موضوعة بالنّوع لا بالشّخص، فكأنّهم وضعوا عِياراً أو نوعاً يمثّل أصلاً صالحاً للقياس عليه. كما أفاده الصّبّان وابن الحاجّ.

**قوله: (ثلاثة لا زائد عليها)**

قال الأشمونيّ: ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة: أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أو لا، الثّاني الحرف، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف، الأول الاسم، والثاني الفعل. انتهى.

**(اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى):**

فالاسم نحو: رجل وفرس ونحوه.

والفعل نحو: قامَ ويقومُ وقمْ.

---

وهذا إنّما يُقبل بآمر الاستقراء، وإلا فلا تَسلم أجزاؤه من ترك التّسليم كما أفاد الصبّان.

وقال ابن الحاجب: لأنها إما أن تدلّ على معنى في نفسها، أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم، والأول الفعل، وقد علم بذلك حدّ كل واحد منها. انتهى. وهذه قسمة حاصرة، تَبيّن بها حدّ كلّ قسم لأنّه بناها على الجنس المفصَّل. كما أفاده الرضيّ.

وقد جعل أبو جعفر بن صابر اسم الفعل قسماً برأسه وسمّاه «خالفة». واسم الفعل عند الكوفيين من باب الأفعال لدلالته على الحدث والزّمن، وجعله جمهور البصريين من الأسماء ولكنّهم اختلفوا في مسماه. ومحصَّل التّحقيق أنّه من الأسماء. وقد نصّ ابن الورديّ على أنّ خلاف ابن صابر غير معتدّ به. وقد نُقل عن الفرّاء أن «كلا» ليست واحداً من هذه الأنواع الثلاثة، بل هي بين الأسماء والأفعال. انتهى. وأنا لستُ أدري هل حكَم الفراء بأنّها ليست من هذه الأنواع الثلاثة، أو توقّف في تصنيفها لتعارض الأدّلة كما أفاده يس في حاشيته على شرح التصريح.

**قوله: ( فالاسم ...)**

قال أهل البصرة: إنّ الاسم مشتقّ من السّمو، لأنّه أوضح مسماه وأظهره وسما به. وقال أهل الكوفة: إنّه من السّمة، لأنّ صاحبه يُعرف به. وكلام أهل الكوفة جيّد من حيث المعنى، ولكنّه يَفسد بالدليل اللغويّ، فهم أسقطوا الفاء وأثبتوا همزة وصل، وهذا لا نظير له، والثابت في هذه الحالة الهاء، نحو: عِدَة و زِنة. ثمّ لو كان من السّمة، كما قالوا، لقيل في تصغيره: «وُسَيْم»، ولم يُقل: «سُمَيّ». وأخيراً لو كان من السّمة لقيل في جمعه: «أَوْسم» أو «أَوْسام»، ولم يُقل: «أسماء». كما أفاده ابن فضّال.

والحرف نحو: مِنْ، وقَدْ.

قولُه: (جاءَ لمعنى) يعني أنّ الحرف لابدَّ أنْ يكون لمعنى.

---

**قوله: ( يعني أنّ الحرف لا بدّ أن يكون لمعنى)**

وقد تجاولَ القومُ كثيراً في مفهوم الحرْفِ، والمحصّل بعد النّظر أنّ الحرف ما لا يدلّ إلا على معنىً معقولٍ في غيره. والصّحيح عندي ما أثبته بعض النحاة من أنّ الحرف يُشبه الإشارَة الدّالّة على الشيء، فإذا عُزلتْ عنه لم يتحصّل منها مجرّدةً معنىً. والألفاظ إنّما تُعرِّفُ المعنى المركزيَّ في الموضوع له، ولكنّ الموضوع له يتضمّن معانيَ هامشية ذاتيّة، لا تتعرّض لها الألفاظ الموضوعة بالتّعريف، ولا تتبادر إلى ذهن السّامع إلا بموضوعٍ معرِّف، فوَضَعَتِ العرب كلماتٍ هي موضوعات كاشفة ومعرّفة عن هذه المعاني الهامشية في الكلمات الأخرى. فكلمة «مكة» لها معنى مركزيّ موضوع له هذا اللفظ، ولكن من معانيها الهامشيّة مثلاً الابتداء أو الانتهاء أو غيرهما. وهذه المعاني الهامشية لا تتبادر من مجرّد لفظ مكة، فنُصبت أو وُضعت لها علامات كاشفة خاصّة مثل ( من) أو ( إلى). فهذه العلامات لا تكشف عن معنى لا في غيرها، ولو عُزلت عن متعلّقاتها فلا تدلّ على معنى في نفسها، وما يستحضره الذهن من معانٍ لها من غير مُتَعَلَّقاتها فهو من جرّا الإلف باستحضار النّفس لمتعلّقها المألوف في استعمال المستحضِر.

إنّ المعنى الذي يكشف عنه الحرف، قد يكون مضمونَ اللفظ الذي تعلّق به الحرف، بمعنى أنّ مُتَعلّقَ الحرف متضمِّنٌ للمعنى الذي كشف عنه الحرف، فالمعنى الذي كشف عنه الحرف هامشيّ متضمَّنٌ في اللفظ، مع دلالة اللفظ على المعنى المركزيّ أيضاً. ولكن الحظ إلى أنّ المتضمِّنَ لا يدلّ بلفظه الموضوع على المعنى المتضمَّن الذي كشف عنه الحرف. مثّل له الرضيّ بقوله: فرجل، في قولك: الرّجل، متضمِّن لمعنى التّعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به، وكذا: ضرب زيد، في: هل ضرب زيد، متضمن لمعنى الاستفهام؛ إذ «ضرب زيد» مستفهم عنه، ولابد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام، وموجده فيه « هل».

وقال الرضيّ: وقد يكون معنى الحرف ما دلّ عليه غيره مطابقة، وذلك إذا كان ذلك الغير لازم الإضمار كما دلّ همزة « أضرب »، ونون « نضرب » على معنى الضّميرين اللازم إضمارهما. انتهى.

نحو حروف الجر وحروف الجزم والنّصب.

واحْتُرز به من حروف الهجاء نحو: الزاي من زيد، والرّاء من عمرو.

فهذا يقال فيه حرف تهجٍّ، ولا يقال فيه عند النَّحْويينَ حرف لأنَّه لم يجئ لمعنى.

---

واعتُرِض بأنّ هذه الحروف لو كانت دالّة على معاني الضّمائر فهي بالاسميّة والاستقلال أولى من الضّمائر المقدّرة؛ ولا معنى لجعل معانيها حاصلة في تلك الضمائر.

وقد اجتهد الشيخ بهاء الدّين بن النّحاس في هذا الموضع فقالَ: إنّ الحرف دالّ بنفسه على معنى لأنّه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة، فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعها لغة، كان كذلك. وإن خوطب به من يفهمه، فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خوطب بـ«هل» من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف. ثمّ قال: والفرق بينه وبين الاسم والفعل، أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الإفراد، بخلافهما فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الإفراد. انتهى.

قلت: لكن يرد عليه أنّ من عَلِم معنى الاسم لا يحتاج، بعد التعريف، إلى غير لفظ الاسم لاستدعاء المعنى، أمّا في الحرف فإنّ استدعاء المعنى بعد التّعريف يفتقر إلى استحضار لفظ ما يتعلّق به الحرف؛ إذ إنّ التعريف إنّما يحصل بتوسّط لفظ المُتَعَلَّق. فكأنّنا قلنا في التّعريف: إن هذه الكلمة ( =الحرف) صالحة للكشف عن هذا المعنى الثابت في كلمة أخرى. فالدّليل ليس حاصلاً بعد تقرُّر عدم فهم المعنى، ولكنّه حاصل باستمرار انتفاء فهم المعنى من غير توسّط التعلّقات بعد حصول التّعريف. واستمرار الافتقار للتعلّقات في تقرير مفهوميّة الحرف، دليل على انتفاء صفة الانفهام عن الحرف مجرّداً، وهذا ليس حاصلاً في الكلمة التي فيها قدرٌ من المعنى قابل للفهم، كما زعمه ابن النّحاس.

## [علامات الاسم]

**وقولُه: (فالاسم يُعرف بالخفض، والتّنوين، ودخول الألف واللّام وحروف الخفض عليه).**

---

**قول الماتن: (فالاسم يعرف بالخفض ...)**

هذه الفاء تسمّى فاء الفصيحة بالتّركيب الإضافي، أو الفاء الفصيحة بالصّفة. وهي تقع في جواب شرط مقدّر، وفصيحة بوزن فعيلة بمعنى فاعلة، أي مُفْصِحة ومبيّنة، فهي تُفصح عن شرط مقدّر. وذهب بعض أصحاب الحواشي النّحويّة إلى أنّها بالضاد المعجمة، وراح يتكلّف لها معنىً مناسباً. وهذا نظر مطّرح، وكلام مردود. وقال بعض العلماء: إنّها مُفصحة عن شيء غير شرط، وقال بعض آخر: إنّها مُفصحة عن شيء سواء كان شرطاً أم لا. ومنه عندهم قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ﴾ [البقرة: ٦٠] والتّقدير: فضرب، فانفجرت. فهذه أفصحت عن غير شرط. كذا نقل العدويّ في حاشيته على شرح الشّذور، ومرّ عنه ساكتاً. قلتُ: لكن قد قال الإمام الزمخشريّ في تأويل هذه الآية: الفاء متعلقة بمحذوف، أي: فضرب فانفجرت. أو: فإن ضربت، فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله: « فتاب عليكم». وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ. انتهى كلامه. واعترضه أبو حيّان بدعوى ضعف حذف الشرط والأداة، وقال: إنّ إضمار مثل هذا الشّرط لا يجوز، وفي قوله أيضاً إضمار« قد » إذ يقدّر، فقد تاب عليكم، وقد انفجرت، ولا يكاد يحفظ من لسانهم ذلك، إنما تكون بغير فاء، أو إن دخلت الفاء فلا بد من إظهار قد، وما دخلت عليه قد يلزم أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى، نحو قوله: « وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ». وإذا كان ماضياً لفظاً ومعنى، استحال أن يكون بنفسه جواب الشّرط، فاحتيج إلى تأويل وإضمار جواب شرط. ومعلوم أن الانفجار على ما قدّر يكون مترتباً على أن يضرب، وإذا كان مترتباً على مستقبل، وجب أن يكون مستقبلاً، وإذا كان مستقبلاً امتنع أن تدخل عليه قد التي من شأنها أن لا تدخل في شبه جواب الشرط على الماضي إلا ويكون معناه ماضياً نحو الآية، ونحو قولهم:

لمّا ذكر أنّ الأجزاء التي يتركّب الكلام منها ثلاثة، أخذ يبيّن كلّ واحد منها، ويذكر ما يُعرف به، فقال:

**الاسمُ يُعرَف بالخفض نحو: مررتُ بصاحبِ الرَّجلِ.**

فـ(صاحب): اسم. ويُعرف ذلك بالخفض الذي في آخره، والخفض فيه بحرف الجرّ: الباء. (الرجل): اسمٌ ويُعرف أيضاً بالخفض الذي في آخره، وهو اسمٌ بإضافة صاحب إليه.

**ويُعرف أيضاً بالتّنوين: وهو نون ساكنة تلحق الاسم في آخره تثبتُ لفظاً وتسقطُ**

---

إن تحسن إليّ فقد أحسنت إليك، ويحتاج إلى تأويل، كما ذكرنا. وليس هذا الفعل بدعاء فتدخله الفاء فقط ويكون معناه الاستقبال، وإن كان بلفظ الماضي نحو: إن زرتني فغفر الله لك. وأيضاً فالذي يفهم من الآية أنّ الانفجار قد وقع وتحقق، ولذلك قال تعالى: «قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ»، وجعله جواب شرط محذوف على ما ذهب إليه هذا الرجل يجعله غير واقع؛ إذ يصير مستقبلاً لأنه معلّق على تقدير وجود مستقبل، والمعلّق على تقدير وجود مستقبل لا يقتضي إمكانه فضلاً عن وجوده، فما ذهب إليه فاسد في التركيب العربي، وفاسد من حيث المعنى، فوجب طرحه، وأين هذا من قوله: وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ. انتهى. وجواب أبي حيّان في غاية الوجاهة والدّقة.

**قوله: ( ويُعرف أيضاً بالتّنوين: وهو نون ساكنة تلحق الاسم في آخره تثبتُ لفظاً، وتسقط خطاً)**

قوله: «ساكنة» يعني أصالة، فإذا حُرِّكتْ لعارضٍ فلا يضرّ. نحو: مأجوراً انظر. وقولُه: «تلحق الاسم في آخره» أي: تتّصل بآخر الاسم حقيقة نحو ( طالبٌ )، أو حكماً إذا أُجري الإعراب على حرف بعد حذف آخره. نحو (دمٌ) فأصْله دمَوٌ. وقال سيبويه: أصله «دَمْيٌ» بوزن فَعْل. وقال المبّرد: أصله «دَمَيٌ» بالتّحريك، فالذاهب منه الياء. وقوله: «وتسقط خطاً». قال في تاج العروس: التّنْوين لا يكون له في الخطّ صورةٌ إلّا في كأَين. انتهى.

وقوله: « تلحق الاسم» قالوا: لو قال: تلحق الكلمة لكان أجود؛ فراراً من الدّور الممنوع،

خطأً. نحو: زيدٌ، وجعفرٌ، وفرسٌ. فهذه كلُّها أسماء لوجود التّنوين في آخرها.

ويُعرف أيضاً بدخول الألف واللّام عليه: نحو: الرَّجل. فالرَّجل اسم لدخول الألف واللّام عليه.

ويُعرف أيضاً بدخول حروف الجَرّ عليه وهي:

(**مِنْ**) نحو: خرجْتُ من الدار. فالدار اسم لدخول حرف الجَرّ عليها وهو مِنْ.

و(**إلى**) نحو: سِرْتُ إلى المسجد. فالمسجد اسم لدخول حرف الجَرّ عليه وهو إلى.

و(**عن**) نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. فالسَّاعة اسم لدخول حرف الجَرّ عليها وهو عن.

و(**على**) نحو: علوت على السّطح. فالسّطح اسم لدخول حرف الجَرّ عليه وهو على.

و(**في**) نحو: نظرْتُ في العِلْمِ. فالعِلْم اسم لدخول حرف الجَرّ عليه وهو في.

و(**رُبَّ**) نحو: رُبَّ رجلٍ. فالرَّجل اسم لدخول حرف الجَرّ عليه وهو رُبَّ.

و(**الباء**) نحو: مررْتُ بزيدٍ. فزيد اسم لدخول حرف الجَرّ عليه وهو الباء.

و(**الكاف**) نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. فمثل اسم لدخول حرف الجَرّ عليه وهو الكاف.

---

لأنّ معرفة الاسم متوقّفة على معرفة التّنوين، ومعرفة التّنوين متوقفة على معرفة الاسم، فثبت الدّور. ولكنْ يُدفع الدّور هنا بثبوت معرّفات أخرى للاسم، فيصحّ أن ينماز الاسم بغير التّنوين كما أفاده النظّار. ولا بدّ من التفريق بين قولنا: الاسم يُعرف بالتّنوين، والاسم لا يعرف إلا بالتّنوين.

و(اللّام) نحو: ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]. فبلد اسم لدخول حرف الجَرّ عليه وهو اللّام.

ويُعرف أيضاً بحروف القَسَم، والقسَم هو اليمين.

وحروف القَسَم من حروف الجر إلّا أنّ فيها الدلالة على اليمين. وهي:

(الواو) نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]. فالسماء اسم لدخول حرف القَسَم عليها وهو الواو.

و(التّاء) نحو: تالله. فما دخلتْ عليه التاء فهو اسم، لدخول حرف الجرّ عليه وهو التاء. ولا تدخل التاء إلا على اسم الله تعالى.

و(الباء) نحو: بالله.

## [علامات الفعل]

**وقوله: (والفعل يُعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة)**

يعني: أنَّ الفعل يُعرف بهذه الأحرف التي ذُكرت. وهي:

(قد): وتدخل على الماضي والمضارع، فتدخل على الماضي دالّة على التحقيق، وتدخل

---

**قوله: ( ولا تدخل التاء إلا على اسم الله تعالى)**

بل تختصّ باسم الجلالة غالباً وإلا فقد سُمع دخولها في مثل: وتربِّ الْكَعْبَة، وتالرّحمن. وقال الزّمخشريّ: فإن قلت: ما الفرق بين الباء والتاء. قلت: إنّ الباء هي الأصل، والتاء بدل من الواو المبدلة منها، وإنّ التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب. انتهى.

**قوله: (فتدخل على الماضي دالّة على التّحقيق، وتدخل على المضارع دالّة على التّقليل)**

على المضارع دالّة على التقليل.

نحو: قد قام زيدٌ، وقد يقوم زيد. فقام ويقوم فعلان لدخول قد عليهما.

و(السين): لا تدخل إلا على الفعل المضارع. نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]. فيكون: فعل لدخول السين عليه، وتدل على الاستقبال.

و(سوف). نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]. وتدل على الاستقبال أيضاً.

---

هذه (قد) الحرفيّة، وهي مختصّة بِالْفعْل المُتَصَرّف الخبري المُثبت المُجَرّد من جازم وناصب وحرف تَنْفِيس، وهي معه كالجزء، فلا تُفصل منه بشيْء اللَّهُمّ إِلّا بالقسم. ولها خمسة معانٍ تُطلب في مغني اللبيب.

**قوله: ( والسين لا تدخل ...)**

قال النّحاة: السين وسوف كلاهما للتّنفيس، وهو تخليص المضارع للاستقبال، وسأل بعضهم عن دخولها على الفعل المقرون بـ (الآن) في قول الرّبيع بن زياد:

فإني لستُ خاذلكم، ولكن سأسعى، الآن، إذ بلغت إناها

أجاب المراديّ: لأنه أراد التّقريب، ولم يرد بـ (الآن) الزمن الحاضر حقيقة.

ثمّ اختلفوا في الفرق بين السّين وسوف، فذهب أهل البصرة إلى أنّ زمن السّين أضيق من زمن سوف، وقال أهل الكوفة: بل هما متساويان في الزّمن. وانتصر ابن مالك للأخير بدليل تعاقب الحرفين على المعنى الواحد. كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]. وقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢]. قال الشيخ محمد الأمير: وأجيب بأنّه يمكن أنّ المعبّر في حقّهم بالسّين من السّابقين الأوّلين، بخلاف المعبّر بحقهم بسوف. انتهى. وهذا جواب فيه نظر.

و(**تاء التأنيث الساكنة**): وتدخل على الفعل الماضي. نحو: قامتْ، وخرجتْ. فقام وخرج فعلان لدخول تاء التأنيث عليهما، وتدل على تأنيث فاعل ذلك الفعل.

## [علامة الحرف]

قوله: (**والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل**)

يعني أنَّ الحرف يُعرف بكونه لا يصلح معه شيء مما تعرف به الأسماء، ولا شيء مما تعرف به الأفعال. نحو: إنَّ، ولم.

فـ(إنّ ولم) حرفان لأنهما ليس يصلح معهما شيء مما تُعرف به الأسماء، ولا شيء مما تُعرف به الأفعال.

❊ ❊ ❊

---

**قوله: ( وتدلّ على تأنيث فاعل ذلك الفعل)**

خرج بهذا التاء التي لتأنيث الكلمة نحو: رُبّتْ، وثُمّتْ. واعترِض بمثل ليستْ؛ إذ لا فاعل لها. وقال المحقّق الأمير: ولا يخفى أنّ اسم النّاسخ يُطلق عليه فاعل مجازاً. انتهى.

# باب الإعراب

## [التّعريف]

الإعراب في اللغة: هو التعبير والبيان. والإعراب في اصطلاح النَّحْويين هو كما قال: **(تغيير أواخِر الكَلِم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً)**.

---

**قول الماتن: ( تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها لفظاً أو تقديراً)**

الإعراب بحسب اصطلاحهم يرجع إلى مذهبين: ظاهر مذهب سيبويه والأكثر، من كونه معنوياً والحركات والحروف دلائل عليه. فعرّفوه بأنّه: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها لفظاً أو تقديراً. ويرِد عليه أنّ التغيير من فعل الفاعل، فهو وصف له، ولا يصحّ حمله على الإعراب. لكن يُدفع هذا بأنّ المراد المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغيّر. وهذا جواب جيد.

ويرد عليه أيضاً أنّ العبارة تقتضي توقّف تحقّق الإعراب على تغييرات ثلاثة، معَ أنّه ليس كذلك، كما في « سبحانَ الله» اللازم النّصب على المصدريّة والإضافة. وأجاب عنه الصبّان بأنّ المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف إلى الرّفع أو غيره. وكذلك فسّره الشّارح المكّوديّ في قوله: « وتغيير أواخرهما هو الانتقال من ... ».

قلت: قد يرد على جواب الصبّان الانتقال من الوقف إلى حركة البناء؟ ولكن الحظ هنا أنّ لزوم « سبحان» لحالة واحدة إنّما هو للعامل، وهذا بخلاف حركة البناء.

ثمّ يأتي المذهب الثاني في تعريف الإعراب من حيث كونه لفظيّاً، وهو اختيار ابن مالك وبعض المحقّقين، وعرّفه في التسهيل بأنّه: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. والمقتضى في تعريفهم أي المطلوب، فالباء مثلا عامل ومقتضاه الإضافة بالحرف، والإعراب الذي هو الجرّ يُظهِر هذا المقتضى.

قال الصبّان: وهذا أغلبيّ لعدم تحقيق المقتضى في مثل « لم يضرب زيد». انتهى. قلت:

والمرادُ بالكلم هنا: الاسم والفعل المضارع، لأنّ الإعراب لا يكون إلا فيهما.

وتغيير أواخرهما: هو الانتقال من الرّفع إلى النّصب، ومن النصب إلى الجر والجزم. نحو: قام زيدٌ. فزيد مرفوع بقام.

فإذا قلت: ضربتُ زيداً. فزيداً الذي كان مرفوعاً صار منصوباً بضربتُ، فقد تغيَّر من حال الرَّفع إلى حال النّصب لاختلاف العوامل.

فإنّ العامل الذي كان يرفع اختلف فصار في موضعه عامل آخر ينصب.

تقول: مررْتُ بزيدٍ. فيصير (زيد) مخفوضاً بالباء، وهو عامل غير العامل الأول والثاني. وتقولُ: يضرِبُ. فهذا فعل مضارع مرفوع.

وتقول: لن يضربَ. فيصير منصوباً بِـ (لن).

ولم يضربْ. فيصير مجزوماً بـ(لم).

وقوله: (**الداخلة عليها**): لأنّ العوامل لا تكون إلا قبل المعربات ،كما مثّلنا، فهي داخلةٌ عليها.

## [أنواع الإعراب]

وقوله: (**لفظاً أو تقديراً**): يعني: أنّ الإعراب يكون ملفوظاً به كما تقدم في المثُل، ويكون مقدراً إذا كان في آخر الاسم ألف أو ياء.

---

الذي يظهر لي أنّ المقتضى متحقّق في مثاله، لأنّ الفاعليّة تقتضي في تعريفها إسناد الفعل أو شبهه إلى اسمٍ قبله، وقدّم الفعل على جهة قيامه به. والنفي إنما تسلّط على الإسناد أو النسبة، وهذا يقتضي سبق تصوّر هذه النسبة، أو قل: تصور عمليّة الإسناد؛ فيَسْلم المقتضى.

## [أمثلة الإعراب المقدّر]

نحو: قام الفتى، وضربْتُ الفتى، ومررْتُ بالفتى.

فالفتى بعد قامَ فاعلٌ، وهو مرفوع وعلامة الرّفع فيه الضمة المقدّرة.

وبعد ضربْتُ مفعول، وهو منصوب وعلامة النّصب فيه الفتحة المقدّرة.

وبعد الباء: مخفوض، وعلامة الخفض فيه الكسرة المقدّرة.

**وأمّا ما في آخره ياء نحو القاضي، فيُقدر فيه الرّفع والخفض، ويظهر فيه النّصب.**

نحو: قامَ القاضي. فالقاضي: فاعلٌ، وهو مرفوعٌ وعلامة الرّفع فيه ضمة مقدّرة في الياء.

ومررْتُ بالقاضي. فالقاضي: مخفوض وعلامة الخفض فيه كسرة مقدّرة في الياء.

ورأيتُ القاضيَ. فالقاضيَ: مفعولٌ، وهو منصوب وعلامة النّصب فيه فتحة ظاهرة.

وكذلك أيضاً الفعل المضارع، يكون الإعراب فيه ظاهراً.

نحو: يذهبُ، ولن يذهبَ، ولم يذهبْ.

ويكون مُقدّراً إذا كان في آخره ألف.

نحو: زيد يخشى. فيخشى: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر.

---

**قوله: ( منع من ظهورها التّعذّر ...)**

التعذّر لكون الحرف لا يقبل التّحريك كالألف، والثّقل لكون الحرف يقبل الحركة ولكنّها

ونحو: زيد لن يخشى. فيخشى: فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة النصب فيه الفتحة المقدرة.

## [أقسام الإعراب]

وقوله: **(وأقسامه أربعة: رفع، ونصب، وخفض، وجزم)**

يعني أنّ أقسام الإعراب أربعة: الرفع، والنّصب، والخفض، والجزم.

وقد تقدّم أنّ الذي يدخله الإعراب من الكلام إنما هو الاسم والفعل المضارع، ولا يدخل في الحرف.

---

ثقيلة عليه، كالياء والواو. واعلم أنّ الألف قد تكون محذوفةً نحو: جاء فتىً، ورأيتُ فتىً، ومررتُ بفتىً. فتكون الحركات مقدرةً على الألف المحذوفة لمنع التقاء الساكنين. فقد التقى ساكنان الألف والتنوين، فحذفنا الألف لدفع التقاء السّاكنين، وبقي التّنوين لأنه ذو معنى، أعني: الصّرف.

وكذلك تُقدَّرُ الحركة على الياء المحذوفة في مثل: جاء قاضٍ. وأصله ( قاضيٌ) معَ تنوين الصّرف. استثقلوا الضمة على الياء فأسكنوها، وبعدها تنوين ساكن، فحُذفت الياء لدفع التقاء السّاكنين، وبقيت الكسرة قبلها لتدلّ عليها. فإِن نصبت المنقوصَ جرى مجرى الصَّحِيح لخفة الفتحة. تقول في النصب: رَأَيْت قَاضِياً يَا فَتى. ففتحة الْيَاء علامة النصب. كما أفاده ابن جنّيّ.

قلت: واعلم أنّهم إنّما يستثقلون ما يستثقلون لأجلِ الانسجام الصّوتيّ، وتقليلِ الكُلفة في النّطق، ويطلبون الخفة والسُّهولة في الانسياب الصّوتيّ. فاطلب هذا في التحقّق من ثقل الأصوات، أو ثقل تتابعها، أو ثقل الخروج من صوت إلى صوت، وكلفة الانتقال من الصّوت الأماميّ إلى الخلفيّ في ترتيب الأصوات. وهو مبحث جليل في علم الأصوات.

ثمّ تأتي مسألة موضع الحركة من الحرف، وقد بيّنتُها بتفصيل في كتابي « التّفكير اللّسانيّ» فاطلبها هناك.

وقوله: (**فللأسماء من ذلك: الرّفع، والنّصب، والخفض. ولا جزم فيها**)

يعني: أن للأسماء من ذلك، أي: من أقسام الإعراب.

الرفع. نحو: قامَ زيدٌ.

والنّصب. نحو: ضربتُ زيداً.

والخفض. نحو: مررْتُ بزيدٍ.

وقوله: (**ولا جزم فيها**). يعني أنّ الجزم لا يكون في الأسماء أصلاً.

وقوله: (**وللأفعال من ذلك: الرفع، والنّصب، والجزم. ولا خفض فيها**).

يعني: أنّ للأفعال من ذلك، أي من أقسام الإعراب:

الرفع. نحو: يضربُ.

---

**قوله: (ولا جزم فيها)**

قال الإمام سيبويه: وليس في الأسماء جزم، لتمكنها وللحاق التّنوين، فإذا ذهب التّنوين لم يَجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة. انتهى. لأنّك إن جزمتَ الاسم سكّنتَ آخره، فيلتقي السّاكن في آخر الاسم معَ التّنوين السّاكن، فكيف تدفع ذلك؟ إنْ حرّكت آخر الاسم أذهبتَ حركة الجزم، وإن حرّكت التنوين حركة لازمة خرجت منْ قضيته، لأنّه وُضع لهذا المعنى ساكناً. وليس يصحّ حذف آخر الاسم، فالحذف لا يلحق الحروف الصّحاح، ولو حذفت التنوين وقد حذفت الحركة فهذا إجحاف، وكلّ هذا لا يلزم في الفعل؛ إذ لا تنوين فيه.

ولك أن تقول: لو جزمتَ الاسم لأسقطتَ الحركة، وإذا سقطت الحركة سقط التّنوين معها لتابعيّته لها، ودليله أنّه لا يوجد إلا بوجودها. وقيل: إنّ الحروف الجازمة نافية، والنّفي لا يتعلّق بالأسماء بل يتعلّق بأحوالها، فلذلك لا يدخل الجزم في الأسماء. أفاده ابن فضّال المجاشعيّ.

والنّصب. نحو: لن يضربَ.

والجزم. نحو: لم يضربْ.

ولا خفض فيها، أي ليس في الأفعال خفض لأنه خاصّ بالأسماء.

وحاصلُه: أنّ الإعراب بالنّظر إلى الأسماء والأفعال على ثلاثة أقسام:

قسم يوجد في الأسماء والأفعال، وهو الرفع والنّصب. نحو: زيدٌ يقومُ، وإنّ زيداً لن يقومَ.

وقسم يختصّ بالأسماء، وهو الخفض. نحو: مررْتُ بزيدٍ.

وقسم يختصّ بالأفعال، وهو الجزمُ. نحو: لم يذهبْ.

❊ ❊ ❊

---

**قوله: (ليس في الأفعال خفض، لأنّه خاصّ بالأسماء)**

ليس في الأفعال خفض لأنّ الأصل بالخفض أن يكون بالإضافة، والإضافة تُخصّص أو تُعرّف، وليس هذا من قضية الفعل، لأنّه لا يكون إلا نكرة. كما قال الفارسيّ. ثمّ إنّ الإضافة إنّما تكون إلى الأعيان الثابتة، والأفعال ليست كذلك، بل هي أعراض تتجدّد، لا يبقى زمانها، أو يقلّ بقاؤه. ثمّ إنّ الأفعال أدلّة، وليست مدلولاً عليه، والإضافة لا تكون إلى الأدلّة، وإنّما تكون إلى المدلول عليه. ثمّ إنّ المضاف إليه يقوم مقام التّنوين، وليس من قوّة التّنوين أن يقوم مقامه شيئانِ: الفعل وفاعله؛ ضرورةَ أنّ الفعليّة لا تخلو من الفاعليّة. كما أفاده ابن فضّال.

# باب معرفة علامات الإعراب

لما ذكر في الباب الذي قبل هذا أنّ أقسام الإعراب أربعة، ذكر في هذا الباب أنّ لكلّ قسم من أقسام الإعراب علامات. فقال:

## [علامات الرفع]

**(للرفع أربع علامات: الضمة، والواو، والألف، والنّون).**

والأصل فيها الضمة، ولذلك بدأ بها.

## [مواضع الضمة]

قوله: **(فأمّا الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع: في الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنّث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتّصل بآخره شيء).**

فمثال الاسم المفرد نحو: زيدٌ وعمرٌو، ورجلٌ وفرسٌ.

نحو: قامَ زيدٌ، وخرجَ عمرٌو، وجاءَ رجلٌ، وهذا فرسٌ.

ومثال جمع التكسير: الرّجالُ والكُتُبُ.

---

**قوله: ( أنّ لكلّ قسم من أقسام الإعراب علامات ...)**

كأنّه قدّرَ سؤالاً على قول المصنّف « باب معرفة علامات الإعراب» وهو: كيف تكون هذه علامات للإعراب، والإعراب لا يَشترك ليَحتاج إلى مميِّز؟ فقال: إنّها علامات لأقسام الإعراب. وقد نقل ابن الحاجّ وغيره اعتراضاً على قول المصنّف «معرفة» وسعى في الجواب عنه. وفيه كثير من التعنّت والتّدقيق غير اللازم.

ويسمّى جمع التكسير لأنّ التكسير في اللغة هو التغيير، وهذا الجمعُ يتغَيّر فيه بناءُ الواحد.

فالرّجالُ مفردُه رجل، وقد تغيَّر لأنّ الرّاء كانت مفتوحة فصارت في الجمع مكسورة. وكانت الجيم مضمومة فصارت في الجمع مفتوحة. ولم يكن في المفرد ألف وهي في الجمع.

وكذلك «كُتُبٌ» مفرده كتاب. كانت الكاف مكسورة في المفرد فصارتْ في الجمع مضمومة. وكانت التّاء في المفرد مفتوحة فصارت في الجمع مضمومة. وكانت الألف في المفرد فذهبتْ في الجمع.

تقول: قامَ الرّجالُ. فالرِّجال فاعل بقام، وهو مرفوعٌ، وعلامة الرّفع فيه الضمة لأنه جمع تكسير.

ومثال جمع المؤنث السّالم: الهِنْدات. وهو الجمعُ بالألف والتّاء.

ويسمّى جمع المؤنث السّالم لأنّ مفردَه مؤنثٌ، وهو اسم امرأة.

---

**قوله: ( وهذا الجمع يتغيرّ فيه بناء الواحد)**

أقول: الحظ إلى أنّنا نحتاج في الانتقال من المفرد إلى جمع التّكسير إلى استحضار وسائط أكثر من الوسائط التي نحتاج إليها في الانتقال إلى جموع السّلامة، وهذا السرّ في أنّ الأطفال في واقعنا اللغويّ يميلون إلى استعمال جموع السلامة في مواضع جمع التّكسير. ولا يخفى أنّ هذا حكم أغلبيّ، ويَفْترض توسّطاتٍ انتقاليّةً، واستحضار عيارٍ لغويّ في الاستعمال والتداول.

**قوله: ( وهو الجمع بالألف والتاء)**

أقول: كان يجب أن يزيد هنا قيداً كاشفاً مانعاً وهو: « المزيدتين»

**قوله: ( ويسمّى جمع المؤنث السّالم...)**

والسّالم: لأنّ المفردَ سلم من التّغيير، لأنّ الهاء في هِنْد كانت في المفرد مكسورة وهي في الجمع كذلك، والنّون كانت ساكنة في المفرد، وهي في الجمع كذلك. تقول:

قامَ الهنداتُ. فالهنداتُ فاعل بقام، وهو مرفوع، وعلامة الرفع فيه الضمة لأنّه جمع مؤنث سالم.

ومثال الفعل المضارع الذي لم يتصلْ بآخره شيء نحو: يضربُ. وهو مرفوع، وعلامة الرّفع فيه الضمة لأنّه فعل مضارع لم يتصلْ بآخره شيء.

---

أقول: هذا من باب الأغلب، وقد نبّه الأشمونيّ لذلك بقوله: إنما لم يعبّر بجمع المؤنث السالم، كما عبّر به غيره، ليتناول ما كان منه لمذكر كحمامات وسرادقات، وما لم يسلم فيه بناء الواحد، نحو: بنات وأخوات، ولا يرد عليه نحو أبيات وقضاة، لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية. انتهى.

**قوله: ( ومثال الفعل المضارع الذي لم يتّصل ... وهو مرفوع)**

قَالَ الأَزْهَرِيّ: والنَّحْويُّون يقولونَ للفِعل المُستَقبَل: مُضارِع لُمشاكَلَتِه الأسماءَ في ما يَلْحقُه من الْإِعراب. انتهى. وأصله من المضارعة أي المشابهة. وجاءت من شُرب الفصيلينِ من ضَرْعٍ واحد. وقال ابن فضّال: وقيل: سمّي مضارعاً لضعفه عن رتبة الاسم في الإعراب، أخذ من قولهم: رجل ضَرَع. أي: ضعيف. والأول أظهر. انتهى.

ولِمَ ارتفع المضارع المجرَّد؟ قال ابن الورّاق: واعلم أن الفعل المضارع إنما يرتفع عند أهل البصرة بوقوعه موقع الاسم، وسواء كان الاسم مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، كقولك في المرفوع: زيد يقوم، وهو في موقع: زيد قائم. فأما المنصوب فنحو قولك: كان زيد يقوم، في موضع: كان زيد قائماً. وأما المجرور فنحو قولك: مررت برجل يقوم، فهو في موضع: مررت برجل قائم. وإنما استحق الرفع لوقوعه موقع الاسم لوجهين:

أحدهما: بأن وقوعه موقع الاسم معنى ليس بلفظ، وهو مع ذلك متجرّد من العوامل اللفظية، فمن حيث استحق المبتدأ الرفع، أعطي الفعل في هذا الموضع الرفع.

فلو اتّصل بآخره نون الإناث نحو: الهنداتُ يضربْنَ. أو نون التوكيد نحو: هل يضربَنَّ، لم يكن معرباً.

---

والوجه الثاني: هو أن الفعل له ثلاثة أحوال: أحدها: أنه يقع موقع الاسم وحده، كقولك: زيد يقوم، وهو في موضع (قائم). والثاني: أنه يقع موقع الاسم مع غيره، كقولك: أريد أن تذهب، فهو بمنزلة: أريد ذهابك. والثالث:أن لا يقع موقع الاسم بنفسه، ولا معَ غيره، كقولك: إن تأتني آتك، وكذلك: لم يقم زيد، لا يصحّ أن يقع الاسم موقع ما ذكرناه، ويكون بمعناه، فلما كان الفعل قد حصَل على الأشياء الثلاثة، وكان الاسم هو الأصل في الإعراب، كان وقوع الفعل في موضعهِ أقوى أحواله، فوجب أن يُعطى أقوى الحركات، وهو الرفع، ولمّا كان وقوعه مع غيره موقع الاسم دون ذلك في الرتبة، جعل له النّصب، ولما كان وقوعه في موضع لا يصحّ وقوع الاسم فيه، فبعُد بذلك من شبه الاسم بعْداً شديداً، أُعطي من الإعراب ما لا يصحّ دخوله على الاسم، لبعد شبهه منه، وهو الجزم.

وقد ذهب الكِسائيّ مذهباً غريباً، فقال: إنّه يرتفع بما في أوله من الزوائد. هذا معَ ثبات هذه الزوائد في حالتي النّصب والجزم !

**قوله: ( فلو اتّصل بآخره نون الإناث ... )**

قال الصبّان: أي نون موضوعة للإناث وإن استعملت مجازًا في الذكور كما في قوله:

يمرون بالدهنا خفافًا عيابهم ... ويرجعن من دارين بجر الحقائب. انتهى

ولا يلزم تقييد نون الإناث بالمباشرة، لأنّه لا يكون إلا مباشراً. كما قال المكّوديّ في شرحه على الألفيّة.

**قوله: ( أو نون التّوكيد... لم يكن معرباً)**

وإنّما بُني لضعف شبهه بالاسم بهذه النّون التي هي من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله من البناء. وقد ذهب ابنُ دُرُسْتَويهِ إلى بناء المضارع مع حرف التّنفيس، لأنّه لا يوجد معه إلا مضموماً، ولأنّه صار به مستقبلاً فأشبه «الأمر». قال السّيوطيّ: وأجيب: بأنّ لزوم ضمّه لعدم الناصب والجازم؛ إذ لا يدخلان عليه، لأنّ النّواصب وبعض الجوازم للاستقبال، وهم لا

ولو اتّصل به واو الجمع نحو: يضربونَ. أو ألف التّثنية نحو: يضربان. أو ياء الواحدة المخاطبة نحو: تضربين. لم يكن مرفوعاً بالضّمة، وإنما يكونُ مرفوعاً بالنّون. وسيأتي.

## [مواضع الرّفع بالواو]

وقوله: **(وأمّا الواو فتكون علامة للرفع في موضعين: في جمع المذكر السالم، وما حُمِل عليه، وفي الأسماء الخمسة وهي: أخوكَ، وأبوك، وحموكَ، وفوكَ، وذو مال)**.

فمثال جمع المذكّر السّالم نحو: قامَ الزّيدون. فالزّيدون: فاعل بقام، وهو مرفوع، وعلامة الرّفع فيه الواو.

---

يجمعون حرفين لمعنى، وبعضها للمضي، فلا يُجامع التّنفيس الذي هو للاستقبال. انتهى.

وقوله: «لم يكن معرباً»، أي: في حال تجرّده من عوامل النّصب والجزم، وأمّا معها فليس معرباً لفظاً، وهو معرب محلاً. كما أفاده يس. وأمّا معَ تجرّده من عوامل النّصب والجزم، فالصّحيح عندي عدم اعتبار محليّة الرّفع مع النّون، لضعف العامل المعنويّ عن هذا الاعتبار. والمسألة عرضها الصبّان، والتّحقيق عندي ما ذكرتُ.

ولم يذكر شرط انتفاء الحاجز بين الفعل المضارع ونون التّوكيد، وقد اشترطه الكثير. قال ابن مالك في ألفيته: «من نون توكيد مباشر». لأنّها إن باشرت فقد تركّب معها الفعل، وتنزّل منزلة صدر المركّب من عجزه. ويُعرب مع الحاجز لانتفاء التّركيب المذكور. كما في الهمع. لكن ذهب بعض النّظّار إلى بناء الفعل المضارع مع النّون مطلقاً بعلّة ضعف مشابهة الاسم بالنّون التي هي من خصائص الأفعال. أقول: والذي أجده من بصائر المكّوديّ، أنّ عدم ذكر شرط انتفاء الحاجز ليس بقصد انتفاء الشّرط عنده، وإنّما هو تبع للمصنّف في إرادة الاختصار على المبتدئ، يدلّك على ذلك تمثيله من جهة، وشرحه على الألفية من جهة أخرى.

**قوله: ( وعلامة الرّفع فيه الواو...)**

وجعلوا هذا الجمع في الرّفع بالواو، وفي الجرّ والنّصب بالياء، لأنّ هذا الجمع يقِلّ في

وسمّي جمع المذكر السّالم لأنّ مفرده مذكر، وقد سلِم من التّغيير في حال الجمع، لأنّ الزّاي في زيد مفتوحة، وفي الجمع كذلك، وكانت الياء ساكنة، وهي في الجمع كذلك.

ومثال الأسماء الخمسة: قامَ أبوك، وخرجَ أخوكَ، وهذا حموكَ. فأبوك فاعل، وعلامة

---

الكلام، لأنّه يختصّ بمن يعقل أو ما شُبّه به، والواو والياء ثقيلتان، فأرادوا أن يقِلّ في كلامهم ما يستثقلون. أفاده ابن فضّال.

وثنّى المصنّف بالواو بعد الضمة، لكونها تنشأ عن الضمّة إذا أُشبعت، فهي بنتُها. كما قال المحقّق الوقاد. فتعقّبه ابن الحاجّ بقوله: هذا مبنيّ على أنّ حروف العلّة مركبة من الحركات، فالواو مركبة من ضمتين ... إلخ. وهذا قول ابن جنّي وهو ضعيف، والصحيح أنّها بسائط لا تركيب فيها. انتهى.

أقول: والصّحيح عندي أنّ الألف والواو والياء من حيث الصّوت هي فتحة وضمة وياء، والفرق بينهما فرق كمّيّ متّصل، وابن جنّي أدرك هذا بعمق مذهل، لذلك فالتركّب المدّعى فيها ليس تركّبا حقيقياً يصلح معه الفصل، فهذه الأصوات الطويلة تتابعت وتوالت شيئاً فشيئاً، ولم يمكن قطعها، لذلك جرت مجرى الجزء الواحد الذي لا يسوغ تجزؤه، وهذا الصّوت من هذا الوجه في حكم الحركة، والحركة في حكمه. كما قال ابن جنّيّ. فغاية ما حصل إحداث استطالة في الصّوت القابل للامتداد في مجراه، وهذه الاستطالة لها صوتٌ مبدأ يُعتبر قبل حدوثها، لذلك فإنّ تقدير هذا الصّوت المبدأ على الحرف الصّامت منفصلاً بعد إحداث استطالته كان محل النّقاش في الدراسات الصوتيّة الحديثة، لذلك فهي عندهم صوائت طويلة أو حركات طويلة. والمحصّل أنني أجد في درس ابن جنّيّ في هذا المعرض وجاهة قلّ نظيرها رحمه الله.

**قوله: ( ومثال الأسماء الخمسة ...)**

عدّها خمسة بإسقاط « الهنُ»، وهو مذهب الفرّاء والزّجاجيّ. وعدّها الجمهور ستة أسماء بزيادة « الهنُ »، وهو ما في الألفيّة. قال هناك:

أبٌ أخٌ حـــمٌ كــذاك وهَـــنُ         والنّقص في هذا الأخير أحســـنُ

قال المحقّق الوقّاد: وأسقط المصنّف «الهنُ» لأنّ إعرابه بالحروف لغة قليلة.

وقال النّحاة: إنّما خُصَّت هذه الأسماء لأنّها تدلّ على أنفسها وعلى غيرها، فأشبهت بذلك الأفعال من حيث دلالتُها على أنفسها وعلى فاعليها. والقصد من دلالتها على أنفسها وعلى غيرها، أنّ «أب» مثلاً يدلّ، معَ دلالته على نفسه، على ابن أو بنت. وفي هذا إشارة إلى التّلازم الدّلاليّ الحاصل فيها، فأشبهت الأفعال من هذا الوجه. ولّما كان أصل الاعتلال الأفعال، حُملت هذه الأسماء عليها، فأُعلّت وجُعل تغيّر أواخرها بالحروف.

قال أبو البركات الأنباريّ: فإن قيل: فَلِمَ أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف وهي أسماء مفردة. قيل: إنما أعربت بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع. فإن قيل: فَلِمَ كانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها. قيل: لأن هذه الأسماء منها ما تغلب عليه الإضافة، ومنها ما تلزمه الإضافة، فما تغلب عليه: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك. وما تلزمه الإضافة: فوك، وذو مال. والإضافة فرع على الإفراد، كما أن التثنية والجمع فرع على المفرد، فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه، كانت أولى من غيرها، ولما وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة، أقاموا كل حرف مقام ما يجانسه من الحركات، فجعلوا الواو علامة للرفع، والألف علامة للنصب، والياء علامة للجر. انتهى.

وفي إعراب هذه الأسماء أقوال ومذاهب أجْمَلَها أبو البركات في قوله: وذهب الكوفيّون إلى أنّ الأسماء الستة المعتلّة وهي: أبُوكَ، وأخُوكَ وحَمُوكَ، وهَنُوكَ، وفُوكَ، وذو مال مُعْرَبَة من مكانين. وذهب البصريون إلى أنّها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين، وذهب في القول الثاني إلى أنّها ليست بحروف إعراب، ولكنّها دلائلُ الإعرابِ، كالواو والألف والياء في التّثنية والجمع، وليست بلام الفعل. وذهب علي بن عيسى الرَّبَعِي إلى أنّها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب. وذهب أبو عثمان المازنيّ إلى أنّ الباء من «أبوك» حرف الإعراب، وإنّما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات.

الرّفع فيه الواو. وكذلك أخوك.

والحَمُ: أبو زوج المرأة. فهذه كلُّها مرفوعة، وعلامة رفعها الواو. ويُشترَط فيها أن

---

وقد يُحكى عن بعض العرب أنهم يقولون: هذا أَبُك، ورأيت أَبَك، ومررت بِأَبِك، من غير واو ولا ألف ولا ياء، كما يقولون في حالة الإفراد من غير إضافة. وقد يحكى أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون: هذا أَبَاك، ورأيت أبَاكَ، ومررت بأَبَاكَ، بالألف في حالة الرفع والنّصب والجرّ، فيجعلونه اسماً مقصوراً. انتهى

**قوله: ( والحمُ: أبو زوج المرأة)**

قال في الصِّحاح: وحماة المرأة: أمُّ زوجها، لا لغة فيها غير هذه. وكل شيء من قبل الزوج مثل الأب والأخ فهم الأَحْماءُ، واحدهم حَمَا. وفيه أربع لغات: حَماً مثل قَفاً، وحَمُو مثل أبو، وحَمٌ مثل أب، وحَمْءٌ ساكنة الميم مهموزة، عن الفراء. وكلّ شيء من قبل المرأة فهم الأختان. والصّهر يجمع هذا كلّه. وأصل حم حمو بالتّحريك، لأنّ جمعه أحماء، مثل آباء. انتهى. وأفاد ابن مالك أنّ « الحم» قد يطلق بندرة على أقارب الزّوجة. وحُكي عن الأصمعيّ: الأحماء من قِبل الزوج، والأَخْتان من قِبل المرأة. وهكذا قاله ابن الأعرابيّ وزاد فقال: الحماةُ أمّ الزّوج، والخَتَنةُ أمّ المرأة، وقال ابن بريّ: واختلف في الأحماء والأصهار فقيل: أصهار فلان قوم زوجته، وأحماء فلانة قوم زوجها. وفي حديث الشّيخينِ عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إياكم والدّخول على النّساء. فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله، أفرأيت الحَمو. قال: الحَمو الموت.

أقول: ومن الفوائد في هذا المعرض: أنّ سَلِف الرجلِ: المُتزوِّج بأخْت امرأتِه. والقومُ مُتَسالِفُون: إذا كانُوا كَذَلِك. وهي تجري اليوم على ألسنة النّساء أكثر. والسَّلِفُ عندنا العديل. والعامّة يجعلونها بكسر السّين وسكون اللام. وربما عمَدَ بعضهم إلى كسر اللام مع كسر السّين. وهذا بادٍ في تصرّفات بعض العامّة عندنا؛ إذ إنّهم لا يُعربون في كلامهم أواخر الكلمات غالباً، حتى في وصل الكلام، فيثقل عليهم الجمع بين سكون الوسط وسكون الآخر، فيفرّون منه بتحريك الوسط، وغالباً ما يحرّكون الوسَط بما يماثل حركة ما قبله، فيقولون: هِنِد وسِلِفْ

تكون مضافة لغير ياء المتكلّم. وفُهم ذلك من تمثيله.

## [الرّفع بالألف]

قوله: (وأمّا الألف، فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة).

---

(بكسرتين مع سكون الآخر)، وهناك مِن المُحْدثين مَن درَس هذه الظواهر في علم الأصوات، فتُطلب هناك.

**قول الماتن: (وأمّا الألف، فتكون علامة للرّفع في تثنية الأسماء خاصّة)**

قال ابن فضّال: إنّ التثنية تكثر في كلامهم من حيث كان لا يمتنع منها شيء من الحيوان والجماد، فاختاروا لها الألف لأنّها أخفّ الحركات، ليكثر في كلامهم ما يستخفّون، وجعلت الياء تابعة للألف، لأنّ الألف علامة الرّفع، والرّفع أوّل أحوال الاسم. انتهى.

وقوله «تثنية» مصدر أُريد به اسم المفعول، وإضافته إلى الأسماء من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: الأسماء المُثنّاة. وفي هذا جواب على إيراد عالجه ابن الحاجّ.

والعلماء اختلفوا في الألف والياء في المثنّى، فذهب سيبويه إلى أنّهما حرفا إعراب، وذهب الأخفش إلى أنّهما دليلا الإعراب، وقال الجرميّ: هما حرفا إعراب، وانقلابهما دليل الإعراب، وذهب قطرب إلى أنّهما إعراب. ورجّح ابن فضّال المجاشعيّ قول سيبويه، وهو صحيح، وعلاج الأقوال يُطلب في المطوّلات.

وأمّا النّون التي تلحق بالمثنّى، فقد ذكر سيبويه علّتها فقال: وتكون الزيادة الثانية نوناً، كأنها عوض لما مُنع من الحركة والتّنوين، وهي النّون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلانِ، ورأيت الرجلينِ، ومررت بالرجلينِ. انتهى. ومقصوده أنّ حرف التثنية لا يتحمّل الحركة ولا التّنوين لكونه ساكناً، فتأتي النّون عوضاً من ذلك. والمستفاد من ابن فضّال: أنّ الحركة لا تكون عوضاً منهما في كلّ موضع، فقد تكون عوضاً من الحركة فقط، نحو: جاء الطالبان. وقد تكون عوضاً من التّنوين، نحو: حضر صديقا سعيدٍ. وقد تكون عوضاً منهما جميعاً، نحو: جاء رجلانِ.

مثالُه: قال رَجلانِ. فرَجلان: فاعل بقال، وهو مرفوع وعلامة الرفع فيه الألف لأنه تثنية.

## [الرّفع بالنون]

**قوله: (وأمّا النُون فتكون علامة للرّفع في الفعل المضارع، إذا اتّصل به ضمير تَثْنِية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنّثة المخاطبة).**

مثاله: يضربان، ويضربونَ، وتضربينَ يا هند.

فيضربان: فعل مضارع، وهو مرفوع، وعلامة رفعه النّون لأنّه فعل مضارع اتّصل به ألف تثنية.

---

**قوله: ( لأنّه فعل مضارع اتّصل به ألف تثنية)**

هذا إذا اتّصل به ألف اثنين علامة، نحو: يرجعان الزّيدان. أو ضميراً، نحو: الزّيدان يرجعان. وكذا في واو الجمع. وفي إعرابها وجوه اختلاف بيّنها السّيوطيّ بقوله: وقيل إنّ الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنّها في المثنّى والجمع السّالم كذلك. وردّه صاحب البسيط بأنّه لو كان كذلك لثبتت النّون في الأحوال الثّلاثة. وقيل: الإعراب بحركات مقدّرة قبل الثّلاثة، والنّون دليل عليها، وعليه الأخفش والسّهيليّ. وردّه ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحيّة النّون له.

وقيل: إنّها معربة ولا حرف إعراب فيها، وعليه الفارسيّ قال: لأنّه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النّون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح، ولا الضّمير لأنّه الفاعل، ولأنّه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبله من اللّامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضّمائر من ضمّ وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربة ولا حرف إعراب فيها. قال أبو حيّان: وبين هذا القول وقول الأخفش مناسبة، إلّا أنّ الأخفش يقول: إنّ الإعراب فيها مقدّر، فهو أشبه. انتهى.

وكذلك يضربون: فعل مضارع، وهو مرفوع، وعلامة رفعه النّون لأنّه فعل مضارع اتّصل به واو الجمع.

وكذلك تضربين، اتّصل به ياء الواحدة المخاطبة لأنّه خطاب للمؤنث.

## [علامات النصب]

وقوله: **(وللنّصب خمس علامات: الفتحة والألف والكسرة والياء وحذف النّون)**.

فذكر للنصب خمس علامات وبدأ بالفتحة لأنّها الأصل.

## [مواضع الفتحة]

قوله: **(فأمّا الفتحة فتكون علامة للنّصب في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء)**.

فمثال الاسم المفرد: ضربْتُ زيداً.

فزيداً: منصوب بـ (ضربْتُ)، وعلامة نصبه الفتحة لأنه اسم مفرد.

ومثال جمع التكسير: أكرمْتُ الرّجال.

فالرّجال: مفعول، وهو منصوب وعلامة النّصب فيه الفتحة لأنه جمع تكسير.

---

**قوله: ( وعلامة رفعه النّون)**

قلت: قول الشّارح هذا يناسب مذهب المصنّف في كون الإعراب معنويّاً، ولو أخذنا بكونه لفظيّاً لقلنا: مرفوع بالنّون. لأنّ الإعراب إذا كان لفظيّاً، تكون الحركة أو الحرف أو السكون أو الحذف الإعرابَ نفسه، وإذا كان معنوياً، تكون هذه علامة على الإعراب. ولكنني لم أجد هذا مطرداً في الشرح.

ومثال الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصلْ بآخره شيء: لن يضربَ. فـ (يضربَ): فعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه الفتحة لأنه فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء.

## [موضع الألف]

قوله: (**وأمّا الألف فتكونُ علامة للنصب في الأسماء الخمسة. نحو: رأيتُ أخاكَ وأباكَ**).

فأخاكَ: مفعول بـ (رأيتُ). وأباكَ: معطوف عليه. وكلاهما منصوب وعلامة نصبهما الألف لأنهما من الأسماء الخمسة.

## [موضع الكسرة]

وقوله: (**وأمّا الكسرة فتكون علامة للنّصب في جمع المؤنّث السّالم**).

مثاله: ضربتُ الهِنْداتِ، بكسر التّاء.

فالهِنْداتِ: مفعول وهو منصوب، وعلامة النّصب فيه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم.

---

قوله: (**وعلامة النّصب فيه الكسرة لأنّه جمع مؤنّث سالم**)

جعلوا الكسرة علامة لنصب هذا الجمع، وعلّلوا ذلك: بأنّه فرع عن أصل، والأصل هو جمع المذكر السّالم، قالوا: وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة، ليجري على سنن أصله، وهو جمع المذكر السالم، في حمل نصبه على جره. قال الصبّان: ولأنّه لو لم يُحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الأصل. فإن قلت: قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معرباً بالحركات، فهلّا تحملت تلك المزيّة أيضاً. قلت: تحملها ثَمَّ لغرض فُقَد هُنا، وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة، ولا يلزم من تحمّل المحذور لغرض تحمُّله لا لغرضٍ... انتهى.

## [مواضع الياء]

**قوله: (وأمّا الياء فتكون علامة للنّصب في التّثنية والجمع).**

مثاله في التّثْنية: رأيتُ الزَّيدَيْن.

فالزَّيْدَيْن: مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء.

والمراد بالجمع: جمع المذكر السّالم. وقد تقدّم في علامات الرّفع.

مثاله في الجمع: رأيتُ الزَّيدِين.

فالزَّيدِينَ: مفعول وهو منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنّه جمع مذكر سالم.

---

قلت: هذا التّعليل قائم، بتقديري، على مقدّمة مُشكلة، وهي فرعيّة جمع التأنيث، وأصليّة جمع المذكر. والذي أجده أنّ جمع المؤنث قد شدّه الأصل، فهو أقرب إلى الأصل من جمع المذكر، فيُستغرب أن نجعل التّعليل معتمداً، بعدَ ذلك، على حمله على شيء هو أبعد منه عن الأصل. بل يتَّجه هنا أن نسأل عن علّة مخالفته الأصل في النّصب، معَ قربه من الأصل، أي معَ تأتّي اعتبار الأصل، ولا يكون الجواب في أن نردّه إلى ما هو أبعد منه عن الأصل، وندّعي فرعيته. ولستُ أدري بأي وجه لغويّ يُجعل ذاك البعيد أصلاً، ويجعل هذا فرعاً له. ثمّ لو صحّ ما قالوا من فرعيّة جمع المؤنث، فقد تنازعته قوّتان: قوة الأصل المدّعى ( = جمع المذكر السّالم)، وقوّة الأصل في الإعراب، أعني: الإعراب بالحركات القصيرة بحسب تفاصيلها. ولا أشكّ في أنّ القوّة الثانية أولى في الاعتبار، خاصّة معَ انتفاء الموانع وتأتّي اعتبارها. ولا سيّما أنّ القوّة الأولى هي في التّصنيف فرعيّة باعتبار القوّة الثانية. فالأمر، في تقديري، يحتاج إلى تعليل أقوى.

واعلم أنّ الأخفش جعله مبنياً في حالة النّصب، وهذا غريب لعدم ظهور موجب البناء فيه. وجوّز الكوفيّة نصبه بالفتحة مطلقاً. وجوّز هشام ذلك فيما حُذفت لامُه وعُوّض عنها ولم تُردّ في الجمع. ومنه قول بعض العرب: سمعتُ لغاتَهم ( بالفتحة). أفاده الأشمونيّ.

## [موضع حذف النون]

قوله: (**وأمّا حذف النّون فيكون علامة للنّصب في الأفعال التي رفعها بثبات النّون**).

وهي:كلّ فعل مضارع اتصل به ألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء الواحدة المخاطبة. وتقدمَتْ في علامات الرّفع.

فإذا كانتْ مرفوعة ثبتتِ النّون. فنقول: تضربان، وتضربون، وتضربين.

كما تقدّم في علامات الرّفع.

وإذا كانت منصوبة حُذِفت النّون. ومثاله: لن يضربا، ولن يضربوا، ولن تضربي.

فهذه الأفعال الثلاثة منصوبة بـ (لن)، وعلامة نصبها حذف النون.

## [علامات الخفض]

قوله: (**وللخفض ثلاث علامات: الكسرة، والياء، والفتحة**).

ذكر أنّ علامات الخفض ثلاث، وبدأ بالكسرة لأنها الأصل.

## [مواضع الكسرة]

قوله: (**فأمّا الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف، وفي[1] جمع التكسير المنصرف، وفي جمع المؤنث السالم**).

مثاله في الاسم المفرد المنصرف: مررْتُ بزيدٍ.

---

(١) سقطت (في) في الأصلين المعتمدين عندي، ولا يخلو هذا من خدشة في قانون التركيب.

فزيدٍ مخفوض بالباء، وعلامة خفضه الكسرة.

فلو كان الاسمَ المفرد غيرَ منصرف لم تكن الكسرة علامة للخفض، بل تكون علامة الخفض فيه الفتحة، كما سنذكره.

ومثال جمع التكسير المنصرف: مررْتُ بالرّجال.

فالرّجال مخفوض بالباء، وعلامةُ خفضه الكسرة.

فلو كان غير منصرف لم يكن مخفوضاً بالكسرة، بل يكون مخفوضاً بالفتحة.

وسيأتي.

ومثال جمع المؤنث السالم: مررْتُ بالهِنْدات.

فالهنداتِ: جمع مؤنث سالم وهو مخفوض بالكسرة.

ولم يشترط في جمع المؤنّث السالم أن يكون منصرفاً كما اشترط ذلك في الاسم المفرد وجمعِ التكسير لأنّ جمع المؤنث السّالم لا يكون إلا منصرفاً.

## [مواضع الياء]

وقوله: (**وأمّا الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الأسماء الخمسة، وفي التثنية والجمع**).

مثال الأسماء الخمسة: مررْتُ بأبيكَ، ونظرْتُ إلى فيكَ. فالياء علامة للخفض فيهما.

ومثال التّثنية: مررْتُ بالزَّيدَينِ، فالياء علامة للخفض.

ومثال الجمع: مررتُ بالزّيدِينَ. فالياء علامة للخفض.

والمراد بالجمع هنا جمع المذكر السّالم.

## [موضع الفتحة]

قوله: (**وأمّا الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصَرِف**).

وهو الاسم الذي لا يدخله الخفض ولا التّنوين.

نحو: أحمد، وإبراهيم، وعثمان، وسكران، وحبلى، ومساجد، وفاطمة، ونحو ذلك من الأسماء التي لا تنصرف.

تقول: مررْتُ بأحمدَ وإبراهيمَ. وصلّيتُ في مساجدَ. فيُخفض جميع ذلك بالفتحة، وهي علامة الخفض.

## [علامات الجزم]

قوله: (**وللجزم علامتان: السّكون، والحذف**).

ذكر للجزم علامتين: السّكون والحذف. وبدأ بالسّكون لأنّه الأصل.

---

**قوله: ( ومساجد ...)**

هذه صيغة منتهى الجموع، ومعنى هذا أنّ الجموع انتهت إليها، فلا جمع فوق هذه الجموع. وقد منعوا صرفها لأنّها ليس لها مثال في أبنية المفرد، والواحد أشدّ تمكّناً من الجميع كما قال سيبويه. فإن قلتَ: فـ( أفعال) كذلك وهو مصروف. قلنا: هذا صحيح، ولكنّه يقع للواحد كما قال سيبويه والفارسيّ. قال سيبويه: وقال أبو الخطّاب: سمعت العرب يقولون: هذا ثوب أكياش. ومن هذا الباب قوله تعالى:﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [سورة النّحل: ٦٦].

## [موضع السكون]

وقوله: (**فأمّا السّكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر**).

والصحيح الآخر: ما في آخره غير ألف أو واو أو ياء.

مثاله: لم يضربْ، ولم يخرجْ. فيضربْ ويخرجْ: مجزومان بـ(لم)، وعلامة جزمهما السّكون.

## [مواضع الحذف]

وقوله: (**وأمّا الحذف فيكونُ علامة للجزم في: الفعل المضارع المعتلّ الآخر، وفي الأفعال التي رفعها بثبات النّون**).

والمرادُ بالمعتلّ الآخر:

ما آخره ألف. نحو: يخشى.

أو واو. نحو: يغزو.

أو ياء. نحو: يرمي.

مثال ذلك: لم يخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ.

فهذه الأفعال وما أشبهها مجزومة بـ(لم)، وعلامة جزمها حذف آخرها.

---

**قوله: (وعلامة جزمها حذف آخرها...)**

قال سيبويه: واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرّفع حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع. وذلك قولك: لم يرمِ ولم يغزُ ولم يخشَ. وهو في الرّفع ساكن الآخر، تقول: هو يرمي ويغزو ويخشى. انتهى. فمذهبه أنّ الحذف

فالمحذوف مِن «يخشَ» الألف، ومِن «يغزُ» الواو، ومِن «يرمِ» الياء.

ومثال الأفعال التي رفعها بثبات النون.

نحو: تفعلان، ويفعلون، وتفعلين.

وقد تقدَّمتْ في علامات الرّفع، وفي علامات النّصب.

فهي تثبت في الرّفع، وتُحذف في النّصب كما تقدّم، وكذلك في الجزم.

مثال ذلك: لم يقومَا، ولم يقومُوا، ولم تقومي.

فهذه الأفعال مجزومة بـ(لم)، وعلامة جزمها حذف النّون منها.

ومِن حذفها في الجزم والنّصب قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة: ٢٤].

فحُذفتْ من الأول للجازم وهو (لم)، ومن الثاني للناصب وهو (لن).

---

وقع على الحركة المقدرة، وحذْفُ الحرف وقعَ فرقاً بين حالة الجزم وحالة الرّفع. وذهب ابن فضّال إلى أنّ حذف الحرف هنا حصل لأنّ الجازم دخل ولم يجد حركة يحذفها، ووجد حروفاً تشبه الحركات فحذفها، كما كان يحذف الحركات لو وجدها. انتهى.

قلت: وقول ابن فضّال: « لأنّ الجازم دخل ولم يجد حركة يحذفها». يرد عليه، في تقديري، أنّ عدم الوجدان اللفظيّ لا يقتضي عدم الوجود. فالحركة المقدّرة من حيث الأحكام في قوّة الظاهرة.

فائدة: واعلم أنه لا يُحذف حرف العلّة إلا إذا كان متأصّلًا، فإن كان بدلاً من همزة كيقرا ويقري، فإنْ كان الإبدال بعد دخول الجازم، فهو قياسيّ لسكون الهمزة، ويمتنع الحذف لأن العامل أخذ مقتضاه، وإن كان قبله، فهو شاذ والأكثر حينئذٍ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض. أفاده الصبّان.

## [أقسام المعربات]

**(فصل: المعْربات قسمان: قسم يُعرب بالحركات، وقسم يُعرب بالحروف).**

هذا الفصل ينحصر فيه جميع ما تقدّم في (باب معرفة علامات الإعراب). فجعل المعربات كلّها، وهي الأسماء والأفعال المضارعة، على قسمين:

قسم يُعرب بالحركات: وهو الأصل في باب علامات الإعراب، ولذلك بدأ به.

وقسم يُعرب بالحروف: وهو على خلاف الأصل والحروف عنه نائبة.

## [أنواع ما يُعرب بالحركات]

ثمّ بدأ بالذي يُعرب بالحركات فقال:

**(فالذي يُعرب بالحركات أربعة أنواع: الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنّث السّالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء).**

فهذه الأنواع الأربعة، كلّها تُعرب بالحركات، وقد تقدَّمت في علامات الإعراب.

قوله: **(وكلُّها تُرفع بالضمة، وتُنصب بالفتحة، وتُخفض بالكسرة، وتُجزم بالسّكون).**

فهذا الذي ذكره، هو الأصل في علامات الإعراب، وهو:

أنْ يكون الرّفع بالضمة، كقولك: قامَ زيدٌ.

والنّصب بالفتحة، كقولك: ضربتُ زيداً.

والخفض بالكسرة، كقولك: مررْتُ بزيدٍ.

والجزم بالسّكون، كقولك: لم يضربْ.

قوله: **(وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء)**.

يعني: أنّ الذي يُعرب بالحركات، الأصل فيه ما تقدّم.

وخرج عن ذلك الأصل ثلاثة أشياء، الحركة فيها علامة الإعراب، لكنها على خلاف الأصل. وقد بيّنها بقوله:

**(جمع المؤنّث السّالم)** يُنصب بالكسرة.
**(والاسم الذي لا يَنصرف)** يُخفض بالفتحة.
**(والفعل المضارع المعتلّ الآخر)** يُجزم بحذف آخره.

ومثال نصب جمع المؤنّث السّالم: رأيتُ الهِنْداتِ.

فالكسرة فيه علامة النّصب، وكان الأصل أنْ تكون علامة النّصْب فيه الفتحة.

ومثال خفض الاسم الذي لا ينصرف نحو: مررْتُ بأحمدَ. فالفتحة فيه علامة الخفض، وكان الأصل فيه أن يكون مخفوضاً بالكسرة.

---

**قوله: (وكان الأصل فيه أن يكون مخفوضاً بالكسرة)**

اعلم أنّ الاسم الذي لا ينصرف قد أشبه الفعل فمنعوه مما مُنع منه الفعل. فإن قارنه ما يقتضي زوال شبهه بالفعل رجع إلى الصّرف، لأنّ في ذلك تمكّناً في الاسميّة. كدخول (أل) عليه أو الإضافة، إذ إنّ الفعل لا يقبلها فيحصُل للاسم بدخولها تمكّن في الاسميّة. ولكن بقبوله الجرّ هل يكون باقياً على منع صرفه، أو يكون مصروفاً؟ والتّحقيق عندي التّفريق باعتبار أثر الدّاخل، فإذا أزال الدّاخل إحدى العلّتين، حصَل بذلك التمكّن التامّ، فهو بذا مصروف. كالعَلَم مع الإضافة أو معَ (أل)، فإنّه تزول معهما علميّته، فيكون مصروفاً. أمّا الوصف، مثلاً، فلا تزول بالدّاخل إحدى علّيته، فلا يحكم عليه بالصّرف لعدم حصول التّمكّن بالدّاخل. واطلب الأقوال والتّفصيل في المطوّلات.

ومثال الفعل المضارع المعتلّ الآخر: لم يخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ.

فعلامة الجزم في هذه الأفعال حذف الحروف من آخرها وهي: الألف من (يخشَ)، والواو من (يغزُ)، والياء من (يرمِ)، وكان الأصل فيها أنْ تكون مجزومة بالسّكون.

فهذه المواضع الثلاثة خرجَتْ عن ذلك الأصل المذكور.

## [أنواع ما يعرب بالحروف]

وأمّا الذي يعربُ بالحروف. فقد نبّه عليه بقوله:

**(والذي يُعرب بالحروف أربعة أنواع: التثنية، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين).**

هذه الأنواع الأربعة التي ذكر معربة بالحروف على خلاف الأصل.

## [إعراب المثنى]

وقوله: **(فأمّا التّثْنية، فترُفع بالألف، وتُنصب وتُخفض بالياء).**

مثال ذلك: قامَ الزّيدان.

فالزّيدان: فاعل، وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف.

ورأيتُ الزيدَيْن. فالزَّيْدَيْن: منصوب وعلامة نصبه الياء.

ومررْتُ بالزَّيْدَيْن. فالزَّيْدَيْن: مخفوض وعلامة خفضه الياء.

## [إعراب جمع المذكر السالم]

قوله: **(وأمّا جمع المذكر السالم، فيرفع بالواو، ويُنصب ويُخفض بالياء)**.

مثال ذلك: قامَ الزَّيدون.

فالزَّيدون: مرفوع وعلامة رفعه الواو.

ورأيْتُ الزَّيدِينَ. فالزَّيدِينَ: منصوب وعلامة نصبه الياء.

ومررْت بالزَّيدِين. فالزَّيدِينَ: مخفوض وعلامة خفضه الياء أيضاً.

## [إعراب الأسماء الخمسة]

قوله: **(وأمّا الأسماء الخمسة، فتُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُخفض بالياء)**.

مثال ذلك: قامَ أبوكَ.

فأبوكَ: مرفوع وعلامة رفعه الواو.

ورأيْتُ أخاكَ. فأخاكَ: منصوب وعلامة نصبه الألف.

ومررْتُ بحميكَ. فحَميكَ: مخفوض وعلامة خفضه الياء.

## [إعراب الأفعال الخمسة]

وقوله: **(وأمّا الأفعال الخمسة، فتُرفع بالنّون، وتُنصب وتُجزم بحذف النّون)**.

والأفعال الخمسة هي: كلّ فعل مضارع اتّصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنّثة المخاطبة.

وقد تقدّم ذلك في علامات الإعراب. ومثاله: يضربان. فيضربان: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه النّون.

ولن يَضربُوا. فيضربُوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون.

ولم تضربي. فتضربي: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النّون.

❊ ❊ ❊

# باب الأفعال

إنّما قدّم باب الأفعال لأنّ أكثرَ الأبواب التي يذكرها مبنية على الأفعال.

قوله: (**الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمـرٌ. نحو: ضربَ، ويضرِبُ، واضرِبْ**).

يعني أنّ الأفعال محصورة في الأقسام الثلاثة التي ذكر، لا رابع لها.

---

**قوله: ( وإنّما قدّم باب الأفعال ...)**

لكنّ شَرَف الاسم كان يستدعي تقديمه على الفعل، وإنّما حصل التّقديم ههنا مراعاة لمقام التّعليم، لأنّ الكلام على الفعل دون الكلام على الاسم في الطّول والكلفة، فالاسم يتفرّع إلى فروع كثيرة من مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، ويحسُن تقديم ما الكلام عليه أقلّ في معرض التّعليم. كما استفدناه من ابن الحاجّ.

**قوله: ( يعني أنّ الأفعال محصورة في الأقسام الثلاثة التي ذكر)**

يجب حمل الأفعال هنا على اصطلاح النّحاة؛ احترازاً من الأفعال اللغويّة، فالفعل في اللغة «الحدث» وهو المعنى الصّادر من الذات، لذلك فهي لا تنحصر في الثلاثة. كما قرّره ابن الحاجّ.

واعلم أنّ الفعل يدلّ على المصدر بلفظه، وعلى الزمان بصيغته، وعلى المكان بمعناه، فالواضع يستحضر في وضع الفعل معاني جزئيّة غير منتهية، أقصد: نسبة الحدث إلى الفاعل في زمن معيّن، ثمّ يجمع هذه الهيئات تحت هيئة عامّة ( فَعَلَ) مثلاً. ويضعها وضعاً نوعيّاً عامّاً بإزاء كلّ جزئيّ من المعاني المتصوّرة غير المنتهية. ولكن الحظ إلى أنّ للفعل وضعين نوعيّين ، الأول بحسب وظيفة أهل التصريف أي باعتبار الهيئات الإفرادية وتكون أعلاماً لأجناس الصيغ، والوضع الثاني بحسب الهيئات التركيبية وهو من وظيفة أهل الإعراب، وأعني صيغها المخصوصة لمعانيها. وقفْ على تحقيق وضْع الفعل في كتابي «التّفكير اللّسانيّ عند علماء العقليّات المسلمين».

## [حكم الفعل الماضي]

وقوله: (فالماضي مفتوح الآخر أبداً).

مثاله: قامَ وانطلقَ واستخرجَ، ونحو ذلك.

وقوله: (أبداً)، يعني: ما لم يتصلْ به ضمير متكلم أو مخاطب فإنّه يكون حينئذ آخره

---

وقد اتّهم بعض المستشرقين العربيّة بمحدوديّة دلالتها على الزّمان، وادّعى «سبتينو موسكاني» أنّ اللغات « الساميّة» ومنها العربيّة ليس فيها نظام تعبير زمانيّ بالمعنى الدّقيق الذي نجده في اللغات «الهندوأوروبيّة»، وهو يرى أنّ هذه اللغات السّاميّة لا تدلّ إلّا على حدثٍ قد تمّ، أو على حدث اعتياديّ. أقول: وهذا رأي غريب ومجافٍ للأصول العلميّة، ولا يخلو من تعصّب لسانيّ يُشدّ إلى تعصّب أخلاقيّ، وقد حَافَ هذا النّفر من المستشرقين على العربيّة وعلى أصول وضعها، وغفلوا عن مصادر التعبير عن الزمان في العربيّة الحاصلة بالصيغة، والحاصلة بغير الصيغة كالسّياق والأدوات وأصول وضع الأفعال ونحو ذلك، وقد تنبّه لشيء من هذا المستشرقُ « برَجشتراسر» وردّ قالة ذاك المستشرق ردّاً جيّداً، ولكنّه ردّ لا يخلو من اختراع معانٍ في العربيّة غير مستقيمة، وقد اغترّ به بعض المُحْدثين، فأقاموا على بحثه علاليَ وقصوراً، معَ ما تعانيه رؤيته من القصور. ولي في وضْع الفعل العربيّ ودلالته دراسة مشتركة بعنوان: الفعل في العربيّة: الوضع اللسانيّ والدّلالة. تراجع من أجل التّوسّع.

**قوله: ( ما لم يتّصل به ضمير متكلّم أو مخاطب، فإنّه يكون حينئذٍ آخره ساكناً)**

أقول: السّكون في الماضي في نحو: « كتبْتُ»، وكذلك الضمّ في نحو: « كتبُوا» عارض، وهو عارض في المثال الأول لكراهة توالي الأمثال فيما هو كالكلمة الواحدة، فالفاعل كالجزء من فعله، وكذلك الضّمة في المثال الثّاني عارضة أوجبتها مناسبة الواو. فالماضي في نحو « كتبْتُ» مبني على الفتحة المقدّرة استثقالاً، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالسّكون العارض. وهذا قوْل من أقوال، وهو المُتّجه عندي.

ساكناً، نحو: ضربْتُ، وضربْنَا، وضربْتَ.

وكذلك إذا اتصل به واو ضمير الغائبِينَ، فإنه يكون آخره مضموماً. نحو: ضربُوا.

## [حكم فعل الأمر]

قوله: (**والأمرُ مجزومٌ أبداً**):

يريد بالجزم أن يكون مبنيّاً على السّكون، نحو: اضربْ واقعُدْ وانطلِقْ. وهذا إذا كان آخره حرفاً صحيحاً.

وأمّا إذا كان آخره حرف علّة فهو مبنيّ على حذف آخره. نحو: اغزُ، واخشَ، وارمِ.

---

**قوله: (يريد بالجزم أن يكون مبنيّاً على السّكون)**

والتّحقيق أنّ الأفعال عند الجمهور ثلاثة، وعند الكوفيين اثنان: الماضي والمضارع. وجعلوا فعل الأمر من باب المضارع المجزوم بلام مقدّرة، ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها، وتبعتها التاء في الحذف خوفَ الالتباس بالمضارع في حالة الوقف، وأنت خبير بعد بسبب إدخال السّابقة (= همزة الوصْل). والمصنّف عدّ الأفعال ثلاثة، وهذا ما دفع الشّارح إلى تأويل عبارته التي توهم الإعراب (مجزوم أبداً). كما قال الشّرّاح. وقال الإمام السّيوطيّ: ومنشأ الخلاف الاختلاف السّابق في أنّ الإعراب أصل في الأفعال أيضاً أو لا. فعلى الأول هو مُعرب لأنه الأصل فيه، ولا مقتضي لبنائه، وعلى الثاني هو مبني لأنه الأصل فيه ولا مقتضي لإعرابه. وربّما علّل الكوفيّة ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله، والبصريّة لا يرون ذلك، بل يقولون: إنّه أصل برأسه كما تقدم. فالخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في أصلين. انتهى. وينظر علاج هذا الاختلاف في إنصاف ابن الأنباريّ.

## [علامة الفعل المضارع]

**قوله: (والمضارع ما كان في أوّله إحدى الزوائد الأربع، يجمعها قولك: أَنَيْتُ).**

يعني: أنّ الفعل المضارع ما كان في أوّله هذه الأحرف المجموعة في قولك: أنَيْتُ. وهي: (الهمزة)، وتدلّ على المتكلّم وحده، نحو: أعوذُ. و(النّون)، وتدلُّ على المتكلّم ومعه غيره. نحو: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]. أو المتكلم المعظِّم نفسه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟﴾ [يس: ١٢]. و(الياء)، وتدلُّ على الغائب، نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ٨]. و(التّاء)، وتدلُّ على المخاطب، نحو: ألم تَـرَ[1]. وعلى الغائبة، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾ [آل عمران: ٣٠]. ومعنى أَنَيْتُ: أدركْتُ.

---

**قوله: (المضارع ما كان في أولّه هذه الأحرف المجموعة في قولك: أنيت)**

أسقط الشّارح قيد «الزائدة» الذي أثبته المُصنّف، وهذا غير حسن، ولعلّه اكتفى بما كتبه بعد ذلك من قوله: «الهمزة وتدلّ على المتكلّم وحده ...». والنّصّ على ما تدلّ عليه هذه الزّوائد واجب هنا؛ ضرورةَ إخراج نحو: أكرم ونرجسَ الدّواء، وتعلّم ويَرنَأ الشّيب ونحوها. فإن قلتَ: لمَ كانت هذه الأحرف أولى بالزّيادة من غيرها. فاعلم أنّ جوابهم دار في جلّه على اعتبار صوتيّ واعتبار صرفيّ، فجعلوا أحرف المدّ واللّين أوْلى الحروف بالزّيادة، لأنّها أُمّات الحركات برأي ابن فضّال. أقول: أو لأنّها ناشئة عن الحركات. ولا تخلو كلمة منها (=حركات قصيرة أو طويلة)، فأمّا الألف، فلا تزاد في الابتداء لسكونها، فأبدلوا منها أقرب الحروف إليها وهي الهمزة، كما لا تزاد الواو أولاً لما يلزم من انقلابها، فأبدلوا منها حرفاً يقرب مخرجه من مخرجها وهو التّاء، وأمّا الياء فجعلوها للغائب، واحتاجوا إلى حرف رابع فجعلوه النّون لمناسبته أحرف المدّ واللّين، وهذا لأنّه يتبع الحركات، ويحذف في نحو: لم يكن. كما يقع الحذف في نحو: لم يغزُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ. وفيه غنّة تشبه المدّ الذي فيهنّ. كما أفاده ابن فضّال.

---

(١) هذا المثال ثابتٌ في الأصول كلّها، وهو غير موفّق. كان يلزم أن يكون ألم تَرَ يا زيد.

قوله: (وهو مرفوع أبداً).

قول الماتن: ( وهو مرفوع أبداً)

قد تعدّدت الأقوال في رافعه:

الأول- قال سيبويه وأصحابه: رافعه وقوعه موقع الاسم.

الثاني- قال الفرّاء: رافعه التّجرّد من النّاصب والجازم.

الثالث- قال ثعلب: رافعه مشابهته للاسم.

الرّابع- قال الكسائيّ: رافعه أحرف المضارعة

وقول الفرّاء أشبه، لأنّ قول سيبويه ينتقض بمثل «جعلت أفعل» و«ما لك لا تفعل»، و«رأيت الذي تفعل»، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنّ الاسم لا يقع فيها. وقد نوقش. وقول الكسائيّ يُردّ بأنّ جزء الشيء لا يَعمل فيه، وهو أبطل تأثير الزّوائد مع الناصب والجازم لقوّتها. قلتُ: وهذه دعوى، إن صحت عن الكسائيّ، فلست أدري بأي مستند لغويّ نهَض بها. وأمّا قول ثعلب، فيناقش بأنّ المضارعة نفسها إنّما تقتضي مطلق الإعراب، وليس خصوص الرّفع. ولكن يبقى في هذا الجواب مناقشة مع الكوفيّين الّذين قالوا: إنّ إعراب المضارع حاصل بالأصالة، لا بالحمْل على الاسم ومضارعته إيّاه. واعترِض قول الفراء بأنّ التّجرّد أمر عدمي، والعدم لا يكون سبباً لوجود غيره، وأجيب بأنّ التّجرّد أمر وجوديّ، وهو كونه خالياً من ناصب أو جازم لا عدم الناصب والجازم. وهذا جواب معَ تسليم كون العدميّ لا يكون علّة للوجوديّ، ويمكن الردّ مع التّسليم بأنّه عدميّ، وترك التّسليم بكون العدميّ لا يكون علّة للوجوديّ على الإطلاق. نعم ذلك يكون في العدم المطلق، أمّا المضاف أو المقيّد، فيجوز أن يكون علّة للوجوديّ.

قلتُ: ومثل هذا التّحقيق إنّما يصلح للعلماء والمدقّقين، وليس من الصّلاح أن يُعرض على الطلبة والمبتدئين، وليس من الخير أن تضمّه كتب المدارس، فهذا من الشّطط ورقة الفقه في شؤون العربيّة، وسوء تقدير المحبّ الغافل، فربما كانت مثل هذه المباحث علّة في النّفور، وباعثاً في النّفوس على الدّثور، ومَصِيراً إلى بوار العلم والإعراض عن الكدح في طلبه. وفي هذا خطَبَ ابن مضاء، فجاء بالحقّ في شيء وبالشّطط في شيء. ولمثل هذا وضَعتُ دراستي «المنطلق

يعني: أنّ المضارع مرفوع أبداً.

نحو: يقومُ، وينطلقُ.

وقوله: (**حتى يدخل عليه ناصب أو جازم**).

يعني: حتى يدخل عليه ناصب فينصبه، أو جازم فيجزمه.

## [أدوات النصب]

وقوله: (**فالنّواصب عشرة وهي: أَنْ، ولنْ، وإذن، وكَيْ، ولامُ كَيْ، ولامُ الجحود، وحتّى، والجواب بالفاء، والواو، وأو**).

والنّواصب في الحقيقة إنّما هي: أنْ، ولَنْ، وإذنْ، وكَيْ.

وما بعدها إنّما تَنصب بإضمار أنْ بعدها، ولكنْ يُنْسب النّصب إليها تقريباً للمبتدئ.

---

الوظيفيّ للكليّة النّحويّة ودورُه في تجديد الدراسات النحويّة».

**قوله: ( يعني: حتى يدخل عليه ناصب فينصبه، أو جازم فيجزمه)**

قوله « فينصبه» جاء احترازاً من النّاصب المُهمَل نحو قراءة ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] برفع « يتمُّ ». وقد نسبها النّحاة إلى مجاهد، وجازَ رفع الفعل بعد (أن) في كلام العرب في الشّعر، وهذه عند البصريين هي النّاصبة للفعل المضارع ، وتركوا إعمالها حملاً على (ما) أختها في كون كلّ منهما مصدرية، وأمّا الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة، وشذَّ وقوعها موقع النّاصبة كما شذَّ وقوع النّاصبة موقع المخففة، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تُبنى عليه قاعدة. كما قال أبو حيّان.

**قوله: ( ولكن يُنسب النّصب إليها تقريباً للمبتدئ)**

هذا رجوع من الشّارح إلى مذهب البصريّين في عدّ النّواصب أربعة، وقد جعلها المصنّف عشرة أخذاً بقول الكوفيّين. والمتّفق عليه منها بلا خلاف هي « أن» فقط. وهو حاصل قول

ومثال النّصب بـ(أنْ): نحو قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ومثال النّصْب بـ(لن): نحو قوله تعالى: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [الحج: ٣٧].

ومثال النّصْب بـ(إذن): (إنْ تزرْني، إذنْ أكرمك)(١).

ومثال (كَيْ): نحو قوله تعالى: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾ [الحشر: ٧].

ومثال (لام كَيْ): ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا﴾ [الحج: ٧٨].

ومثال لام الجحود: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

---

الخليل، وجعل (لن) مركبة من ( لا+ أن)، وأن تنصب مضمرة بعد (إذن) و (كي). وخالف سيبويه فجعل الأحرف الأربعة ( أن+ لن+ إذن+ كي) نواصب برأسها.

**قوله: (لام الجحود)**

الجحود نفي خاصّ وليس مطلقاً، إنّما يكون بعد العلم بالشيء، فهو إنكار لحقّ، فهذا يكون من باب تسمية العام بالخاصّ. والظاهر أنّ عدم انتقاض نفي الكون في لام الجحود شرط، نحو قولهم: ما كان العبد إلا ليعبد ربه مخلصاً. وههنا مسألة دقيقة تُستحصل من مطوّلات النّحاة ودقيق تبصّرهم، وهي الفرق بين النّفي مع لام كي ومع لام الحجود، فالنّفي مع لام الجحود إنّما يتسلّط على الكائن قبلها بالتّقدير، وهو مُتَعلَّقها المحذوف، ثمّ ينتفي ما بعدها بالملازمة. ومثاله في قوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧] والتّقدير، والله أعلم، كما قال ابن الحاجّ: لم يكن الله مريداً لغفرانهم. فلام الجحود متعلّقة بمحذوف قبلها، وهو الذي تسلّط عليه النّفي أصالة، ثمّ انتفى ما بعدها ملازمة. أمّا النّفي مع لام كي، فلا يتسلّط إلا على ما بعدها نحو قولك: ما جاء العاقل ليثير النّزاعَ. فتنتفي إثارة النّزاع خاصّة، ولا ينتفي المجيء إلا بقيد زائد في التّركيب. والمحصّل: أنّ النّفي مع لام الجحود حاصل في

---

(١) وقع في هذا الموضع خلط كبير في المصادر المخطوطة. وهذا التمثيل غير صحيح. وأظنه من تصرف النساخ والتمثيل الصحيح الجامع للشروط قولك: إذن تفلحَ. جواباً لمن قال: سأجتهدُ.

ومثال (حتّى): ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ٣١].

ومثال الجواب بـ(الفاء): ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠].

ومثال الجواب بـ(الواو): ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

ومثال (أو)، نحو قول الشاعر:

فقلتُ له: لا تبكِ عينـاكَ إنّما ... نحاولُ مُلْـكاً أو نموتَ فنُعْذرا

## [أدوات الجزم]

وقوله: و(**الجوازم ثمانية عشر وهي: لم، ولمّا، وألم، وألّما، ولام الأمر والدّعاء، ولا في النّهي والدّعاء، وإنْ، وما، ومَن، ومهما، وإذْما، وأيّ، ومتى، وأيّانَ، وأينَ، وأنّى، وحيثُما، وكيفَما**).

هذه الثمانية عشر، منها ستة تجزم فعلاً واحداً، وهي: لم، ولما، وألم، وألما، ولام الأمر والدعاء، ولا في النّهي والدّعاء. وباقيها تجزم فعلين.

فمثال(لَمْ)، قوله تعالى: ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

---

الكلام بتمامه من جهات متعدّدة، ومع لام كي حاصل في الذي بعدها فقط، وأنت خبير بعد هذا بسبب اغتفار نقض النّفي مع لام كي، وعدم اغتفار ذلك مع لام الجحود.

**قول الماتن: ( والجوازم ثمانية عشر ...)**

قال ابن فضّال: أصلها أربعة: «لم» وهي جواب (فعَل)، وتزاد عليها «ما» وتكون جواب (قد فعَل)، و«لام الأمر» مختصّة بالغائب، وقد يُؤمر بها المخاطب، و«لا» إذا كانت نهياً، ونهي بها المخاطب أو الغائب، و«إنْ» إذا كانت شرطاً. انتهى. وأصله ما قرّره سيبويه في كتابه.

ومثال (لمّا): ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

ومثال (ألم): ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

---

**قوله: ( ومثال لمّا)**

كان يحسُن هنا النصّ على أنّها المرادفة لـ «لم»، لأنّها قد تجيء بمعنى (الحين) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ [هود: ٥٨]. وقد تجيء بمعنى ( إلّا) نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. وقال ابن الحاجّ: قد يُقال: إنّ القيْد (= المرادفة ...) للبيان، لأنّ هاتين لا يقع بعدهما المضارع. انتهى. لذلك قلتُ: إنّه يحسُن في معرض التعليم.

وأوجه الافتراق بين «لم» و «لمّا»، أنّ «لم» لا يلزم اتّصال منفيّها بالحال، فقد يكون متّصلاً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]. وقد يكون منقطعاً عن الحال نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]. أمّا «لمّا» فيجب اتّصال منفيّها بالحال. ومنها أنّ الفعل بعد «لمّا» يجوز حذفه اختياراً، ولا يحذف بعد «لم» إلا ضرورة، كقول ابن هَرمة:

احفظْ وديعتــك التي استُــودِعتها      يومَ الأعــازبِ إن وصلــتَ وإنْ لم

ومنها أن «لَـمّا»، لا تصحب شيئاً من أدوات الشّرط، وتصحبها «لم» نحو: إنْ لم، ولو لم. ومنها أنّ «لم» قد يُرفع الفعل بعدها في لغة قوم، كما صرح به ابنُ مالك في شرح التّسهيل. وعليها جاء قوله:

لولا فوارس من نعم وأســرتهم      يوم الصُّلَيفاء لــم يوفون بالجار

ولم تُحْكَ هذه اللغة في (لمّا) . كذا أفاده الجَوجَريّ. وقال المراديّ: وصرّح ابن مالك، في أوّل شرح التّسهيل، بأنّ الرّفع بعد «لم» لغة قوم من العرب. وذكر بعض النّحويين أن ذلك ضرورة. انتهى.

وألم وألّما، هي لم ولّما دخلَتْ عليها[1] همزة الاستفهام، وإنّما ذكرها مع همزة الاستفهام تقريباً للمبتدئ.

ومثال (ألّما) قول الشاعر:

على حين عاتبتُ المشيب على الصّبا فقلتُ: ألمّا أصحُ والشيب وازع

ومثال(لام الأمر): ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ﴾ [الطلاق: ٧].

ومثال (لام الدّعاء): ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾ [الزخرف: ٧٧].

والفرق بين لام الأمر والدّعاء: أنّ الأمر لمن هو دونك، والدُّعاء لمن هو أعلى منك.

ومثال (لا) في النهي: ﴿لَا تَخَفۡ وَلَا تَحۡزَنۡ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

ومثال (لا) في الدّعاء: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ومثال الجزم بـ(إنْ): ﴿ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ ﴾ [محمد: ٣٦].

ومثال (ما): ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾ [البقرة: ١٠٦].

ومثال (مَنْ): ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

ومثال (مهما): ﴿وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

---

**قوله: ( وألم وألّما، هي لم ولّما دخلت عليها همزة الاستفهام)**

والأكثر كون الهمزة الدّاخلة عليها للتّقرير، أي حمل المخاطب على الإقرار، أي الاعتراف بثبوت ما بعدها. وقد تكون لمعانٍ أخرى بينّها الوقّاد نحو: الإبطاء والتّوبيخ. واعلم أنّ دخولها على «لم» أكثر من دخولها على «لمّا».

---

(١) كذا في الأصول. والأفضل «عليهما».

ومثال (إذْمَا): إذْمَا تَقمْ أقمْ معك.

ومثال (أيّ): ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

ومثال (متى): متى تقمْ أقمْ معك.

ومثال (أيّانَ):

أيّانَ نُؤمِنكَ تَأْمَنْ غيرَنا وإذا لم تدركِ الأمنَ منّا لم تزلْ حذرا

ومثال (أين): ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

ومثال (أنّى): أنّى تذهبْ أذهبْ معك.

ومثال (حيثُما): حيثُما تذهبْ أذهبْ معك.

ومثال (كيفَما): كيفَما تجلسْ أجلسْ معك.

❊ ❊ ❊

---

**قوله: (ومثال كيفما ...)**

هذا موافق لبحث الكوفيّين، ومنعه البصريون لأدّلة كثيرة تجدها في إنصاف ابن الأنباريّ.

وهي عندهم مخالفة لأدوات الشّرط، لوجوب موافقة جوابها لشرطها في المعنى، فتقول: كيفما تجلس أجلس. وليس لك أن تقول: كيفما تجلس أذهب مثلاً. أفاده ابن الحاجّ.

# بابُ مرفوعاتِ الأسماء

لّما فرغ من الأفعال مرفوعها ومنصوبها ومجزومها، شرع في الأسماء وبدأ بالمرفوعات لأنها عمدة.

قوله: (**المرفوعاتُ سبعة: الفاعل، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، والتّابع للمرفوع وهي أربعة أشياء: النّعت، والعطف، والتوكيد، والبدل**).

فهذه عشرة والتوابع منها أربعة. وقد أفرد لكلّ منها باباً، وبدأ بباب الفاعل، فقال:

❊ ❊ ❊

---

**قوله: (وبدأ بالمرفوعات لأنهّا عمدة)**

والعمدة: عبارة عمّا لا يَسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، كما قال في الهمع. والمرفوعات لا يخلو كلام منها، لذلك فهي عمدة.

# بابُ الفاعل

**أيْ هذا باب ذكر فيه بعض أحكام الفاعل.**

## [تعريف الفاعل]

قوله: **(الفاعلُ: هو الاسمُ المرفوعُ المذكور قبله فعله).**

فُهم منه أنّ الفاعلَ لا يكون إلا اسماً، ولا يكون فعلاً، ولا حرفاً. وفُهم من قوله **(المذكور قبله فعله)**: أنّ الفاعل لا يكون إلا متأخراً عن فعله، ولا يتقدّم عليه.

---

**قوله: ( فُهم منه أنّ الفاعل لا يكون إلا اسماً)**

اعلم أنّ الفاعل في اللغة مَن أوجد الفعل. وهو في اصطلاح النّحاة: الاسم الذي أُسند إليه فعل تامّ أصليّ الصيغة، أو مؤوّل به. والإسناد يحصُل على وجه الإثبات نحو: نام الطفلُ. أو النّفي نحو: لم يدرسِ الطالبُ. أو التّعليق نحو: إن يدرسِ الطالبُ ... . أو الإنشاء نحو: هل ندمَ صاحبُ مشورة؟ وإطلاق الإسناد يُخرج الإسناد التّبعيّ كالحاصل في المعطوف بالحرف، وفي البدل، عند مَن لم يقدّر عاملاً فيه من جنس الأوّل. وقولهم: « تامّ» احتراز عن اسم «كان»، وقيل: لا يُحتاج إلى هذا القيْد. ولا يُسلَّم. وقولهم: «أصليّ الصيغة» المراد بأصالتها عدم تحويلها إلى صيغة ما لم يُسمَّ فاعله، لا عدم التّصرف فيها مطلقاً؛ حتى يُعترض بخروج فاعل نِعم. والمؤوّل به: أي كونه بمعناه وحالاً محلّه كما أفاده الصبّان.

قلتُ: ولم يتعرّض الشّارح في تقرير مفهوم جملة المصنّف لحكم الفاعل جملةً. فهو فسّر كلام المصنّف في أمرين: لا يكون فعلاً، ولا حرفاً. والصّحيح عندي أنّ الفاعل لا يكون جملة، واحتجّ من خالَفَ بمثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥]. وليس في هذا حجّة لاعتبار الاحتمال. واطلب التّفصيل في المغني وفي التّصريح بمضمون التّوضيح. ولفهم هذه القاعدة الحِجاجيّة، تبصّر في دراستي « كُلّـيَّاتُ الجَدَلِ النَّحْويِّ: مَثَلٌ مِنْ تَفْسِيرِ التَّسْهِيلِ لِعُـلُومِ التَّنْزِيلِ: دِرَاسَةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ إِجْرَائِيَّةٌ فِي جَدَلِ النَّحْوِ».

## [أقسام الفاعل]

وقوله: (وهو على قسمين: ظاهر ومضمر. فالظاهر نحو قولك: قامَ زيدٌ، ويقومُ زيدٌ، وقامَ الزَّيدانِ، ويقومُ الزّيدانِ، وقامَ الزَّيدونَ، ويقومُ الزّيدونَ، وقامَ أخوكَ، ويقومُ أخوكَ).

يعني: أنَّ الفاعل منحصر في قسمين: ظاهر ومضمر.

## [الظاهر]

ثم مثَّلَ الظاهر بأربعة مُثُل:

الأول: قامَ زيدٌ، ويقومُ زيدٌ.

فأتى بالفاعل مفرداً، ونوَّع الفعلَ إلى نوعين: ماضٍ وهو قامَ، ومضارع وهو يقومُ.

---

وقال ابن فضّال: ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه. وبهذا يكون العامل معنوياً مع صلوح أن يكون العامل لفظيّاً. أقصد أن يكون الرّافع الفعل الذي أسند إلى الفاعل أو المؤوّل به، فهذا عامل لفظيّ صالح، ولا يُعدل إلى جعل العامل معنوياً إلا عند تعذّر اللّفظيّ الصّالح، وهو هنا موجود وصالح. كما في الهمع. وفي المسألة أقوال أخرى مردودة.

فإن قلتَ: فلم اختير له الرّفع. قلتُ: أجابوا عن هذا من وجوه بيّنها ابنُ الورّاق، وأشبهها أنّهم فصَلوا هذا الفصْل بين الفاعل والمفعول به بالنّصب، لأن الفاعل أقلّ من المفعول في الكلام، وذلك أنّ الفعل الذي يتعدّى يجوز أن تعديَه إلى أربعة أشياء، فلمّا كان الفاعل أقلَّ في الكلام من المفعول، جُعلت له الحركة الثقيلة، وجُعل لما تقدم في كلامهم الحركة الخفيفة ليعتدلا. أي: أعطوا الضّمة للفاعل ليقِلّ في كلامهم ما يَستثقلون، وأعطوا المفعول الفتحةَ ليكثُر في كلامهم ما يستخفّون. كما قال النّحاة.

الثاني: قامَ الزّيدانِ، ويقومُ الزَّيدانِ.

فأتى بالفاعل مثنى، ونوّع الفعلَ أيضاً إلى ماضٍ ومضارع.

الثالث: قامَ الزَّيدونَ، ويقومُ الزَّيدونَ.

فأتى بالفاعل جمعاً، ونوّع الفعلَ أيضاً إلى نوعين: ماضٍ ومضارع.

الرّابع: قامَ أخوكَ، ويقومُ أخوكَ.

فأتى بالفاعل من الأسماء الخمسة. فهذا كلُّه تدريبٌ منه للمبتدئ.

وقوله: **(والمضمر نحو قولك: ضربْتُ، وضربْنَا، وضربْتَ، وضربْتِ، وضربْتما، وضربْتُم، وضربْتُنّ، وضربَ، وضربَتْ، وضَربا، وضربُوا، وضربْنَ)**.

فالفاعل في هذه المُثُلِ كلِّها ضمير مبنيّ لا يظهر فيه إعراب.

فالتّاءُ في (ضربتُ)، ضميرُ المتكلّم وحده.

ونا في (ضربْنا)، ضميرُ المتكلّم ومعه غيره، أو المتكلّم المعظّم نفسه.

والتّاءُ المفتوحةُ في (ضربْتَ) للمخاطب الواحد المذكر.

والتّاءُ المكسورةُ في (ضربْتِ)، للمخاطبة المفردة المؤنّثة.

والضمير في (ضربتُما) للمثنى، مذكراً كان أو مؤنثاً.

والضمير في (ضربْتُم)، للجمع المذكر.

والضمير في (ضربْتُنّ) للمخاطبات المؤنّثات.

والضمير في (ضربَ)، للواحد الغائب المذكر، وهو مستتر.

فإذا قلتَ: زيدٌ ضربَ، ففي ضرب ضميرٌ مستتر تقديرُه هو، ولا يُتكلَّمُ به.

فلو قلتَ: ضربَ هو. لم يكنْ (هو) فاعلاً بضرب، بل هو توكيدٌ لذلك الضمير المستتر، الذي هو فاعل. وكذلك ضربَتْ، إذا قلْتَ: هنْدُ ضربَتْ. ففي ضربَتْ ضميرٌ مستترٌ هو الفاعل، ولا يجوزُ إظهاره. والألف في (ضربا)، للمثنّى الغائبَين.

والواو في (ضربوا)، للجمع الغائب.

والنّونُ في (ضربْنَ)، للجمع الغائب المؤنث.

وكان حقّهُ أنْ يقول بعد ضربَا، ضربَتَا، كما قال بعد ضربَ، ضربَتْ، لأنّ الفعلَ إذا أُسندَ إلى ضمير التّثنية المؤنث لحقته التاء: نحو: الهندان ضربَتَا.

❋ ❋ ❋

---

**قوله: ( فلو قلتَ: ضرب هو، لم يكن «هو» فاعلاً بضرب...)**

قلتُ: اعلم أنّ التّقدير في الضّمير المستتر هو حالة تقريب لأمر ذهنيّ، أقصد التّعبير عن أمر عقليّ بمقاربة لفظيّة، لأنّ الضّمير المستتر أمر عقليّ ليس له وجود في اللفظ. وبهذا تتبيّن الفرق بينه وبين المحذوف الّذي له وجود بالقوّة في اللفظ. ولا يُفهم من قول الشّارح وجوب الاستتار في المثال، وإنّما عدم إمكان بروز المستتر أصلاً. فحكم الوجوب في « وجوب الاستتار» يقع على مرفوع العامل، أي وجوب كون المرفوع ضميراً مستتراً، والجواز يكون برفع هذا الوجوب عن المرفوع بالعامل، ولا تفهمنّ أنّ الوجوب يكون بنفي جواز البروز، وعدم الوجوب بجوازه، لما حصلّتَه من أنّ المستتر لا حظ له في البروز أصلاً. كما قال المدقّقون.

# بابُ المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله

إنما أتى بهذا الباب عَقِيب باب الفاعل لأنَّ حكمه حكم الفاعل في وجوه كثيرة.

## [تعريفه]

وقوله: (وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعلُه).

ولذلك قيل فيه: المفعول الذي لم يسمّ فاعله. أي لم يذكرْ معه فاعله، فلو ذُكر الفاعل لكان المفعول منصوباً.

---

**قوله: (المفعول الّذي لم يُسمّ فاعله ...)**

هذه من عبارات المتقدّمين، وقد أخذ بها المصنّف، وعبّر ابن مالك بـ« النّائب عن الفاعل»، وقد قدّم نفرٌ من المتأخرين عبارته على عبارة المتقدّمين لوجوه:

الأول- أنّ عبارته جامعة لكلّ ما ينوب من مفعول وغيره، وعبارتهم غير جامعة.

الثاني- أنّ عبارته مانعة، وعبارتهم غير مانعة؛ إذ لا تمنع من دخول المفعول الثاني في نحو: أُعطي الطفلُ ديناراً. وهو غير نائب.

الثالث- أنّ عبارته أخصر من عبارتهم كما قال ابن الحاجّ.

قلتُ: اعلم أنّ الاختصار من شرط الاصطلاح، معَ تمام التّعبير، واعلم كذلك أنّ تغيير المصطلح القارّ من غير فائدة في قوّة الغلط أو الخطأ عند المحقّقين، ولا تثريب على ابن مالك؛ إذ قام تغييره على مناقشة شرط المصطلح، وهذا مستقيم في تبصّر أهل الفنّ. وأجاب الجَوجَريّ عن هذه الوجوه بأنّ المفعول الذي لم يسمّ فاعله صار عَلَماً بالغلَبة في عُرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره، بحيث لو أُطلق على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره فُهم منه ذلك، ولا يَخرج عنه شيء، ولا يدخل فيه غيره. انتهى. قلتُ: وهذا الجواب فيه نظر عندي، لأنّ العلَم بالغلَبة إنّما يُلحظ فيه الوضع الكليّ، وتُلحظ غلبة الاستعمال في بعض جزئياته.

وقوله: (**فإنْ كان الفعل ماضياً، ضُمَّ أوله وكُسر ما قبل آخره**).

يعني أنّك إذا أردْتَ أن تبنيَ الفعلَ لما لم يُسمَّ فاعلُه، فلابدّ أنْ تغيّر أوله والذي قبل آخره. فإنْ كان الفعلُ ماضياً، ضَممتَ أوله وكسرْتَ ما قبل آخره. فتقولُ في ضَرَبَ: ضُرِبَ. وفي استخرَجَ: اسْتُخْرِجَ. وفي شَرِبَ: شُرِبَ. فالكسرةُ التي في الراء في (شَرِبَ) غير الكسرة التي في (شُرِب).

(**وإنْ كان الفعل مضارعاً، ضُمَّ أولُه وفُتح ما قبل آخره**).

فنقول في يَضرِبُ: يُضرَب. وفي يَستخرِجُ: يُستخرَج. وفي يَشرَب يُشرَبُ. فالفتحة التي في (يَشرَب) غير الفتحة في (يُشرَب).

وقوله: (**وهو على قسمين: ظاهر ومضمر**).

هذا مثال ما تقدّم في الفاعل.

قوله: (**فالظاهر نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ، ويُضرَبُ زيدٌ، وأُكرِمَ عمرو، ويُكرَمُ عمرو**).

---

**قوله: ( فإن كانَ الفعل ماضياً، ضممتَ أوله وكسرتَ ما قبل آخره)**

هذا من باب التّحقيق، كما في أمثلة الشّارح. وقد يكون من باب تقدير الضمّ والكسر نحو: قِيل وبِيعَ. وقد يكون من باب تقدير الكسر فقط نحو: شُدَّ. وكذا يقال في المضارع، ففيه التّحقيق، كما في أمثلة الشّارح. وفيه تقدير الفتح فقط نحو: يُقال.

قلتُ: بقي في هذا الباب أن نشير إلى لحن غليظ يقع من جرّا الترجمة والنقل إلى العربيّة من لغات أُخر. فتجد الواحد منهم يُثبتُ الفعلَ بصيغة المبني للمجهول، ثمّ يذكر الفاعل، تأثّراً بالجملة الإنجليزية مثلاً. فيقولون: نُسِخَ النصُّ من قبل الطالب. وهذه جملة غير عربية وإن كُتبت بحروف عربيّة.

فضُرِبَ: فعلٌ ماضٍ مبنيّ لما لم يُسمَّ فاعلُه، فضُمّ أولُه وكُسِرَ ما قبل آخره.

وزيدٌ: مفعول لما لم يُسمَّ فاعلُه.

ويكرَم: فعل مضارع مبني لمالم يُسمَّ فاعله لانضمام أوله وفتح ما قبل آخره.

وعمرو: مفعول لما لم يُسمَّ فاعلُه.

ونحو قولك: ضُرِبَ الزَيدانِ، ويُضرَبُ الزّيدانِ، وضُرِبَ الزّيدونَ، ويُضرَبُ الزّيدونَ، وأُكرِم أخوكَ، ويُكرَمُ أخوك.

وقوله: **(والمضمر نحو قولك: ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وضُرِبْتَ)**.

ومثله: ضُرِبْتِ، وضُرِبتما، وضُربتم، وضُرِبْتُنّ، وضُرِبَ، وضُرِبتْ، وضُرِبا، وضُربَتا، وضُربوا، وضُرِبْنَ.

وإنّما اقتصر على هذه المثل الثلاثة دون ما بقي لتقدّمها في باب الفاعل.

ولا يظهر في المضمرات إعراب لأنّها مبنية كما تقدّم في الفاعل.

❊ ❊ ❊

# بابُ المبتدأ والخبر

وقوله: (**المبتدأ: هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللّفظية**).

يعني بالعوامل: نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل، فقولك: قامَ زيدٌ. فزيدٌ: اسم مرفوع، لكنّه غير عارٍ عن العوامل لأنّ (قام) عامل.

وكذلك: كانَ زيدٌ قائماً. فزيدٌ ليس بمبتدأ لأنّه ليس عارياً من العوامل.

---

**قوله: ( فزيد ليس بمبتدأ لأنّه ليس عارياً من العوامل)**

قولهم: ( العاري) أورد على التقييد به أنه يخرج اسم (إن) و(لا) التبرئة مع أنه يجوز رفع صفته على المحل، فهو مبتدأ وليس عارياً. وأجيب بأنه باعتبار الرفع عارٍ، لأن الحرف كالعدم باعتباره، وإنما يعتدّ به إذا اعتبر النّصب. قال الصبّان: وفي الجواب تسليم أنه مبتدأ، والذي يظهر لي منعه لأن رفع الصفة على المحل مبني على القول بأنه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء المحرز، أي الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء، وإذا عدم الابتداء عدم المبتدأ، وحينئذٍ لا يرد الاعتراض من أصله. وهذا دقيق في النّظر.

قلتُ: واعلم أنّهم جعلوا الابتداء عاملاً في المبتدأ، وذلك لأنّ المعاني أصل العمل، والألفاظ إنّما تدلّ عليها. وتُرك وضع لفظ للابتداء لأنّ عدم العلامة المقارن للعلامة الوجوديّة في قوّة الوجوديّة، فصار الترك علامة عليه.

وأخّر المصنّف باب المبتدأ عن باب الفاعل وقد قدّمه غيره. قال الصّبّان: وقدم باب المبتدأ على باب الفاعل لما قيل: إنه أصل المرفوعات لأنه مبدوء به. وقيل: الفاعل لأنّ عامله لفظي. وقيل كل أصل. قال الدمامينيّ: تظهر فائدة الخلاف في نحو (زيدٌ) جواباً لـ (مَن قامَ). فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر، وعلى الثاني يترجح كونه فاعلًا لفعل محذوف، وعلى الثالث يستوي الوجهان، ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية والفعلية يقتضي ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقاً. وأجاب بأن جملة (من قام) اسمية في

## [تعريف الخبر]

وقوله: (والخبر هو الاسم المرفوع المُسْنَد إليه).

---

الصورة فعلية في الحقيقة. وبيان ذلك أن قولك: من قام. أصله: أقام زيد أم عمرو أم خالد إلى غير ذلك. لا أزيد قام أم عمرو أم خالد، لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام. ولما أريد الاختصار وضعت كلمة (من) دالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة، ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمّن وجب تقديمها على الفعل، فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات، فعلية في الحقيقة. فإن أجبت بالفعلية نظراً إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى، وإن أجبت بالاسمية نظراً إلى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظاً. فإذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها في الصورتين، فبقي التّرجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالماً.

وفيه نظر، لأن مقتضى قولهم: همزة الاستفهام يليها المسؤول عنه، أن أصل (من قام) أزيد قائم أم عمرو أم خالد؛ إذ المسؤول عنه بـ(من قام) القائم، لا القيام انتهى.

**قول الماتن: ( الخبر هو الاسم المرفوع المسند إليه)**

قوله: «الاسم» يشمُل الاسم الحقيقيّ وهو المفرد، والاسم بالتأويل وهو الجملة، وشبه الجملة باعتبار تعلّقها. واعلم أنّهم رفعوا المبتدأ بالابتداء، والمعاني هي العاملة، وإنّما جعلوا الألفاظ دالّة عليها، كما قال النّحاة، وأمّا الخبر فلهم في رافعه ضُروب نظر، أوّل هذه الضروب أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، واعترض بجهات دفْعِ أبرزها: أنّ المبتدأ عين الخبر في المعنى، فكيف يرفع العامل نفسه؟ والصّحيح أنّ المبتدأ عين الخبر في الماصدق وليس في المفهوم. وقالوا: المبتدأ قد يرفع فاعلاً، فكيف يتأتى لعامل رفع مرفوعين من غير إتباع؟ لكنّ جهة طلبه للفاعل غير جهة طلبه للخبر. وقالوا: المبتدأ قد يكون جامداً، والعامل غير المتصرّف لا يتقدّم معموله عليه، والخبر يتقدّم على المبتدأ الجامد. والجواب أنّ هذا يكون في العامل المحمول في عمله على الفعل، والمبتدأ ليس عمله في الخبر محمولاً على الفعل، بل يعمل أصالةً. وهذا المذهب ظاهر من

كلام سيبويه. قال: فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو، فإنّ المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء. انتهى كلامه. وهناك تفصيل يستأهل المراجعة عند الصبّان. ولكن أقول: ما الذي جعل الابتداء يعمل بالمبتدأ ويقصر عن العمل في الخبر، ولا سيّما أن خبر المبتدأ يتنزّل منزلة الوصف؟ ولا يخفى أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف.

وذهب نفر من النُّظّار إلى أنّ الابتداء رفع الجزأين ( المبتدأ والخبر)، قال الأشمونيّ: لأنه اقتضاهما، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في «كأن» لما اقتضى مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة فيهما. وضعّف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون إتباع، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك.

وقال المبرّد في المُقتَضَب: والابتداء والمبتدأ يرفعان الخَبَر. انتهى. واجتماع عاملين على معمول واحد لا نظير له، إلا أن يقصد المبرّد أنّ العامل مجموع الأمرين، فيكون واحداً كما افترضه الدمامينيّ. ولكن أقول: إذا كان الأصل في الاسم عدم العمل، فماذا أفاد ضمّ الاسم إلى الابتداء في معنى إنشاء عامل مؤثّر؟

وذهب أهل الكوفة إلى أنّهما يترافعان، وهذا عجيب لأنّ العامل يقدّر قبل المعمول، فيلزم من قولهم محال، لأنّه يلزم أن يكون كلُّ واحد منهما قبل الآخر. قال ابن الأنباريّ: والعامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره، لأنّ عاملاً لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال: كان زيد أخاك، وإنّ زيداً أخوك، وظننت زيداً أخاك. بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر. انتهى. قال الصبّان: احتجوا لذلك بطلب كلّ منهما صاحبه قياساً على عمل كلّ من اسم الشرط والفعل المجزوم به نحو﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقد يفرّق باتّحاد العمل في المقيس واختلافه في المقيس عليه. انتهى.

قلتُ: لا تتمّ دعواهم أيضاً إلا إذا سَلّم لهم الخصم بأنّ الفعل بعد (أيّاً ما) مجزوم بها، وليس بـ( إنْ) التي ناب عنها الاسم.

والتّحقيق عندي ما قاله ابن الأنباريّ: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لا ينفكُّ عنه، ورتبتُه أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به. انتهى.

يعني: أنّ الخبرَ مرفوعٌ أيضاً، وهو مُسنَدٌ إلى المبتدأ، أي مُخبر به عنه.

ثم مثّل ذلك فقال: (**نحو قولك: زيدٌ قائمٌ**).

فزيدٌ مبتدأ لأنّه اسمٌ مرفوع عارٍ عن العوامل اللفظيّة.

وقائمٌ خبره لأنّه اسمٌ مرفوعٌ مُسْندٌ إلى المبتدأ.

ثمّ مَثّل أيضاً بالمثنى والمجموع فقال: (**والزّيدان قائمان، والزّيدونَ قائمون**).

فالزّيدان: مبتدأ لأنه اسم مرفوع عارٍ عن العوامل.

وقائمان: خبرُه لأنه اسم مرفوع مُسنَد إليه، وكذلك (**الزّيدون قائمون**).

## [أقسام المبتدأ]

وقوله: (**والمبتدأ قسمان: ظاهر ومُضمر. فالظاهرُ ما تقدَّم ذكرُه**).

يعني: من المثل المتقدمة، لأنّ المسند إليه ظاهر.

وقوله: (**والمضمر اثنا عشر وهي: أنا، ونحنُ، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ**).

اعلم أنَّ المبتدأَ إذا كان ضميراً انحصر في ما ذكرنا.

فأنا: ضميرُ المتكلم وحدَه.

ونحن: ضميرُ المتكلم ومعه غيره، أو المعظّم نفسه.

---

**قوله: ( أو المعظّم نفسه)**

إنّما يَستعمل المتكلّم هذا الضمير (نحن) وهو فرد، لأنّه يُنزل نفسه منزلة الجماعة، وهذا

وأنت: ضميرُ الواحد المُخاطب المذكّر.

وأنتِ: ضمير المؤنثة المخاطبة.

وأنتما: ضمير المثنى المخاطب، ويشترك فيه المذكرُ والمؤنّث.

وأنتم: للمخاطبينَ المذكرينَ.

وأنتنّ: للمخاطبات المؤنّثات.

وهو: للواحد الغائب.

وهي: للواحدة الغائبة.

وهما: للاثنين الغائبين، ويشترك أيضاً فيه المذكّر والمؤنث.

وهم: للغائِبين المذكرين.

وهنّ: للغائبات المؤنثات.

وقوله: (**نحو قولك: أنا قائمٌ، ونحن قائمون**).

فأنا: مبتدأ، وقائمٌ: خبرُه.

وكذلك، نحن قائمون. فنحن: مبتدأ، وقائمون: خبرُه.

وقوله: (**وما أشبه ذلك**).

---

بخلاف حقيقة الوضع في هذا الضمير، فيكون من باب المجاز. وقد نقل الدّمامينيّ قريباً من هذا.

والراجح عندي أن وضع الضمائر من قبيل الوضع العام لموضوع له خاصّ، باعتبار جزئية مدلولها، وإن كانت إجرائيّة الوضع كليّة، جاءت أجلَ استحضار الجزئيّات. وهذه الإجرائيّة العامّة، جعلها المحقّق السّعد موضوعاً له، وفي هذا نظر.

استغنى بتمثيل المتكلّم عن تمثيل ما بقي. مثالُه: أنتَ قائمٌ، وأنتِ قائمةٌ، وأنتما قائمان، ويشترك فيه المذكرُ والمؤنث، وأنتم قائمون، وأنتنّ قائماتٌ، وهو قائمٌ، وهي قائمةٌ، وهما قائمان، وقائمتان في المؤنّث، وهم قائمونَ، وهنّ قائماتٌ.

والمبتدأ في هذه الوجوه كلِّها مبني، لا يظهرُ فيه إعراب لأنّ الضمائرَ كلَّها مبنية.

## [أقسام الخبر]

وقوله: **(والخبر قسمان: مفرد وغير مفرد).**

المفردُ في هذا الباب: ما ليس بجملة ولا شبيه بها.

---

**قوله: ( لأنّ الضمائر كلها مبنية )**

وفي علل بناء الضمائر بحث. ذكر في التسهيل أربعة أسباب لبنائها: الأول مشابهة الحرف في الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين، وحمل الباقي على الأكثر. والثاني مشابهته في الافتقار لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها. والثالث مشابهته في الجمود فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به. الرابع الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني. أمّا اعتبار الافتقار، فاعترض بأنّ الافتقار لا يوجب البناء إلا إذا كان إلى جملة. وأمّا قوله: « مشابهته له في الجمود» أي أنّه لا يتصرّف في لفظه، فلا يثنى ولا يُجمع. أما (هما وهم ونحن) فهي أسماء للاثنين والجماعة عند الدمامينيّ. وقوله: «الاستغناء عن الإعراب». اعترضه بعض النّظار فقال: فيه بحث؛ إذ مقتضى كون البناء للاستغناء أن لا يكون لها محل من الإعراب فإنه إذا كان مستغنى عنه فلا معنى لإثباته في المحل ولا فائدة لذلك. فردّه الصبان بقوله: وقد يجاب بأنّ إثباته في المحلّ لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف إليه ونحوها على وتيرة واحدة. وهو جواب جيّد عند التأمّل.

وغير المفرد: الجملة وشِبْهها، وهو الظَّرْف والمجرور.

## [المفرد]

**قوله: (فالمفرد نحو قولك: زيدٌ قائمٌ).**

فزيدٌ: مبتدأ، وقائمٌ: خبره. وهو مفرد لأنه ليس بجملة.

وكذلك: الزَّيدانِ قائمان، والهندان قائمتان، والزَّيدون قائمون، والهنداتُ قائمات.

فالخبر في هذه المُثُل كلّها مفرد، وإنْ كان مثنىً أو مجموعاً، لأنه ليس بجملة.

---

**قوله: ( وغير المفرّد: الجملة ...)**

قلت: اعلم أنّ الفعل لا يقع إلا محكوماً به، لأنّه وُضع لحدث يُقصد انتسابه إلى غيره. لذلك فالفعل غير مستقلّ بالمفهومية، لأنّ النسبة تعتبر فيه أولاً من جانب الحدث، ثمّ تتحصّل بطرف الفاعل المعيّن. فليست كلّ أطراف النسبة المحقّقة لها داخلة في معنى الفعل كالمشتقّ مثلاً، فالفعل لا يدلّ وضعاً إلا على أحد طرفي النسبة، وهو المنسوب. وهذه علّة امتناع الحكم عليه، لأنّه يحكم عليه بقيد ثبوته في نفسه (الاستقلال بالمفهوميّة)، فيمكن إثبات غيره له، ومدلول الفعل غير مستقل بالمفهوميّة، فيمتنع الحكم عليه. ومصحّح الحكم به اعتبار ما فيه من حدث، فهو باعتبار جزء معناه يصلح للحكم به، وباعتبار عدم استقلاله بالمفهوميّة يمتنع الحكم عليه. ويفصل بينه وبين الحرف الذي يشاركه في عدم الاستقلاليّة، اعتبار المفهوم التضمّنيّ الكليّ في الفعل، ذاك الذي يصحّح الحكم بالفعل. إذن، الحكم بالفعل حاصل بالحدث المدلول عليه بمادّة الفعل، والنسبة والزمان المدلول عليهما بالهيئة المتّصلة بمادة الفعل، وبطرف النسبة وهو الفاعل المعيّن. وهذه هيئة تركيبيّة أقصد الفعل ( بمادته وهيئته) والفاعل. وقلتُ: «فاعل معيّن» لأنّ ترك التشخّص في المسند إليه مع استمرار تعيّنه عند كل نسبة بنوع تعيّن، مَصيرٌ إلى دوام استعمال الأفعال في باب المجاز فقط. وقد جرّدتُ في وضع الفعل بحثاً يجمع كلّ قسماتِ هذه المسألة، فاحرص عليه.

## [غير المفرد]

وقوله: **(وغير المفرد أربعة أشياء: الجارّ والمجرور، والظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره)**[1].

والمجرور والظرف شبيهان بالجملة، وهما يتعلقان بمحذوف، وتقديره: كائن أو مستقرّ، أو كان أو استقرّ.

---

**قوله: (والمجرور والظرف ...)**

يتعلّقان بمحذوف تقديره كائن أو مستقر، أو كان أو استقرّ. أفاد السعد بأنّ كلمة «كائن» مقدرة من كان التامة لا الناقصة، وإلا كان الظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها، فيقدر له متعلق آخر، وهكذا إلى ما لا نهاية له. واعلم أن كلاً من الظرف والجار والمجرور قسمان: لغو ومستقرّ. فاللغو ما ذُكر عامله ولا يكون إلا خاصّاً، والمستقَر ما حذف عامله عاماً كان، ولا يكون إلا واجب الحذف، أو خاصاً واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه، أو جائزه نحو زيد على الفرس أي راكب. وقيل: المستقَرّ ما متعلَّقه عام، واللغو ما متعلَّقه خاصّ، وعليه اقتصر الدمامينيّ، وهو مقتضى قول المغني لا ينتقل الضمير من المحذوف إذا كان خاصّاً إلى الظرف والجار والمجرور. وسمي اللغو لغواً لخلوه من الضمير في المتعلّق، والمستقَرّ مستقرّاً أي مستقرّاً فيه لاستقرار الضمير فيه. كما أفاده الصبّان.

والخبر في شبه الجملة هل هو المتعلّق المحذوف، أو الظرف أو الجار والمجرور، أو المجموع. والصحيح عندي أنّه المجموع، لتوقف مقصود الْمخبِر على المجموع. ودخول الجار في الاعتبار هو الصحيح في المستقرّ. كما أفاده السيد في حواشي الكشاف. أما تقدير المحذوف بين كان وكائن ...، ففيه أقوال عند النظّار، واختار ابن مالك اسم الفاعل. قال: وكونه اسم فاعل أولى لوجهين: أحدهما أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر، لأنه واف بما يحتاج إليه المحلّ من تقدير خبر مرفوع. وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير آخر... الثاني أن كلّ موضع كان فيه الظرف خبراً قدّر تعلقه بفعل،

---

(١) وقع في الأصول الخطية تداخل في هذا الموضع.

ويرجعان في التقدير إلى المفرد إن قُدّر كائن أو مستقر، وإلى الجملة إن قُدّر كان أو استقرّ.

فكان أو استقرّ: فعل، وفاعلُه ضميرٌ مستتر يعود على المبتدأ فهي جملة فعلية.

قوله: **(والفعلُ مع فاعله)** هذه هي الجملةُ الفعلية.

---

أمكن تعلقه باسم الفاعل. وبعد أمّا وإذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل. نحو: أما عندك فزيد، وخرجتُ فإذا في الباب زيد. لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدّر، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع، وجب ردّ المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على طريقة واحدة. ثم قال: وهذا الذي دللت على أولويته هو مذهب سيبويه، والآخر مذهب الأخفش. انتهى. وقد جهَدَ الأشمونيّ في ردّ هذين الوجهين. ولستُ أجد عظيم فائدة من تكثير مثل هذه المباحث، والصّحيح عندي تساويهما إلا إذا اقتضى المقام أحدهما، وهو اختيار ابن هشام. وجهَدَ الدمامينيّ في ردّ ما قاله ابن هشام بتكثير منزور العوائد.

**قوله: (والفعل مع فاعله، هذه هي الجملة الفعلية)**

كتبتُ في وضع الفعل دراسة، وقلتُ ثَمَّ: فالخلاف في نوع وضع الفعل بين ( وضع كلي لموضوع له كليّ) و( وضع كليّ لموضوع له جزئيّ) حاصل بسبب نوع اعتبار النسبة التي تقتضي الجزئية في الفعل. وهذا يعني أنّ وضع الفعل من غير اعتبار النسبة وضع كليّ لموضوع له كليّ قطعاً. ويمكن أن نناقش نفي تشخّص النسبة في وضع الفعل، أي في اعتبار أنّ النسبة حاصلة إلى فاعل ما، لأنّ هذا الاعتبار يجعل الفعل موضوعاً أصالة لغير مشخّص أو معيّن، فإذا استعمل في المعيّن لم يكن على الحقيقة، وهو لا يُستعمل إلا في المعيّن، فيلزم دوام استعماله في المجاز، كما مر، وهذا يخالف القانون اللسانيّ في النظرية اللغوية. فالذي يتّجه، في تقديري، أنّ النسبة في الفعل مشخّصة، وتشخّص النسبة يؤدي إلى جزئية معاني الفعل. لذلك لا يتجّه عندي القول بكلية معاني الفعل. وقد اعترضه بعض النّظار بقوله: كون النسبة جزئية لا ينافي كون معاني الأفعال كليّة، لأنّ جزئية الجزء لا تستلزم جزئية الكلّ. وفي هذا نظر عندي بعد التأمّل، لأنّ الكلّ الذي يتحدث عنه المعترض هنا هو الموضوع له في الفعل، وهو لا يتمّ إلا

**(والمبتدأ مع خبره)** هذه هي الجملة الاسمية.

ثمّ مثَّل الأربعة التي ذكرها، فقال:

**(نحو: زيدٌ في الدار)**: فهذا مثال لوقوع الخبر بالجارّ والمجرور.

---

بحصول النسبة، فالحكم عليه لا يستقيم إلا بعد ثبوت النسبة، وهو بعد النسبة حاصل على التعيين، فلا يتّجه هذا الاعتراض بتقديري.

وقد دخل العصام الأسفراييني في عمق آخر في بحث وضع الفعل، ورفض أنّ تكون النسبة من مدلولات الفعل. قال: القول بأنّ الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان، كما أجمعوا عليه، ليس إلا لأنّ الفعل لا يكون بدون الفاعل، فجعلوا لذلك النسبة داخلة في مفهوم الفعل. وعندي الفعل موضوع لحدث مقيّد بالزمان، والنسبة إنّما جاءت من الهيئة التركيبية، كما في الجملة الاسمية. ومن أمارات قولي: إنّ النسبة ليست مدلولة للفعل، أنّه يُفهم الحدثُ والنسبة تفصيلاً، ودلالة المفرد لا تكون تفصيلية.

قلتُ: لكنني أجد أنّ الفعل ليس مركباً تركيباً أصلياً، والنسبة الحاصلة فيه متمّمة لمعناه، فلِمَ تُخرَج من إجرائيات الواضع؟ فالواضع قد وضع هذا اللفظ ليُنسب إلى فاعل معيّن في زمن معيّن. والنسبة في وضع الفعل هي التي أحدثت الهيئة التركيبية. والغريب أنّني وجدتُ العصامَ نفسَه يقول: «فظهر أنّ مجموع معنى الفعل غير مستقلّ بالمفهوميّة». وكيف يستقيم هذا الحكم من غير اعتبار مدلولية الفعل على النسبة وضعاً؟

وأمّا قوله: «ومن أمارات قولي: إنّ النسبة ليست مدلولة للفعل، أنّه يُفهم الحدث والنسبة تفصيلاً». ففيه بحث عندي، لأنّ الحدث الذي يُفهم تفصيلاً مغاير للحدث في المعنى الفعليّ، فالحدث في المعنى الفعليّ هو الحدث المشروط بانتسابه إلى موضوع معيّن، فإذا خلا عن هذه القيود صار مصدراً أو كالمصدر، أي صار حدثاً مطلقاً. فأنت إذا قلتَ: «أخذَ» وأردت أن تفصّل، فإنّك، في ما أقدّر، لا تفهم «أخذَ» بمعزل عن زمنه وموضوعه الذي يُنسب إليه، وإذا فهمته بمعزل عن ذلك، فأنت تفهم المصدر أو الحدث المطلق، أمّا الحدث الفعلي فلا أرى أنّه يُفهم بمعزلٍ عن قيوده. انتهى كلامي هناك.

**(وزيدٌ عندك)**: هذا مثالٌ لوقوعه بالظرف.

**(وزيدٌ قامَ أبوه)**: هذا مثال لوقوعه في الفعل مع فاعله. وقد تقدّم أنّ تلك[1] تسمّى الجملة الفعلية.

**(وزيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ)**: هذا مثال لوقوعه بالمبتدأ مع خبره، وتسمّى أيضاً جملة اسمية.

فزيدٌ: مبتدأٌ، وجاريتُه: مبتدأ ثانٍ، وذاهبةٌ: خبرٌ للمبتدأ الثاني، والجملةُ من المبتدأ الثاني وخبره، في موضع رفع خبر المبتدأ الأول.

ولابدَّ في الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ، اسمية كانت أو فعلية، من ضمير فيها يعود على المبتدأ.

فالضمير في الجملة الفعلية: الهاء من (أبوه). وفي الجملة الاسمية: الهاء من جاريته.

* * *

---

**قوله: (وزيد قامَ أبوه. هذا مثال لوقوعه في الفعل مع فاعله)**

قلتُ: لم ينصَّ المكودي على المضاف إليه في جملة الخبر كما فعل غيره، وهذا من دقيق تصرّفه رحمه الله. ومن نصّ على ذلك فربما نظر إلى كون الضّمير رابطاً، فصحّ أن يُعدّ من جملة الخبر. واعلم أنّ المختار عند النحاة في نحو: زيد أكرمته. أنّ الخبر هو الفعل والفاعل، وأمّا المفعول وسائر المنصوبات، فمن متمّمات الفعل. كما أفاده ابن الحاجّ.

وقال الدمامينيّ في هذا الموضع: بعض المحققين على أنه لا إسناد للجملة من حيث هي جملة إلى زيد، بل القيام في نفسه مسند إلى الأب، ومع تقييده مسند إلى زيد، وأما المجموع المركّب من الأب والقيام والنّسبة الحكمية بينهما فلم يسند إلى زيد، ولذلك يؤوّلون زيد قام أبوه: بأنه قائم الأب. فقولهم الخبر الجملة بأسرها توسّع. انتهى.

---

(١) كذا في الأصلين. وفي الأصل الثالث سقْط وتداخل.

# باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

لمّا فرغ من المبتدأ والخبر تكلم على العوامل الداخلة عليهما، وقسّمها إلى ثلاثة أقسام: (كانَ وأخواتها)، و(إنَّ وأخواتها)، و(ظننتُ وأخواتها).

وبدأ بـ(كانَ وأخواتها) فقال:

## [عمل كان وأخواتها]

**(فأمّا كانَ وأخواتها، فإنّها ترفع الاسم وتنصب الخبر).**

يعني: أنّها ترفع ما كان مبتدأ على أنه اسمها، وتنصب خبره على أنه خبرها.

---

**قوله: ( يعني أنها ترفع ما كانَ مبتدأ على أنّه اسمها، وتنصب خبره على أنّه خبرها)**

اعلم أنّ مذهب البصريين في (كان) أنها ترفع المبتدأ ويسمّى اسمها، وقد وقع في عبارة المبّرد أنّه ( فاعل)، وهذا مجاز لشبهه به. وعبر سيبويه عنه باسم الفاعل. وذهب الكوفيون إلى أنّ كان لم تعمل في المبتدأ شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه الأصليّ. ومذهب الكوفين غريب، لأنّ (كان) تتصل بها الضمائر، واتّصالها دليل العاملية. ثمّ هي تنصب الخبر، ويسمّى خبرها، ووقع في عبارة المبّرد أنّه ( مفعول)، وهذا مجاز لشبهه به. وعبّر سيبويه عنه باسم المفعول. وذهب الفراء إلى أنّه انتصب لشبهه بالحال، وذهب الكوفيون إلى أنّه انتصب على الحال، وردّ بوروده مضمراً، ومعرفة، وجامداً، وأنّه لا يُستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال. واعتُرض بوقوعه جملة وظرفاً، ولا يقع المفعول كذلك، وأجيب بالمنع، بل تقع الجملة موقع المفعول. نحو: قال زيد: عمرو فاضل. والمجرور نحو: مررت بزيد. والظرف إذا توسّع فيه. وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان وأنكره الفراء وردّ بالسماع. كذا في الهمع.

وقد فصّل ابن يعيش هنا ببحث لا مَعدى عن طلبه. قال: اعلم أنّ كان الناقصة مخالفة

وذلك نحو قولك: كان زيدٌ قائماً. وأصله: زيدٌ قائمٌ. فزيدٌ مبتدأٌ، وقائمٌ خبره. فلمّا دخلَتْ عليه كان رفعَتْ ما كان مبتدأ ونصبَتْ ما كان خبراً.

## [أخوات كان]

وقوله: (**وهي: كان، وأمسى، وأصبحَ، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما انْفكَّ، وما فتئ، وما بَرِح، وما دام**).

فهذه ثلاثة عشر فعلاً كلّها ترفع الاسم وتنصب الخبر. وهي على ثلاثة أقسام:

قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط، وهي ثمانية: (كان)، و(ليس)، و(ما بينهما).

---

لغيرها من الأفعال الحقيقية؛ إذ كلّ فعل دالّ على الحدث الذي أخذ منه، وعلى زمن وجود ذلك الحدث، ولذلك تؤكده بالمصدر فتقول: ضرب زيد عَمراً ضرباً، وقعد خالد قعوداً، وهذا الفعل، أعني كان، إذا كان دالاً على الزمان مجرداً من الحدث، صار الخبر بعده مغنياً عما اختزل منه من الحدث، ولذلك كانت ناقصة ولزم خبرها، ولم يُسمع حذفه معَ أنّ فيه أمرين كلّ واحد منهما يسوّغ الحذف: كونه مفعولاً، والمفعول يجوز حذفه وسقوطه من اللفظ، والآخر كونه خبراً للمبتدأ في الأصل، وخبر المبتدأ يجوز سقوطه أيضاً إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه، ومع ذلك لا يجوز سقوطه مع كان، لأنّه قد صار عوضاً من الحدث، ولأجل أنّ كان لا يفيد الحدث لا يجوز أن يؤكد بالمصدر، فلا يقال: كان زيـد قائما كوناً. كما يقال: قام زيد قياماً. لأنّ التأكيد تمكين ما أفاده اللفظ الأول، فإذا لم يُفد اللفظ حدثاً فلا يصحّ تأكيده بحدث. أما قولهم: كونه قائماً، ونحو ذلك، فإنّما هو كلام محمول على معناه دون لفظه، وذلك أنّ المصدر يُقدّر بـ ( أن ) والفعل، فكان التقدير: وأن كان قائماً. فالنصب ههنا باعتبار الفعل المقدر، لا باعتبار المصدر الملفوظ به . انتهى من سؤال ورد عليه في مخطوط عندي.

وقسم يعمل بشرط تقدّم النّفي أو النّهي. وهي: زالَ، وبَرِحَ، وما بينهما. ولذلك أتى بها مقترنة بما النّافية.

وقسم يعمل بشرط تقدّم ما المصدريّة الظرفية، وهي: دامَ. ولذلك مثّل بها مقترنة بها.

مثال ذلك: كان زيدٌ قائماً، وأمسى عمرٌو منطلقاً، وأصبح عبدُ الله ضاحكاً، وما زال زيدٌ قائماً، وما برح عمرٌو منطلقاً، وما انفكّ زيدٌ منطلقاً، ولا أكلمُك ما دامَ زيدٌ قائماً [1]

وقوله: (**وما تصرَّف منها، نحو: كانَ ويكونُ وكُنْ، وأصبَحَ ويُصبحُ وأصْبِحْ**).

لّما ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضي، فقال: كان وأمسى وأصبح إلى آخره. نبّه هنا على أنَّ ما تصرَّف منها كالمضارع والأمر، يعمل عمل الماضي فيرفع الاسم وينصب الخبر. تقول: يكونُ زيدٌ قائماً، وكنْ منطلقاً.

ففي (كن) ضميرٌ مستتر هو الاسم، (ومنطلقاً) خبره.

وتقول أيضاً: يصبح زيدٌ منطلقاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣].

وأصبِح قائماً. ففي (أصبِحْ) ضميرٌ مستتر هو اسمه، و(قائماً) خبره.

---

**قوله: ( وقسم يعمل بشرط تقدّم النفي أو النهي. وهي: زال ...)**

قال السّيوطيّ: أي التي مضارعها يزال، وليس التي مضارعها يزول، وهذا فعل تام لازم بمعنى تحول. وليس التي مضارعها يزيل، وهذا فعل متعدّ بمعنى ماز. انتهى. والحظ إلى أنّ (زال) المفردة في الماضي إذا دخلت عليها (لا) أفادت الدعاء. كقولهم: لا زلت بصحة وعافية. وهذا في عموم الماضي إلا إذا تكررت (لا)، فتكون للنفي نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]. وقد يكون تكرارها معنوياً نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾.

---

(١) وقع في الأصول خلط في هذا المثال.

وفُهم من قوله: (**وما تصرَّف منها**): أنّ منها متصرفاً وغير متصرف.

وكلّها متصرف إلا (ليس ودام)، فإنّهما لازمان لفظ الماضي ولا يتصرفان. ومعنى التصرّف أنّه يُستعمل منه المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر. وغير المتصرّف هو الذي لا يُستعمل منه إلا الماضي.

قوله: (**تقول: كانَ زيدٌ قائماً، وليس عمرٌو شاخصاً، وما أشبه ذلك**).

وكذلك: يكون زيدٌ قائماً، وكنْ منطلقاً، وفي (كن) ضميرٌ مستتر أيضاً هو اسمه، و(منطلقاً) خبره. وكذلك: أصبِحْ قائماً. ففي (أصبِحْ) ضمير مستتر هو اسمه. وخبره قائماً.

ومثال ذلك أيضاً: ما زالَ زيدٌ قائماً، ولم يزل عمرٌو منطلقاً، ولم يبرح عبدُ الله ضاحكاً، ولا أكلمُك ما دام زيدٌ قائماً، أي: مدة دوام قيام زيد.

## [إنَّ وأخواتها]

ولّما فرغ من كان وأخواتها شرع في إنّ وأخواتها. فقال:

(**وأمّا إنّ وأخواتها، فإنّها تنصب الاسم وترفع الخبر**).

يعني أنّ (إنّ) هي بالعكس من كان لأنّ كان ترفع الاسم وتنصب الخبر.

وإنّ تنصب الاسم وترفع الخبر.

وأصلُ ما دخلت عليه إنّ: المبتدأ والخبر.

---

**قوله: «وكلّها متصرف إلا (ليس ودام)»**

هذه العوامل في التصرّف ثلاثة أقسام: قسم كامل التصرّف، كما بيّنه، وهو السبعة الأولى. وقسم ناقص التصرّف، فيأتي منه الماضي والمضارع فقط، وهو الأربعة المسبوقة بها النافية. وقسم لا يتصرّف أصلاً وهو (ليس) باتفاق، و(مادام) على الأصحّ. كما أفاده الكفراوي.

كقولك: زيدٌ قائمٌ. فإذا أدخلت عليه إنّ، نصبت ما كان مبتدأ على أنّه اسمها، ورفعت ما كان خبراً على أنّه خبرها.

## [أخوات إنَّ]

وقوله: (**وهي: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، وليتَ، ولعلَّ**).

فهذه ستةُ أحرف لا زائد عليها، وهي كلُّها مستويةٌ في نصب الاسم ورفع الخبر.

وقوله: (**تقول: إنّ زيداً قائمٌ، وليت عمراً شاخصٌ**).

ومثال ذلك: أعجبني أنّ زيداً منطلقٌ، وكأن زيداً بدْرٌ، وقام زيدٌ لكنّ عمراً قاعدٌ، ولعلّ بكراً قادمٌ.

## [معاني إنَّ وأخواتها]

وقوله: (**ومعنى إنّ وأنّ للتوكيد، وكأنّ للتشبيه، ولكنّ للاستدراك، وليت للتمني، ولعلّ للترّجي والتّوقّع**).

ذكر في هذا الفصل معاني هذه الأحرف.

فذكر أنّ معنى إنّ المكسورة الهمزة، وأنّ المفتوحة الهمزة: التوكيد.

والفرق بينهما: أنّ المكسورة الهمزة مع اسمها وخبرها في موضع الجملة، وأنّ المفتوحة الهمزة في موضع المفرد، تُقدر مع اسمها وخبرها بالمصدر.

نحو: أعجبني أنَّ زيداً منطلقٌ. أيْ: عجبتُ من انطلاق زيد.

وذكر أنّ لكنّ للاستدراك.

---

قوله: ( وذكر أنّ لكنّ للاستدراك ...)

الاستدراك: تعقيب الكلام بنفي ما يُتوهم منه ثبوته، أو إثبات ما يُتوهم منه نفيه. قال

ولذلك لابدّ لها أنْ يتقدّمها كلام يُستدرك بها عليه، ويكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها.

نحو: ما قامَ زيدٌ، لكنَّ عمراً قائمٌ.

وكأنّ: للتشبيه. نحو: كأنَّ زيداً الأسدُ.

وأصل الكلام قبل دخولها: إنّ زيداً كالأسد.

فقدّم كاف التشبيه للاعتناء به، فدخلَتْ على إنّ، وفُتِحَتْ همزتُها إصلاحاً للفظ.

وليتَ: للتمني. كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

ولعلَّ: للترجي. كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وللتوقع: نحو:

---

الصبان: هذا هو التعريف السّالم من التكلف المحتاج إليه في تصحيح تعريفه بقولهم: تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه. ونقل عن الدمامينيّ أنّ رفع التوهم ليس لازماً للكنّ، بل هو أغلبيّ فقط، لأنها قد لا تكون لرفع التوهم. نحو: زيد قائم لكنّه ضاحك. فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب. وفسر بعضهم الاستدراك، كما في الرُّودانيّ، بمخالفة حكم ما بعد لكنّ لحكم ما قبلها مع التوهم أو لا. وهذا أعم.

**قوله: ( وليت للتمني ...)**

اعلم أنّ معنى ليت التمني في الممكن غير المتوقع، أو غير المنتظر وقوعه، وفي المستحيل وهو الأكثر، لا في الواجب. فلا تقول العرب مثلاً: ليت غداً يجيء. وأمّا قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤]. معَ أنّ الموت واجب، فمقصوده، والله أعلم، تمنيه قبل وقته. كما قالت النحاة.

**قوله: ( ولعلّ للترجي...)**

قال العلامة الأشمونيّ: ولعلّ للترجي في المحبوب نحو: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق:١]، والإشفاق في المكروه نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [هود: ١٢]، وقد

لعلّ المحبَّ قادمٌ.

والفرق بين ليتَ ولعلّ: أنّ ليتَ يُتمنّى بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن وقوعه.

نحو قوله:

ألا ليتَ الشـــباب يعـــود يوماً فأخبـــرَه بمـــا فعل المشـــيبُ

و(لعلَّ) لا يُترجّى بها إلا ما يمكن وقوعه. ولا يجوز أن يقال: لعلّ الشبابَ يعود يوماً.

ولّما فرغ من إنّ وأخواتها شرع في ظنْنتُ وأخواتها. قوله:

## [ظننْتُ وأخواتها]

**(وأمّا ظننْتُ وأخواتها، فإنّها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان).**

يعني: أنَّ ظننْتُ وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما معاً، فأصل الكلام قبل دخولها: زيدٌ قائمٌ، فتقول: ظننْتُ زيداً قائماً.

---

اقتصر على هذين في شرح الكافية، وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو: ﴿فَقُولَا لَهُ قَولاً لَّيِّناً لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، والاستفهام نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يزَّكَّى﴾ [عبس: ٣]، وتابع في الأول الأخفش وفي الثاني الكوفيين. وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الأصحّ. انتهى. والإمكان عندي يكون نوعه بحسب المقصد وسياق كلام المتكلم.

**قوله: ( يعني أنّ ظننت وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما معاً)**

قال المرادي: وأما ظنّ فإن كانت للتردد في وقوع الخبر فهي المتعدية إلى اثنين، وكذلك إن استعملت لليقين. وإن كانت للتهمة تعدت إلى واحد كقولك: ظننت زيداً على المال. أي: اتهمتُه. انتهى.

وقد أطلق عليها ابن فضّال ( أفعال الهواجس). والهاجس: الخاطر، صفة غالبة غلبة الأسماء،

فإن قلتَ: إنّ هذا الفصلَ إنّما تعرّض فيه للمرفوعات، وإنّما ذكر فيه بابَ كانَ وأخواتها، وإنّ وأخواتها لأنّ اسم كان مرفوع وخبر إنّ مرفوع، فبأيِّ وجه ذكر معهما بابَ ظننْتُ، وليس في الجُزأينِ بعدها مرفوع.

قلت: هو كذلك، لكنّه لّما ذكر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وكان بابُ ظننْتُ فيها ذكرها كذلك، وإنْ كان الجزءانِ بعدها منصوبَيْن.

**وقوله: (وهي: ظننتُ، وحسبْتُ، وخِلْتُ، وزعمْتُ، ورأَيْتُ، وعلمْتُ، ووجدْتُ، واتّخذْتُ، وجعلْتُ، وسمعْتُ).**

ذكر في هذا الباب عشرةَ أفعال. وهي على ثلاثة أقسام:

قسم يُفيد رجحان وقوع المفعول الثاني. وهو: ظننتُ، وحسبْتُ، وخلْتُ، وزعمْتُ. وكلُّها بمعنى ظننْتُ.

وقسم يفيد تحقيق وقوعه. وهو: رأيْتُ، وعلمْتُ، ووجدْتُ.

وقسم يفيد التصيير والتحويل. وهو ما بقي إلا سمعتُ.

---

والجمع الهواجس. كما في التاج. فهي لا تصلح لقسم التحويل ألبتة، إلا إذا لم يعدّها ابن فضال منها أصلاً.

وأصول هذه الأفعال سبعة، ثلاثة منها متواخيات يجمعها معنى الشكّ. هي: ظننتُ وحسبتُ وخلتُ. وثلاثة أخر متواخيات يجمعها معنى العلم. هي: علمتُ ورأيتُ ووجدتُ. وواحد مفرد يحتمل العلم والشكّ. هو زعمتُ. أمّا توهمتُ، فراجع إلى معنى (ظننتُ)، وليس بأصل في هذا الباب. وأمّا (نبّيتُ، وأنبيتُ، وأخبرتُ، وأديّتُ)، فمن باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، إلا أنّها لما بُنيت للمفعول صارت تتعدى إلى مفعولين، ولهذا ذكرت من جملة هذه الأفعال، وليست منها حقيقة. أفاده ابن فضال المجاشعيّ.

وقد أغرب المؤلفُ بذكر (سمعتُ) في هذا الباب.

وهو في ذلك تابعٌ لأبي عليّ الفارسيّ فإنه قال: إذا دخلَتْ على ما يُسمع تعدت إلى واحد، نحو: سمعْتُ كلامَ زيدٍ. وإذا دخلَتْ على ما لا يُسمع تعدت إلى مفعولَين، نحو: سمعْتُ زيداً يتكلم.

ونُوزع الفارسيُّ في ذلك. وممّن ردّ عليه: أبو محمد بن السِّيد.

وكلُّها مستوية في الدّخول على المبتدأ والخبر ونصبها على المفعولين.

وقوله: **(تقول: ظننْتُ زيداً منطلقاً، وخِلْتُ عَمْراً شاخصاً، وما أشبه ذلك)**.

فأتى بمثالين. ومثل ذلك: علمْتُ عَمْراً أخاك، وخلْتُ بكراً غلامَك. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥]. وتمثيلُ باقيها سهل.

---

**قوله: (وقد أغرب المؤلف بذكر سمعتُ في هذا الباب، وهو في ذلك تابع لأبي علّي الفارسّي ...)**

قلتُ: بل إنّ أبا عليّ تابع في ذلك للأخفش، ووافقه أيضاً على ذلك ابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك. واحتجوا، كما في الهمع، بأنها لما دخلت على غير مسموع أتي لها بمفعول ثان يدل على المسموع، كما أنّ ظنّ دخلت على غير مظنون؛ أتي بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون. والجمهور أنكروا ذلك وقالوا: لا تتعدى سمعتُ إلا إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذلك، وإن كان عيناً فهو المفعول، والفعل بعده في موضع نصب على الحال، وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم، وهذه الحال مبينة. واحتج ابن السِّيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس، وأفعال الحواس كلّها تتعدى إلى واحد، وأنها لو تعدت لاثنين لكانت إما من باب أعطى أو من باب ظنّ، ويُبطل الأول كون الثاني فعلاً، والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى، ويُبطل الثاني أنها لا يجوز إلغاؤها، وباب ظن يجوز فيه الإلغاء.

# بابُ النّعت

لمّا فرغ من المرفوعات، شرع في توابعها وبدأ بالنّعت فقال:

**(النّعتُ تابعٌ للمنعوت في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه، وتنكيره).**

## [أقسام النّعت]

اعلم أنّ النّعتَ على قسمين: حقيقيّ، وسببيّ.

## [النّعت الحقيقي]

فالحقيقيُّ: يتبع منعوته في أربعة من عشرة، وهي:

واحد من الرّفع والنّصب والخفض، وواحد من التّعريف والتّنكير، وواحد من التّذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتّثنية والجمع. فتقول: قامَ رجلٌ عاقلٌ. فعاقلٌ تابعٌ لرجل في الرّفع وهو واحد من الرّفع والنّصب والخفض، وتابع له في التّنكير وهو واحد من التّنكير والتعريف، وتابع له في التّذكير وهو واحد من التّذكير والتأنيث، وتابع له في الإفراد وهو واحد من الإفراد والتّثنية والجمع.

## [النّعت السّببي]

والسّببيُّ: يتبع منعوتَه في اثنين من خمسة:

---

**قوله: ( والسببي يتبع منعوته ... )**

قلتُ: اعلم أنّ الصفة معنى قائم في ذات الموصوف، والوصف الحقيقيّ: ما يكون مفهومه ثابتاً للمتبوع. نحو: أحببتُ أحمدَ الكريم. أمّا الوصف السببيّ فيكون مفهومُه ثابتاً لأمر متعلق

في واحد من الرفع والنّصب والخفض، وفي واحدٍ من التّعريف والتّنكير. ولا يلزمُه أنْ يتبعَه في ما بقي.

تقول: مررْتُ برجلٍ قائمةٍ أُمُّه.

فقد تبعه في الخفض وهو واحد من الخفض الرفع والنّصب. وفي التّنكير وهو واحد من التّنكير والتّعريف. ولم يتبعْه في التذكير لأنّ (رجل) مذكرٌ، و(قائمةٍ) مؤنث. وكذلك تقول: مررْتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها. فهو تابع له أيضاً في ما ذُكر، ولم يتبعْه في التأنيث. وكذلك: مررْتُ برجلينِ قائمٍ أبوهما[1]. فهو تابعٌ له أيضاً في ما ذُكر، ولم يتبعْه في التّثنية.

وهذا الذي ذكره المؤلف في قوله: «**تابعٌ لمنعوته في رفعه ونصبه**» إلى آخره، لازمٌ في كل نعت حقيقياً كان أو سببياً، ولذلك اقتصر عليه ليشمَل قِسمي النّعت.

ثمّ مثّل بالحقيقي لأنّه الأصلُ في النّعت، فقال:

**(تقولُ: قامَ زيدٌ العاقلُ، ورأيتُ زيداً العاقلَ، ومررْتُ بزيدٍ العاقلِ).**

ولمّا ذكر أنّ النّعتَ تابعٌ للمنعوت في تعريفه وتنكيره، احتاج إلى بيان المعرفة والنكرة.

وبدأ بالمعرفة فقال:

---

بمتبوعه. نحو: مررت برجل كريم أبوه.

قال أبو البقاء الكفويّ: والوصف السببيّ داخل في الوصف الحالي، وراجع إليه في التحقيق. فإن معنى قولك: مررت برجل كثير عدوه. مررت برجل خائف، لأنه كثير العدو. فالمذكور في معرض السبب له، فهو من باب وضع السبب مقام المسبب لوضوحه. انتهى.

---

(١) وقع في الأصول خلطٌ في هذا المثال.

**(والمعرفة خمسةُ أشياء: الاسم المضمر، نحو: أنا، وأنتَ. والاسم العَلَم، نحو: زيد، ومكّة. والاسم المبهم، نحو: هذا، وهذه، وهؤلاء. والاسم الذي فيه الألف واللام، نحو: الرّجل، والغلام. وما أُضيف إلى واحد من هذه الأربعة فيعرّف به)**.

وبدأ بالمضمر لأنّه أعرفُ المعارف. وهو محصورٌ في واحد وستين ضميراً.

وقد ذكر بعضَها في باب الفاعل وبابِ المبتدأ، وسيذكر بعضَها أيضاً في باب المفعول به.

**الثاني**: الاسم العلم، وهو على ثلاثة أقسام:

علَم الأشخاص، نحو: زيد وعمرو.

وعلَم الأماكن، نحو: مكة، وفاس.

وعلَم الأجناس، نحو: أسامة لجنس الأسد. وذؤالة لجنس الذئب.

---

**قوله: ( وعلَم الأجناس )**

قلتُ: قد عالجتُ مسألة اسم الجنس وعلَم الجنس والنكرة في دراسة كاملة ومستقلّة. وأنقل هنا ما كتبتُ ثَمَّ عن علَم الجنس: انفصل النظّار في مسألة حقيقة علم الجنس عن أقوال ترجع إلى تقرير حالة الماهية فيه، فذهب الفريق الأول إلى أنّ علَم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي، وفي هذا إشارة إلى الماهية المجرّدة، أو الماهية بشرط لا شيء، وبقيد نفي الشيء عن الماهية، يخرج اعتبار التشخّص الخارجي عن الماهية، كما أنّ المطابق للحقيقة الذهنية ليس معيّناً من الموجود الخارجيّ. وترك التعيين لكلّ فرد في الخارج لعدم الحاجة، فوضْع علم الجنس على أشخاص الجنس كوضْع الأعلام الشخصية، ولكن هذه الأخيرة تحتاج إلى تعيين أفرادها، فكل فرد من أفرادها يختصّ بحكم لا يشاركه فيه غيره، بخلاف ما تدلّ عليه أعلام الأجناس، فليس لأفرادها من الخصوصية ما يقتضي وضع علَم لكل فرد فرد. ثمّ يخرج بالقيود التي اعتبرها أصحاب هذا المذهب، التشخّص الذهني لهذه الماهية.

لكنّ نفي مطلق التشخّص بمرةٍ في وضع الأعلام فيه نظر، لأنّه لا بدّ فيه من التشخّص؛

إذ إنّ العلَم يشير في المدلول إلى ما هو فوق الجنس، فهناك مشاركات ولواحق في المدلول لا بدّ من اعتبارها في العلَمية، والتشخّص لاحق من لواحق الماهية، ينفي اعتباره تجريد الماهية، وهو المفترض في هذا المذهب. وقد يقال: يرِد على هذا المذهب أيضاً ضرورة الاستحضار في الوضع؛ إذ لا يمكن الوضع للمجهول، فلا بدّ من الاستحضار، ولا يظهر فرق بين الماهية والفرد المشخّص في حال الاستحضار. والجواب عن هذا الإيراد: أنّ الاستحضار في علم الجنس جزء من الموضوع له، وهذا لا يقتضي أنّ علم الجنس مركب من (ماهية + استحضار)، لأنّ الاستحضار ليس جزءاً مستقلاً يتركب منه مع الماهية مجموع، بل هو صفة للماهية المستحضرة.

أمّا الفريق الثاني، فذهب إلى أنّ علم الجنس موضوع للماهية المخلوطة، أو الماهية بشرط شيء، وهذا الشيء هو التشخّص، لكنّهم اختلفوا في نوع هذا التشخّص، فبعضهم قال بالتشخّص الذهنيّ للماهية، فيكون علم الجنس موضوعاً للماهية بقيد التشخّص الذهني، وبعضهم قال بالتشخّص الخارجيّ أو المتأصّل، فيكون علم الجنس موضوعاً للماهية بقيد التشخّص الخارجيّ. وقد تحمّس الخسرو شاهي لتقييد الماهية بالتشخّص الذهني في وضع علم الجنس، فقال في شرح حقيقة العلَم الجنسيّ: الوضع فرع التصوّر، فإذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع لها، فتلك الصورة الكائنة في ذهنه، هي جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد، فهي واقعة في نفس الواضع، وفي هذا الزمان، ومثلها يقع في زمان آخر، وفي ذهن شخص آخر، والجميع مشترك في مطلق صورة الأسد، فهي صورة جزئية من مطلق صورة الأسد، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم جنس... فعلم الجنس موضوع للماهية بقيد التشخّص الذهنيّ.

واعترض عليه بأنّه ينبغي أن يُشترط في علم الجنس أن يكون الوضع فيه لصورة ذهنية واحدة، لأنّ العلم إنما يكون كذلك، وحينئذ لا يصدق على غيرها من الصور، وهذا فاسد لأنّ أعلام الأجناس لا تختصّ بواحد، بل تصدق على كل أفراد الجنس. وهذا الاعتراض على الخسرو شاهي لا يخلو من خدشة علمية، لأنّ المقصود بالصورة الماهية بقيد تشخّصها الذهنيّ المطلق، وهذه لا يلزم التعدّد فيها؛ ضرورةَ عدم اختصاص أفرادها بما يستدعي التعدّد في التشخّص، وإنّما صحّ إطلاق علم الجنس على الواحد المتأصّل في الوجود، لوجود الحقيقة

المقصودة في هذا الواحد، أو تحقّق الماهية فيه، فيكون التعدّد الحاصل باعتبار الوجود الخارجي الذي تتحقّق فيه الماهية، لا باعتبار الوضع، فالتعدّد في علم الجنس يلزم من إطلاقه على الواحد في الوجود، فالتعدد ليس مقصوداً في وضعه، وهذا الطرح هو حقيقة مذهب ابن الحاجب في علم الجنس.

وبهذا يظهر أنّ التشخّص الخارجيّ في الماهية أمر لا يستدعيه الوضع في علَم الجنس، لانتفاء خصوصية الأفراد الخارجية بما يستدعي تشخّصها، وتعدّد هذا التشخّص اللاحق للماهية، بخلاف العلَم الشخصيّ، الذي يرتبط بأفراد متعدّدة، لها خصائص متعدّدة لا بدّ من استدعائها في حال الوضع مع الماهية، لذلك فالوضع متعدّد في العلَم الشخصيّ بتعدّد الموضوع له، وبهذا يظهر الفرق بين العلم الجنسيّ والعلم الشخصيّ.

ثمّ ذهب الفريق الثالث إلى أنّ علم الجنس موضوع للماهية الكلية الطبيعية، أو للماهية لا بشرط شيء، وهو دالّ على مطلق الحضور الذهني للماهية، والحضور في هذا القول ليس قيداً في الماهية، لذلك فلا ينافي العموم الحاصل في علم الجنس، بحسب أطروحة هذا الفريق. ويَرِدُ على هذا القول ما يرد على نفاة التشخّص في وضع علم الجنس، وهذا المذهب وإن كان قولاً بأنّ الماهية أعمّ من أن تقيّد بالتشخّص، وليس فيه قيد نفي التشخّص، لكنه ينفي اشتراط التشخّص، وهذا الاشتراط هو المصحّح لوضع الأعلام، فيرِدُ على هذا المذهب ما يرِدُ على نفاة التشخّص في وضع علم الجنس.

وبالمحصّل فوضع علم الجنس يرتبط بماهية معيّنة في الذهن، أو قل: مشخّصة في الذهن، ومعنى التشخّص في الذهن، أنّ الماهية ملاحظة الوجود في الذهن. وقد حاورتُ المذاهب آنفاً، واستقرّ باجتهادي، أنّ علم الجنس موضوع للماهية بشرط شيء، وهذا الشيء هو التشخّص الذهني لا الخارجي، وبالاستناد إلى المعالجة الآنفة، فعلم الجنس: ما وضع لماهية بشرط التشخّص الذهني. وإنّما نصَصْتُ القول في التشخّص؛ ضرورةَ أنّه العامل الجوهري في وضع الأعلام بحسب قانون المواضعة في العربية. انتهى من بحثي: دلالة اسم الجنس وعلم الجنس بين الوضع اللساني والتأسيس المنطقي.

**الثالث**: المبهم، ويعني به: اسم الإشارة، وهو على ثلاثة أقسام:

قريب، نحو: هذا.

ومتوسط، نحو: ذاك.

وبعيد، نحو: ذلك.

**الرّابع**: الاسم الذي فيه الألف واللام، وهو على ثلاثة أقسام:

ما فيه الألف واللام للحضور، نحو: خرجْتُ فإذا الأسدُ. ونحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣].

وما فيه الألف واللام للعَهْد. كقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۞ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ـ١٦].

وما فيه الألفُ واللام للجنس. كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ [العصر: ٢] أيْ جنس الإنسان.

**الخامس**: ما أُضيف إلى واحد من هذه الأربعة.

---

**قوله: ( وما فيه الألف واللام للعهد)**

قال أبو البقاء الكفويّ: وإذا دخل الألف واللام في اسم، فرداً كان أو جمعاً، وكان ثمة معهود، يصرف إليه إجماعاً، وإن لم يكن ثمة معهود يحمل على الاستغراق عند المتقدمين وعلى الجنس عند المتأخرين، إلا أن المقام إذا كان خطابياً يحمل على كل الجنس وهو الاستغراق، وإذا كان المقام استدلالياً أو لم يمكن حمله على الاستغراق يحمل على أدنى الجنس حتى يبطل الجمعية ويصير مجازاً عن الجنس، فلو لم نصرفه إلى الجنس وأبقيناه على الجمعية يلزم إلغاء حرف التعريف من كل وجه، إذ لا يمكن حمله على بعض أفراد الجمع لعدم الأولوية، إذ التقدير: أن لا عهد. فتعيّن أن يكون للجنس، فحينئذ لا يمكن القول بتعريف الجنس مع بقاء الجمعية، لأن الجمع وضع لأفراد الماهية لا للماهية من حيث هي، فيحمل على الجنس بطريق المجاز. انتهى

وهذا التّرتيبُ الذي ذكره المؤلف مقصود لأنّه رتّبها على تقدّم الأعرف فالأعرف. فالمضمر أعرفُ المعارف، ثمّ العلمُ، ثم اسمُ الإشارة، ثمّ ذو الألف واللّام.

وما أضيف إلى واحدٍ من هذه الأربعة فهو في مرتبته في التعريف، إلا المضاف إلى المضمر، فإنّه في مرتبة العلم. فغلامُكَ، في مرتبة العلم، وغلامُ زيد، في مرتبة العلم أيضاً، وغلامُ هذا، في مرتبة اسم الإشارة، وغلامُ الرجل، في مرتبة ذي الألف واللام.

ثمّ ذكر النكرة فقال:

---

**قوله: ( وهذا الترتيب الذي ذكره المؤلف مقصود، لأنه رتّبها على تقدم الأعرف فالأعرف ...)**

قلتُ: يريد أنّ المضمر أعرف المعارف فبدأ به. ومذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أنّ المعارف متفاوتة، وذهب ابن حزم إلى أنها كلّها متساوية لأن المعرفة لا تتفاضل؛ إذ لا يصحّ أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا. وأجيب: بأنّ مرادهم من أنّ هذا أعرف من هذا، أن تطرُّق الاحتمال إليه أقل من تطرّقه إلى الآخر. كذا في الهمع. وقد اختلف العلماء في أعرف المعارف وذهبوا في هذا مذاهب شتى، وما قرّره المصنّف والشّارح إنّما هو مذهب سيبويه والجمهور.

**قوله: ( ثمّ ذكر النكرة ...)**

قلتُ: قد تتبعت وضع النكرة وتعريفها في دراسة لي بعنوان «اسم الجنس وعلم الجنس: بين الوضع اللساني والتأسيس المنطقي»، وبيّنتُ ما يحيط بكثير من تعريفات النكرة من قصور، وقلتُ هناك: «أقف في البداءة عند حدّ النكرة، ليكون الحكم وارداً على حقيقة ظاهرة، فلا يرد الإثبات والنفي على محلّ واحد. والملاحظ أنّ حدود النكرة تدور على تقرير العموم، واعتبار الموجود المتأصّل، فالنكرة: ما وضع لشيء لا بعينه، وهو: بعض غير معيّن من جملة الحقيقة، فدلالة النكرة تبدأ من معيّن من حيث الوضع؛ إذ لا يجوز الوضع لغير معيّن، ولكن الاعتبار في وضعه لا يكون لمعيّن، ثمّ أشير في المحتوى الدلالي للنكرة إلى الفرد المبهم، أو ما يسمونه الفرد المنتشر، الذي يمثّل العنصر المركزي في حقيقة النكرة. والإبهام في هذا الفرد يمنحه صفة الانتشار في الجنس المصحّحة للعموم الدلاليّ في النكرة، لذلك فالنكرة تدلّ على اسم شاع في

**(والنّكرةُ: كلّ اسم شائع في جنسه، لا يختصُّ به واحد دون آخر).**

يعني أن النّكرةَ عامّةٌ بخلاف المعرفة فإنّها تعيّنُ مسماها.

ومعنى (**شائع في جنسه**): أنّ قولك (رجلٌ) لا يختصّ به واحدٌ من الرّجال دون آخر، بل هو صالح لأنْ يُطلق على كل واحد فرد من الرّجال.

وهو معنى قوله: «**لا يختصّ به واحدٌ دون آخر**».

---

جنس عال أو سافل موجود في الخارج تعدّده كرجل، فهو شائع في جنس الرجال، الصادق على كلّ حيوان ناطق ذكر بالغ، وتعدّده في الخارج حاصل ومتأصّل ومشاهد، وقد يكون في جنس مقدّر وجود تعدّده فيه، أي في الخارج، كالشمس مثلاً، فإنها تصدق لمتعدد لوضعها للنجم النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل، وإن لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد، لكن الاعتبار في النكرة صلاحية التعدد، لا وجود التعدد متأصلاً.

فمن جهة المفهوم يُشترط عدم التعيّن، ضرورةَ تحصيل الانتشار والشَّيْع في الجنس، وعدم التعيّن في النكرة يحصل بإبهام الفرد، وهذا شرط لاحق لشرط ثبوت الفرد في النكرة، والمحصّل أنّ الاسم النكرة يدلّ على الماهية مع وحدة لا بعينها، وهذه الوحدة هي الفرد المنتشر، أو غير المعيّن. وإذا أردتُ أن أضع حدّاً للاسم النكرة من جراء هذا التجاول اللسانيّ، فأرى أنّه: اسم وُضع لماهية بشرط وحدة لا بعينها، متحقّقة التعدّد أو مقدّرة التعدّد.

وبالاستتباع الكشفي، يظهر أنّ العموم في النكرة عموم بدليّ غالباً؛ إذ قد تعمّ عموماً شمولياً إذا دلّ السياق على الاستغراق الشموليّ، نحو قوله تعالى: «عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ». هذا في حالة الإثبات؛ إذ إنّ الموجود من النكرة في الإثبات: (ماهية + فرد مبهم)، وهذه حالة لا يَمنع نفس تصوّرها من وقوع الشركة فيها، فيكون العموم ههنا حاصلاً من تكثّر الأفراد الصالحة للشركة، ولكنّ التعلّق حاصل بفرد واحد مبهم، وهذا معنى العموم البدليّ في النكرة في الإثبات، فماذا لو نفينا النكرة؟ يحصل نفي للكلي المشروط بفرد مبهم، فينتفي الفرد الذي يمثّل كل الجنس، وبانتفائه ينتفي كل مشارك له في التصوّر دفعة واحدة، فيصير العموم شمولياً.

**قوله: (وتقريبُه، كلُّ ما صلح معه دخول الألف واللام، نحو: الرّجل والفرس).**

يعني تقريبه على المبتدئ. فقولك: رجلٌ. نكرةٌ لأنّه يصلحُ لدخول الألف واللام. فتقول: الرّجلُ. وهندُ وزيدٌ وهذا وأنا ونحوها من المعارف، ليس بنكرة لأنّه لا يصلح لدخول الألف واللام. فلا تقول: الهندُ، ولا الزّيد.

❊ ❊ ❊

---

**قوله: (لأنه يصلح لدخول الألف واللام)**

قلت: واشترط في الألفية أن تؤثر (أل) فيه التعريف، فلا يرد «العبّاس» مثلاً، إذا كان علَماً. ولا يضرّ عند المحقّقين امتناع (أل) لعارض التّركُّب الذي يزول الامتناع بزواله. كما في قضية الحال والتمييز واسم (لا) النافية للجنس ومجرور (رُبَّ).

# بابُ العطف

يعني عطف النَّسَق. وهو العطف بأحد الحروف التي وضعتْها العربُ لذلك.

وهي عشرة. وقد بيّنها بقوله:

**( وهي: الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ، وأَوْ، وأَمْ، وإِمَّا، وبَلْ، ولا، ولكنْ، وحتّى في بعض المواضع ).**

أمّا (الواو)، فإنّها تُشرك في اللفظ والمعنى، ولا تدلّ على ترتيب.

فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو، احتمل أنْ يكونَ زيدٌ قام قبلَ عمرٍو، أوعمرو قام قبل

---

**قوله: ( أما الواو، فإنها تشرك في اللفظ والمعنى، ولا تدل على ترتيب... )**

قالوا: إنّها لمطلق الجمع، واستعمل بعضهم: الجمع المطلق. والصحيح عدم الفرق؛ إذ إنّ ذكر المطلق ليس للتقييد بالإطلاق بل لبيان الإطلاق. وبهذا يندفع الاعتراض بكون العبارة الثانية غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الإطلاق، مع أن الواو للجمع بلا قيد. وأفاد الشنواني: أنّ منشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء في اصطلاح الفقهاء الشرعيّ. وعدم مراعاة كون هذا معنىً لغوياً. والمراد بالجمع الاجتماع في الحصول في عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وفي نسبة العامل إلى المتعاطفين أو المتعاطفات في غير ذلك، لا الاجتماع في زمان أو مكان. فإن قلت: لو لم يؤت بالواو في نحو: قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوماً، فما فائدة الواو في عطف الجمل التي لا محل لها. قال الدماميني: فائدتها في ذلك النصّ على حصول المضمونين معاً، إذ لولاها لكان حصولهما ظاهراً فقط، لاحتمال كون الحاصل الثاني فقط بأن يكون الأول غلطاً والثاني إضراباً عنه. كذا عند الدماميني وابن الحاج والشنواني والصبان. وقال الأشمونيّ: وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب، وحكي عن قطرب وثعلب والربعي. وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريّهم وكوفيّهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح.

زيد، أو قاما معاً في زمن واحد.

وأمّا (الفاءُ)، فتُشرك ما قبلها مع ما بعدها في الإعراب والمعنى، إلا أنّ فيها ترتيباً وتعقيباً، أيْ من غير مهلة.

فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ فعمرٌو. فالمعطوفُ بها وهو عمرو، قامَ بعد زيد، وليس بينهما مهلة.

وأمّا (ثمّ)، فإنّها تُشرك في الإعراب والمعنى أيضاً وتدلّ على الترتيب والمهلة.

فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ ثمّ عمرٌو. فعمرو قامَ بعد زيد، وبينها مهلة.

وأمّا (أوْ)، فإنّها لأحد الشيئينِ أو الأشياء. فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ أو عمرٌو.

فالقائم أحدُهما غيرُ معيّن.

وأما (أمْ)، فيُعطف بها بعد همزة التّسوية. كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

أو بعد همزة، فيقدَّر ما بعدها وما قبلها بكلام واحد.

نحو: أزيدٌ قام أم عمرٌو؟ أيْ أيّها قام.

وأمّا (بَلْ)، فيُعطف بها:

بعد الإيجاب.

---

**قوله: (أو بعد همزة، فيقدّر...)**

أي بعد همزة استفهام، وتكون معادلة لهذه الهمزة. ومجموع الهمزة وأم بمعنى (أيّ). ومعنى التعديل في هذا المعرض: جَعْل الهمزة مع أحد طرفي التعيين، وجعل (أم) مع الآخر. كما قال النحاة.

نحو: قامَ زيدٌ بل عمرٌو. فالقائم عمرٌو دون زيد.

وبعد النفي.

نحو: ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو. فالقائم أيضاً عمرٌو دون زيد.

وأمّا (لا)، فيُعطف بها:

بعد الإيجاب.

نحو: قام زيدٌ لا عمرٌو. فالقائم زيد دون عمرو.

وبعد الأمر.

نحو: اضربْ زيداً لا عمراً. فزيدٌ هو المأمورُ بضربه دون عمرو.

وبعد النّداء.

نحو: يا زيدُ لا عمرو. فالمنادى زيد دون عمرو.

وأمّا (لكنْ)، فيُعطف بها:

بعد النّفي.

نحو: ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو. فالقائم عمرٌو لا زيد.

وبعد النّهي. نحو: لا تضربْ زيداً لكنْ عمراً. فزيد هو المنهيُّ عن ضربه دون عمرو.

وقوله: **(وحتّى في بعض المواضع)**:

يعني: أنّ العطف بـ(حتّى) قليل.

---

**قوله: (قام زيد بل عمرو... ما قام زيد بل عمرو)**

والفرق أنّ (بل) بعد النفي تقرر حكم النفي الذي يسبقها، وتقرر ضده لما بعدها.

ففي مثال الشارح تقرر (بل) نفي القيام عن زيد، وتثبت القيام لعمرو. أما (بل) بعد الإيجاب فهي لإزالة الحكم عمّا قبلها، فيكون في حكم المسكوت عنه، وتقريره لما بعدها. كما قال النحاة.

نحو: قامَ النّاسُ حتّى زيدٌ. والأكثر فيها أنْ تكون حرف جر أو حرف ابتداء[1].

وقوله: (**فإنْ عطفْتَ بها على مرفوع رفعْتَ، أو على منصوب نصبْتَ، أو على مخفوض خفضْتَ، أو على مجزوم جزمْتَ**).

فُهم من كونه لم يَشترطْ في المعطوف ما اشترطَ في النّعت من كونه موافقاً للمنعوت في التّعريف والتّنكير، أنه يجوز عطفُ النّكرة على المعرفة، وعطف المعرفة على النكرة.

نحو: قام زيدٌ ورجلٌ، وقام رجلٌ وزيدٌ.

وفُهم من قوله: «**أو على مجزومٍ جزمْتَ**»: أنه يجوز عطفُ الفعل على الفعل لأنّ الجزمَ لا يكون إلا في الأفعال.

وقوله: (**تقول: قامَ زيدٌ وعمرٌو**).

فهذا مثال عطف المرفوع على المرفوع.

(**ورأيْتُ زيداً وعمراً**).

فهذا مثالُ عطف المنصوب على المنصوب.

(**ومررْتُ بزيدٍ وعمرٍو**).

فهذا مثالُ عطف المخفوض على المخفوض.

ومثال عطف المجزوم على المجزوم (**زيدٌ لم يقمْ ولم يخرج**).

❊ ❊ ❊

(١) لا يوجد في الأصول تمثيل للعطف بـ (إمّا) وفيها تفصيل وتمثيل يُطلب في شرحه على الألفية.

# باب التوكيد

## [أقسام التوكيد]

التوكيدُ على قسمين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي.

ولم يذكر المؤلف التوكيد اللفظي، وهو: تكرير اللّفظ بعينه.

ومثاله: قام زيدٌ زيدٌ. ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١-٢٢]

ومثاله في الفعل: قام قام زيدٌ.

## [التوكيد المعنوي وأقسامه]

وأمّا المعنويّ، فهو على قسمين:

قسم لإثبات الحقيقة ورفع المجاز، وهو: النّفس، والعين.

---

**قوله: (التوكيد على قسمين...)**

اختار الواو لأنّها أفصح، تقول العرب: وكد العهد توكيداً، وأكّده تأكيداً بمعنى. وهو بالواو أفصح. وربما قالوا: أوْكده وآكده إيكاداً فيهما، أي شَدَّهُ. وتَوَكَّدَ الأمرُ وتأكَّدَ، بمعنى كما أفاده الجوهريّ. والأصل بالواو، والهمزة بدل منها. كما في الصبان. وعرّفه ابن مالك: بأنّه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره.

**قوله: ( وهو النفس والعين ...)**

قلتُ: يشيع الآن التوكيد بذات. فيقولون: زارنا العالم ذاته. وقد أنكره بعض المشتغلين بالنّحو. والصحيح عندي أنّ التوكيد أسلوب، فما يضير من التوسّع في ألفاظه بآمر الاستعمال

وقسم للإحاطة والشّمول، وهو: كلّ وأجمع وتوابعها.

## [أحكام التوكيد]

وقوله: (**التّوكيد هو تابع للمؤكد في: رفعه، ونصبه، وخفضه**[1]**، وتعريفه**).

فُهِم من اقتصاره على التّعريف أنّ التوكيد لا يكون نكرةً، بخلاف النّعت.

وقوله: (**ويكون بألفاظ معلومة، وهي: النّفس والعين**).

---

والتداول. ولا سيّما أنّ هذه الكلمة ( ذات) صارت تستعمل بمعنى ( نفس وعين). فلست أرى ما يمنع من التوسّع في ألفاظ التوكيد المعنويّ. ألا ترى أنّ العرب توسّعوا في هذه الألفاظ مع وحدة المعنى، كاستعمالهم عين بعد نفس، مع أنّ لفظ نفس موضوع للماهية حقيقة، وأمّا لفظ عين فمستعار لها مجازاً، ولذلك قدّموا لفظ نفس على عين في ترتيب المؤكّدات. فلستُ أدري ما الراحة في الوقوف عند ألفاظ محدّدة معدودة في هذا الأسلوب، وما الخطر من التوسّع فيه. بل أجد أنّ التوسّع في هذه الألفاظ، بشروطها المعتبرة، هو خير للعربية، وأقرب إلى طبيعة الظاهرة اللغوية في سيرورتها وتوسّعها. والحظ إلى أنّ كلمة (ذات) في استعمال كثير من العلماء، صارت اسماً للحقيقة من كلّ شيء، وصار عرفاً خاصّاً شائعاً، ثمّ بشياعه صار عرفاً عاماً في قوة الموضوع اللغويّ الأصليّ، فزال عنه بذلك تأنيثه بالالتفات إلى أصله (ذو). وبهذا التحقيق تعرف السرّ في قول المتكلمين: ذات الله. ونسبتهم إلى هذا اللفظ بذاتيّ وذاتيّة. وقد خطأ ابن برهان من يطلق لفظ الذات على الله تعالى لكونه تأنيث (ذو)، ولعدم صحة إطلاق ما فيه علامة التأنيث عليه تعالى. وكذلك خَطّأ مَنْ يقول: الصفات الذاتية، لأنَّ النسبة إلى ذات: ذوويّ. وقد أجاب عن ذلك العلامة منق فقال: وجوابه أنّهم جعلوا لفظ الذات اسماً للحقيقة من كلٍّ شيء، واصطلحوا عليه فزال عنه التأنيث، ثم أَطلقوه عليه تعالى. ولذلك لم يُغَيِّروه في النسبة.

---

(١) وقع في أَصل من الأصول ( جرّه).

هذا هو القسم الذي يدلّ على إثبات الحقيقة ورفع المجاز.

فإذا قلْتَ: قامَ زيدٌ.

احتمل أنْ تكونَ نسبةُ القيام إلى زيد حقيقة، وأنْ تكون مجازاً، فيكون زيدٌ لم يقم هو، وإنما قام أحد غيره بسببه أو من جهته. فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ نفسُه، أو عينُه. تعيّن أن يكون هو القائم بنفسه.

## [القسم الثاني]

وقوله: **(وكلّ، وأجمع، وتوابع أجمع)**.

هذا هو القسم الذي يدلّ على الإحاطة والشّمول.

فإذا قلْتَ: جاء الجيشُ. احتمل أنْ يكون جاء كلّه أو بعضُه.

---

**قوله: ( يدل على إثبات الحقيقة ورفع المجاز)**

قلتُ: يرجح عندي أنّ المقصود برفع المجاز إبعاد إرادة المجاز، وليس الرفع بالكليّة، لأنّ رفع الاحتمال بالكلية ينافي الإتيان بالألفاظ متعددة، ولو صار بالأول نصاً لم يؤكد ثانياً. ينظر ما قاله ابن الحاج والصبان.

**قوله: (هذا هو القسم الذي يدل على الإحاطة والشمول)**

ومن بابه قولهم: مررت بإخوتك ثلاثتهم. فبنو تميم يتبعون العدد في هذا لما قبله في الإعراب توكيداً، فيجري مجرى (كلّهم) وينصب عند الحجازيين، وتأويله عند سيبويه أنه في موضع مصدر وضع موضع الحال أي: مثلثاً أو مخمّساً. وتنبَّهْ إلى المعنى في الحالين، ففي الإتباع يجري مجرى العموم دون الاختصاص، فيجوز أن يكون قد مرّ بغيرهم. كما تقول: مررت بهم كلّهم. مع أنك مررت بغيرهم. والنّصب يقتضي الاختصاص، كأنك قلتَ: اختصصتهم بمروري ثلاثتهم. وهذا يشبه قولكَ: مررت بهم وحدَهم. كما أفاده ابن فضال والرضي.

فإذا قلْتَ: (أجمعُ)، أفاد الإحاطة والشّمول، وأنّ الجيشَ جاءَ كلُّه.

ولذلك تقول: جاء الجيشُ أجمعُ، أيْ كلُّه.

## [توابع أجمع]

وقوله: **(وتوابعُ أجمع وهي: أكْتَعُ، وأبْصَعُ، وأبْتَعُ)**.

فتقول: جاء الجيشُ كلُّه أجمعُ أكتعُ أبصعُ أبتعُ.

وتقول: جاء القومُ كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون.

وتقول: مررت بالقوم كلِّهم أجمعين أكتعينَ أبصعينَ أبتعين.

❊ ❊ ❊

---

**قوله: ( جاء الجيش كلّه أجمع أكتع أبصع أبتع)**

قلتُ: رتّبها الشارح بحسب المشهور من وجوب ترتيبها إذا اجتمعت. وعندي أنّ الترتيب لا يجب في ما بعد (أجمع) لاستوائها، ويجب الترتيب مع ( أجمع ) وما قبلها. وهو مذهب ابن عصفور والجمهور بحسْب السيوطيّ.

# بابُ البدل

**قوله: (إذا أبدل اسم من اسم، أو فعل من فعل، تبعه في جميع إعرابه).**

---

**قول الماتن: ( باب البدل)**

قال في الصِّحاح: البديل: البدل. وبدل الشيء: غيره. يقال: بَدَلٌ وبِدْلٌ لغتان، مثل شَبَه وشِبْه، ومَثَل ومِثْل. والبَدَلُ: وجعٌ في اليدين والرجلين. وقد بدلَ بالكسر يَبْدَلُ بَدَلاً. وأبدلت الشئ بغيره. وبدلّه الله من الخوف أمناً. انتهى. وقال ابن الحاجّ: البدل في اللغة العوض. وقال العسكريّ: إنّ الْعِوَض مَا تعقب بِهِ الشَّيء على جِهة المثامنة، وتقول: هذا الدّرْهم عوض من خاتمك، وهذا الدِّينار عوض من ثَوْبك. والبدل ما يُقام مقامه ويوقع موقعه على جِهة التَّعَاقُب دون المثامنة، أَلا ترى أَنَّك تَقول لمن أَساء لمن أحسن إليه: إنّه بدّل نعْمَته كفراً لأنّه أقام الْكفْر مقام الشُّكْر فلا تقول: عوضه كفراً، لأنّ معنى المثامنة لا يَصحّ في ذلك. ويجوز أَن يقال: الْعِوَض هو الْبَدَل الَّذِي يُنتَفع به. وَإِذا لم يُجعل على الْوَجْه الَّذِي ينْتَفع به، لم يُسمّ عوضاً. انتهى.

وترك المصنّف والشّارح تعريف البدل. وهو عند النّحاة: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. ويطلق عليه البصريون البدل، وأما الكوفيون فيسمونه ترجمة أو تبيين، بحسب الأخفش. وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير. كذا في الأشمونيّ.

وههنا فرق دقيق بين البدل وعطف البيان، ففي البدل نقدّر له العاملَ عادةً، كقولك: جاءني أخوك زيد. تريد: جاءني أخوك جاءني زيد. فإذا قدّرته على هذا فهو بدل. وإن قدّرته جزءاً من الأخ، كما تقول: جاءَني أخوك التاجر، فهو عطف بيان. فإن قلت: جاءني زيد أخوك. فالأخ نعت لزيد، إن قدرته كالجزء منه. فإن قدرته تقدير: جاءني أخوك، فهو بدل. وذهب أبو العباس المبرّد إلى أنّ الثاني يُقدّر في البدل في موضع الأول. كقولك: قام أخوك زيد. فهو في معنى: قام زيد. ومن النحاة من لا يقدّر حذف الأول، ويَحتجّ بمثل قولهم: قام الذي رأيته زيداً. و« زيداً» بدل من « الهاء» التي في « رأيته»، ولا يجوز تقدير حذف الأول هنا؛ إذ يبقى الموصول بلا عائد، وهذا محال. أفاده ابن فضّال. وهذا عند من يُثبت عطف البيان.

هذا تصريح بأنّ البدل يكون في الاسمين وفي الفعلين.

وقوله: (**تبعه في جميع إعرابه**).

يعني: في الرّفع والنّصب والخفض والجزم.

وفُهم من اقتصاره على الإعراب، أنّه يجوز بدلُ المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، وبدلُ المعرفة من النّكرة، والنّكرة من المعرفة.

## [أقسام البدل]

وقوله: (**وهو على أربعة أقسام: بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغَلَط**).

يعني: أنّ البدل ينقسم إلى أربعة أقسام لا زائد عليها.

ثمَّ مثَّل لكل واحد منها بمثال.

فقال:

---

**قوله: (هذا تصريح بأنّ البدل يكون في الاسمين وفي الفعلين)**

يبدل الفعل من الفعل، إذا كان الثاني راجحَ البيان على الأول، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]. ومثال بدل الجملة قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء:١٣٢-١٣٣]. وقد تبدل الجملة من المفرد كقول الشّاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل «كيف يلتقيان» من «حاجة وأخرى» أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذُّر التقائهما. كما في المطوّلات.

**(نحو قولك: قامَ زيدٌ أخوكَ).**

فهذا مثال لبدل الشيء من الشيء.

فإنّ زيداً هو أخوك، «وأخوكَ» هو زيدٌ.

**(وأكلْتُ الرغيفَ ثلثَه).**

فهذا مثال لبدل البعض من الكل، لأنّ ثلثَ الرّغيفِ بعضه.

**(ونفعني زيدٌ علمُه).**

فهذا مثال لبدل الاشتمال، لأنّ زيداً مشتملٌ على العلم.

---

**قوله: ( فهذا مثال لبدل البعض من الكلّ ...)**

وهو بدل الجزء من كلّه، قليلًا كان ذلك الجزء، أو مساوياً، أو أكثر. نحو: أكلتُ الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه. وهذه القسمة إنّما هي بالنّظر إلى البعض المتروك، أمّا بالنظر إلى المتبوع، فالجزء قليل فقط. انظر الأشمونيّ والصبان عليه.

**قوله: ( فهذا مثال لبدل الاشتمال، لأنّ زيداً مشتمل على العلم)**

هو بدل اشتمال من حيث كون المتبوع دالاً على التابع إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما، بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول منتظرة ذكر ثانٍ، فيجيء الثاني ملخصاً لما أجمل في الأول مبيناً له. كما قال الرضي. وقد اختلفوا في المشتمِل، ولهم فيه أقوال ومذاهب نظر. وهنا أمر دقيق، قال الصبّان: الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه إجمالية، ولا يجوز أن تكون على التعيين، على ما نقله الدمامينيّ عن المبرد وأقره وعبارته: لا نقول من بدل الاشتمال: قتَلَ الأميرُ سيافُه وبَنَى الوزيرُ وكلاؤه، لأن شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معيناً، بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوفة إلى بيان الإجمال الذي فيه وهنا الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفاً من قولك: قتَل الأميرُ. أن القاتلَ سيافُه. وكذا في أمثاله، فلا يجوز مثل هذا في البدل أصلاً. انتهى.

وأكثر ما يكون في المصدر، كالمثال المذكور.

وقد يكون في الاسم غير المصدر، نحو: سُرق زيدٌ ثوبُه.

ثم قال:

**(ورأيتُ زيداً الفرسَ)**.

هذا هو بدل الغلط، ولذلك قال:

**(أردْتَ أن تقول: الفرس، فغَلِطْتَ فأبدلْتَ زيداً منه)**.

يعني أنّك أردْتَ أنْ تقولَ: الفرس، فغلِطَ لسانك فقلْتَ بدلاً منه: زيداً. ثم رجعْتَ إلى ما كنتَ أردتَ من ذكر الفرس.

والأحسنُ في هذا، أن يُؤتى معه بـ(بل). فتقول: رأيتُ زيداً بل الفرسَ.

❋ ❋ ❋

---

**قوله: ( بدل الغلط)**

أي أنّ البدل جاء لأنّ ذكر المبدل منه غلط، لا أن البدل غلط. كما قالوا. وقال صاحب البسيط: جوّزه سيبويه وجماعة من النحويين، والقياس يقتضيه. أفاده المراديّ.

**قول الماتن (فغلطت فأبدلت زيداً منه)**

ظاهر هذا القول أنّ لفظ «الفرس» هو الذي ذُكر على سبيل الغلط، لكنّ المراد أنّ لفظ «زيد» هو المذكور على سبيل الغلط. والظاهر أنّ الإبدال في نصّ الماتن هو الإبدال اللغويّ الذي بمعنى التعويض. فالمعنى، بحسب الكفراوي، عوّضتَ زيداً عن الفرس الذي كان حقّ التركيب الإتيان به دون لفظ زيد. والحقّ أنّ تعبير الماتن لا يخلو من ضعف.

## بابُ منصوبات الأسماء

لما فرغ من مرفوعات الأسماء وتوابعها شرع في بيان منصوبات الأسماء.

وإنّما خصّ ذلك بالأسماء دون الأفعال، لأنّ المرفوع والمنصوب من الأفعال تقدّم في باب الأفعال.

وقوله: **(المنصوباتُ خمسةَ عشرَ)**.

ذكر في التّرجمة، أنّ منصوباتِ الأسماء خمسةَ عشرَ. ثمّ لما ذكرها في الأبواب، ذكر أنّها أربعةَ عشرَ. هكذا ثبت في أصل المؤلف، وأظنه غَلِطَ[1]. ويمكن أن يكونَ الخامسَ عشرَ الذي تركه: خبر ما الحجازيّة، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

وقوله: **(وهي: المفعولُ به، والمصدرُ، وظرفُ الزّمان، وظرف المكان، والحالُ، والتمييزُ، والمستثنى، واسمُ لا، والمنادى، وخبرُ كانَ وأخواتِها، واسمُ إنّ وأخواتِها، والمفعولُ من أجله، والمفعولُ معه، والتّابعُ للمنصوب وهو أربعة أشياء)**.

---

**قوله: (ذكر في الترجمة أنّ منصوبات الأسماء خمسة عشر ... إلخ)**

يرى الشّارح أنّ المصنّف غَلِطَ وترك ذكر القسم الخامس عشر من المنصوبات، ومال الشّارح إلى أنّ القسم المتروك هو خبر « ما » الحجازية. وجعل غيرُه المتروك هو المخفوض بالحرف، لأنّه، وإنْ كان مخفوضاً في اللفظ، إلا أنّه في محلّ النصب. ويبدو لي أنّه يبعد اعتبار خبر ما الحجازية والمخفوض بالحرف في هذا الموضع في مثل هذه المقدّمات. ويرجح عندي أنّه يريد مفعولي « ظننتُ »، وأفاد ابن الحاج أنّ بعض من شرح هذه المقدمة وجد الخامس عشر مفعول ظننتُ في نسخة بخطّ المؤلف، فيكون زاده المؤلّف بعد أن نسيه، وسارت النّسخ على إسقاطه.

---

(١) جاء في أصل «غلطاً» على الاسمية. وفي الأصل الثالث خلط شديد.

هذه الأربعةَ عشرَ التي ذكرَ، قدَّم منها خبر كان واسم إنّ في المرفوعات، وباقي ذلك بوَّبَ لكل واحد منها باباً، فبدأ بالمفعول به فقال:

❊ ❊ ❊

# بابُ المفعول به

(وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يقع به الفعل).

يعني أنّ المفعولَ به: هو الاسم الذي يقع به فعْل الفاعل. وفِعْلُ الفاعل: هو المصدرُ الصادر عنه.

ثمّ مثَّلَ ذلك فقال: (نحوُ: ضربْتُ زيداً، وركبْتُ الفرسَ).

فزيداً: مفعول بضربْتُ، وقد وقع به الفعل الذي صدر من الفاعل وهو الضرب.

وكذلك: ركبْتُ الفرسَ. فالفرس: مفعول به، وقد وقع به الفعلُ الصادر من الفاعل وهو الرّكوب.

---

**قول الماتن: ( وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يقع به الفعل)**

بحث فيه الرضي فقال: قال ابن الحاجب: المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو: ضربت زيداً وأعطيت عَمْراً درهماً. قوله: « ما وقع عليه فعل الفاعل ». يريد ما وقع عليه، أو جرى مجرى الواقع، ليدخل فيه المنصوب في: ما ضربتُ زيداً، وأوجدتُ ضرباً، وأحدثتُ قتلاً، فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد، وكأن الضرب شيء أوقعت عليه الإيجاد. وفسر المصنف وقوع الفعل، بتعلقه بما لا يعقل إلا به، فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في: مررت بزيد، وقربت من عمرو، وبعدت من بكر، وسرت من البصرة إلى الكوفة: مفعولاً بها. ولا شك أنه يقال إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم، وكلامنا في المطلق. وأيضاً فإنّ معنى (اشترك) في قولهم: اشترك زيد وعمرو، لا يفهم بعد إسنادك إياه إلى زيد إلا بشيء آخر وهو عمرو، أو غيره، وليس بمفعول في الاصطلاح. والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصحّ أن يعبّر عنه باسم مفعول غير مقيد، مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتاً. انتهى.

وقولُه: (وهـو على قسمين: ظاهرٍ، ومُضمر. فالظاهرُ مـا تقدّم ذكرُه). يعني المُثُل المتقدمة.

قوله: (والمُضمرُ قسمان: متصلٌ، ومنفصلٌ)

## [المتَّصل]

(فالمتصلُ اثنا عشرَ. قولك: ضربني، وضربَنا، وضربَكَ، وضربَكِ، وضربكما، وضربكم، وضربكنّ، وضربه، وضربَها، وضربَهما، وضربَهم، وضربَهنّ).

فهذه اثنا عشر كلّها متصلة، وسمّيت متّصلة لاتصالها بالفعل.

فضَربَني: فعلٌ ماضٍ ومفعول، وهو ضمير المتكلم وحدَه.

و«نا» في ضربَنا، ضميرُ المتكلم ومعه غيره، أو المعظّم نفسه.

و«الكاف» في ضربَكَ ضميرُ المخاطب.

والكلام على باقيها سهل. فهذه المثُل كلُّها منصوبة، على أنها مفعولات، إلا أنّها مبنيةٌ لا يظهرُ فيها إعراب، وكذلك سائرُ الضمائر.

وقولُه: (والمنفصل اثنا عشر، نحو قولك: إيّاي، وإيّانا، وإيّاكَ، وإيّاكِ، وإيّاكما، وإيّاكم، وإيّاكُنّ، وإيّاه، وإيّاها، وإيّاهما، وإيّاهم، وإيّاهنّ).

يعني: أنّ هذه الضمائر أيضاً تكون مفعولة، وهي منفصلة غير متصلة بشيء.

وكان حقّه أنْ يأتي بها في مثل هذه المُثُلِ منصوبةً بالفعل الواقع بها.

ومثاله أن تقول: إيّاي أكرمْتَ، وإيّانا رأيْتَ.

ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]. فإيّاك: مفعولٌ مقدَّم بنعبد[١]، وهو ضميرٌ منفصل.

فهذه الضمائر المذكورة في هذا البابِ كلُّها منصوبةٌ متّصلها ومنفصلها، إلا أنّها مبنية لا يظهر فيها إعرابٌ، وكذلك سائر الضمائر.

وقد تقدّم أنّ الضمائرَ أحدٌ وستون ضميراً، فذكر منها في باب المبتدأ والخبر اثني عشرَ،

وفي باب الفاعل اثني عشر، وذكر في هذا الباب أربعةً وعشرين، وذكر في باب علامات الإعراب الياءَ من تفعلين. فهذه تسعةٌ وأربعون[٢]. والباقي من أحد[٣] وستين اثنا عشَر وهي ضمائر الخفض، نحو: مررْتَ بي، وبنا، ومررْتُ بكَ، وبكِ، وبكما، وبكم، وبكنّ، ومررْتُ به، وبها، وبهما، وبهم، وبهنّ.

وإنّما لم يذكرْ ضمائر الخفض المذكورة استغناءً عنها بضمائر النّصب المتصلة، فإنّ لفظها واحد.

❊ ❊ ❊

(١) كذا في الأصول. ويبدو أنّ سقطاً وقع في هذا الموضع.

(٢) في الأصل (وأربعين) كذا.

(٣) في الأصل (من إحدى وستون) كذا.

# بابُ المصدر

يقال فيه: المصدرُ، والمفعولُ المطلق، وهو أحقّ به، فإن المصدرَ قد لا يكون منصوباً على أنّه مفعولٌ مطلق، نحو: أعجبني ضربُك. فضربك مصدرٌ، وليس بمفعول مطلق. فالمصدر: هو الحدث الذي يدلّ عليه الفعل.

## [تعريف المصدر]

وقوله: (**وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل**).

هذا تقريبٌ على المبتدئ، وكأنه أحال في ذلك على اصطلاحهم في تصريف الفعل. فإنّه إذا قيل لك: كيف تصرِّف ضرب؟ قلت: ضرب يضرِب ضَرْباً.

---

**قوله: ( يقال فيه: المصدر، والمفعول المطلق، وهو أحقّ به ... إلخ)**

بين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه، فيجتمعان في نحو: أخذتُه أخذاً. وينفرد المفعول المطلق في بعض صور النائب عنه نحو: ضربتُه سوطاً. وينفرد المصدر في نحو: أعجبني فهمُك. انظر ابن الحاجّ.

**قوله: ( وهذا تقريب ...)**

قلتُ: عرّفوا المصدر بأنّه: الاسمُ الدالُّ على الحَدَث. كما قال الأُبّذيّ. وقال ابن هشام في تعريفه: اسم الحدث الجاري على الفعل. فمدلول المصدر الحدث، وقد جرّدتُ دراسة في وضع الفعل ودلالته وقلتُ ثَـمَّ: فالمصدر حدَثٌ مطلق في أصل وضعه عن اعتبار النسبة إلى موضوع. أما الفعل فوُضع ليكون مصدره مسنداً إلى شيء مذكور بعده. ولكنّني أتبصّر هنا في أمر، وهو أنّ إطلاق المصدر عن اعتبار الزمان إنّما هو حاصل في أصل وضع اللفظ، ولكنّ الحدث يلزم أنّ يكون في زمان ومكان؛ ضرورةَ أنّ الحدث حالة تغيّر أو انتقال، وكلّ تغير وانتقال يجب أن ينشأ عنه زمن معتبر منتزع من التغير والحركة. ولهذا فالمصدر فيه دلالة التزامية على الزمن. أمّا الفعل فيدل بأصل وضع هيئته على الزمن، كما يدلّ أيضاً على نسبةِ تُعلّق الحدث الذي في الفعل بموضوع.

## [أقسام المصدر]

وقوله: **(وهو على قسمين: لفظيّ، ومعنويّ. فإنْ وافق لفظُه لفظَ فعلِه[1]، فهو لفظيٌّ نحو: قتلته قتلاً، وإنْ وافق معنى فعله دون لفظه، فهو معنويّ نحو: جلسْتُ قعوداً، وقمْتُ وقوفاً)**.

قسَّم المصدر إلى قسمين:

الأول: أن يكونَ المصدرُ موافقاً لفعله الذي ينصبه لفظاً ومعنىً. وهذا هو الكثير. نحو: ضربْتُ ضرباً، وقعدْتُ قعوداً، وانطلقت انطلاقاً.

الثاني: أن يوافقه في المعنى دون اللفظ. نحو: قعدتُ جلوساً، ووقفْتُ قياماً، وفرحْتُ

---

**قوله: ( أن يوافقه في المعنى دون اللفظ)**

إنّما جازَ حمل المصدر على غير لفظ فعله، كما مثَّل، لأنّ المعنى يرجع إلى حقل واحد، فالتّنوّع لفظيّ. وإنّما الممتنع من ذلك أن يختلف لفظاً ومعنىً؛ إذ يؤكّد المصدر المعنى المذكور، فإذا لم يذكر المعنى الذي في المصدر في الموكَّد، امتنع تأكيد المصدر. فكيف يؤكّد المصدر في مثل: كتبتُ القصيدة تمزيقاً؟

وينقسم حمل المصدر على فعله ثلاثة أقسام:

الأول: أن يتّفق معنى الفعلين ويختلف لفظهما نحو: يدع ويترك. فليس في هذا إلا اختلاف اللفظ حسْب. ففي لسانهم: هو يدعه تركاً.

الثاني: أن يكون الأصل مختلف المعنى في موضوعه، ثمّ يخرج إلى اتّفاق. نحو: اجتوروا وتجاوروا.

الثالث: أن يكون المعنى مختلفاً إلا أنّ في الأول معنى الثاني. نحو: كسر انكساراً. فكلّ هذا

---

(١) وقع اختلاف في الأصول في هذا الموضع.

جَذَلاً[1]. فهذا يسمّى معنوياً لموافقته الفعل الناصب له في المعنى، فإنّ معنى الوقوف والقيام واحدٌ، ويسمّى أيضاً مرادفاً[2].

❊ ❊ ❊

---

جائز في لسانهم حسن، وإن كان ( انكسر ) لا يدل على الكاسر من جهة لفظه، ولكن من جهة القياس العقليّ، الذي يقتضي أن كلّ فعل له فاعل لا بدّ منه. أفاده ابن فضّال المجاشعيّ.

قلتُ: وصيغة ( انكسر ) هذه تدلّ على المطاوعة، أي على حصول الأثر من الأول للثاني مع التلاقي اشتقاقاً. والقيد الأخير لإخراج نحو ضربتُه فتألم. كما قال النّحاة.

**قوله: (فهذا يسمّى معنوياً لموافقته...)**

قلت: يصحّ هذا التقسيم بالنظر إلى مذهب القائلين بأن المصدر في المعنويّ ينصبه الفعل المذكور. وهذا مذهب أبي عثمان المازنيّ. وذهب الجمهور إلى أنّ ناصب المصدر في المعنويّ فعل مقدّر من لفظ هذا المصدر.

فـ «جلوساً» في مثاله: «قعدتُ جلوساً» يكون بحسب مذهب الجمهور منصوباً بفعل مقدّر من لفظ «جلوساً». أي: «قعدتُ وجلستُ جلوساً». فلا يرد التقسيم الذي ذكره الشّارح باعتبار مذهب الجمهور. كما قال النّحاة.

---

(١) جاء في أصلٍ (خرجتُ جذلاً) كذا.

(٢) جاء في أصلين (نوعياً). والمرادف أنسب.

# بابُ ظرف الزّمان والمكان

قوله: (ظرفُ الزّمان: هو اسمُ الزّمان المنصوبُ بتقدير «في». نحو: اليومَ، والليلة، وغُدوةً، وبُكرةً، وسحراً، وغداً، وعتمةً، وصباحاً، ومساءً، وأبداً، وأمداً، وحيناً، وما أشبه ذلك).

## [أسماء الزمان]

أتى باثني عشرَ اسماً من أسماء الزّمان.

**الأول**: اليوم.

ويُستعمل نكرةً، فتقول: صمت يوماً.

ومعرّفاً بالألف واللام، فتقول: صمتُ اليومَ.

ومضافاً، فتقول: صمتُ يومَ الجمعة.

**والثاني**: الليلةَ.

ويُستعمل أيضاً نكرةً، فتقول: صليت ليلةً.

ومعرّفاً بالألف واللام، فتقول: صليت الليلةَ.

ومضافاً، فتقول: صليتُ ليلةَ الجمعة.

**الثالث**: غُدوةً.

---

**قول الماتن**: (المنصوب بتقدير في)

قال ابن الحاجّ: فإنْ صُرِّحَ بـ(في) خرَجَ عن الظرفيّة اصطلاحاً.

ويُستعمل أيضاً منوّناً على النكرة، فتقول: جئتك غدوةً.

وغيرَ منوّنٍ، على أنه غيرُ منصرفٍ للتأنيث والعلمية، فتقول: جئتك غدوةَ، غير منوّن، وهو من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس.

**الرّابع**: بُكرةً.

ويُستعمل أيضاً منوّناً وغيرَ منوّن كغدوة. وبكرة: أولُ النّهار.

**الخامس**: سحراً. فإذا أُريد من يوم بعينه، فهو بلا تنوين. كقولك: جئتكَ يوم الجمعة سحرَ. وإذا أُريد به سحر غير معيّن، فهو منوّن. فتقول: لقيته سحراً أي سحراً من الأسحار. ويقال: سحراً وسُحرة. وهو آخر الليل[1].

**السادس**: غداً.

وهو اسم اليوم الذي بعدَ يومك، وأصلُه غَدْوٌ، كقولك: آتيكَ غداً.

**السّابع**: عَتَمة.

وهو الثُلُث الأول من الليل. تقول: آتيكَ عَتَمةً، وعتَمةَ يوم الجمعة.

**الثامن**: صباحاً.

وهو أولُ النّهار. تقول: آتيك صباحاً، وصباحَ يوم الجمعة.

**التاسع**: مساءً.

وهو خلاف الصباح. تقول: آتيك مساءً.

**العاشر**: أبداً.

وهو الزّمان المستقبَل الذي لا نهاية له. تقول: لا أكلمُك أبداً.

---

(١) وقع في هذا الموضع في الأصول خلط عظيم.

**الحادي عشر**: أمداً.

تقول: لا أكلمُك أمدَ الدهر.

**الثاني عشر**: حيناً.

وهو اسم زمانٍ مبهم، يقع على كل زمان. تقول: قرأتُ حيناً، وجئتُك حين قام زيدٌ.

قوله: **(وما أشبه ذلك)**.

من أسماءِ الزّمان، وهي كثيرةٌ، وفي ما ذكرنا كفاية.

## [ظرف المكان]

قوله: **(وظرفُ المكان: هو اسمُ المكان المنصوبُ بتقدير «في». نحو: أمامَ، وخلفَ، وقدّامَ، ووراءَ، وفوقَ، وتحتَ، وعندَ، ومَعَ، وإزاءَ، وتِلْقاءَ، وحِذاءَ. وهنا، وثَمَّ)**.

## [ظروف المكان]

ذكر أيضاً من ظروف المكان ثلاثَ[1] عشرةَ كلمةً.

**الأولى**: أمامَ.

وهي بمعنى قُدّام. تقولُ: جلسْتُ أمامَك. أيْ: قدامَك.

**الثانية**: خلف.

وهي ضد قدام. تقول: جلسْتُ خلفَك.

(١) جاءت كلمة (ثلاث) غير مستقيمة في الأصول.

**الثالثة:** قُدّام.

بمعنى أمام. تقول: جلست قدّامَك.

**الرابعة:** وراءَ.

وهي بمعنى خلف، وقد تكون بمعنى قدّام، فهي من الأضداد.

وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِك﴾ [الكهف: ٧٩]. أي: قُدّامَهم.

تقول: جلست وراءك.

**الخامسة:** فوق.

وهي ضدّ تحت. تقول: زيدٌ فوقك.

**السادسة:** تحت.

---

**قوله: ( وراءَ وهي بمعنى خلف، وقد تكون بمعنى قدّام، فهي من الأضداد)**

قال الطبريّ في تأويل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]. وكان بعض نحويِّي أهل البَصرة يقول: إنما يعني بقوله: (من ورائه) أي من أمامه، لأنّه وراءَ ما هو فيه، كما يقول لك: وكلّ هذا من ورائك. أي سيأتي عليك، وهو من وراء ما أنت فيه، لأنّ ما أنت فيه قد كان قبل ذلك وهو من ورائه. وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾، من هذا المعنى، أي كان وراء ما هم فيه أمامهم. وكان بعض نحويّي أهل الكوفة يقول: أكثر ما يجوزُ هذا في الأوقات، لأن الوقت يمرُّ عليك، فيصير خلفك إذا جزتَه، وكذلك ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾، لأنّهم يجوزونه فيصير وراءهم. وكان بعضهم يقول: هو من حروف الأضداد، يعني وراء يكون قُدَّاماً وخلفاً. انتهى.

قلتُ: قد نصّ حفّاظ اللغة على أنّها من الأضداد، وذكرَ لها الأنباريُّ شواهدَ ومُثُلاً في كتابه الأضداد.

وهي ضدّ فوق. تقول: جلسْتُ تحتَك.

السّابعة: عندَ.

ظرفٌ بمعنى التّقريب. تقول: جلسْتُ عندَك. أي: قربَك.

الثامنة: معَ.

وتدلّ على المصاحبة. نحو: جلسْتُ مع زيدٍ. أي مصاحباً له.

التّاسعة: إزاءَ. وهي بمعنى حِذاء. تقول: جلسْتُ إزاءَه. أي: حِذاءَه.

العاشرة: تلقاء. بمعنى حذاء. تقول: جلستُ تلقاءَه. أي: حذاءَه.

الحادية عشرة: حذاء. بمعنى تلقاء. تقول: جلست حذاءَه. بمعنى: تلقاءَه.

الثانية عشرة: هنا. إشارة إلى ظرف المكان القريب. تقول: جسلتُ هنا. أي قريباً.

الثالثة عشرة: ثَمّ. وهي إشارةٌ إلى المكان البعيد. تقول: جلستُ ثمَّ. أي في المكان البعيد. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، أيْ: هناك.

قوله: (وما أشبه ذلك).

أي ما أشبه ما ذكر من أسماء المكان. وكلُّها، أعني ظروفَ الزّمان والمكان ، منصوبةٌ بتقدير في.

* * *

---

قوله: (إزاء وهي بمعنى حذاء)

قال الوقّاد: إزاء بمعنى مقابل، وحذاء بمعنى المكان القريب، وتلقاء بمعنى إزاء.

# بابُ الحال

قوله: (الحالُ: هو الاسمُ المنصوب المفسِّر لما انبهم من الهيئات).

يعني: أنّ الحالَ مفسِّرٌ لما انبهم من الهيئات.

---

**قوله: ( الحال مفسّـر لما انبهم من الهيئات)**

استعمل المصنّف في التعريف لفظ ( اسم)، وتركه الشّارح. وإنّما تركه الشّارح تسهيلاً على النّاظر المبتدئ؛ إذ سيرى الحال جملة اسمية وجملة فعليّة وشبه جملة، ثمّ سيصعب عليه اعتبار تأويل الجملة بالمفرد، وستصعب عليه تفاصيل تعلّقات الظرف. وهذا من باب تنزيل الشّرح على مقام المتن.

والحال فضلة، أي يأتي بعد تمام حصول نِسَب العُمد. قال الأشموني: المراد بالفضلة ما يُستغنى عنه من حيث هو هو. وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسد عمدة، كضربي العبد مسيئاً، أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

إنما الميت من يعيـــش كئيبـــاً ... كاسفاً بالـــه قليل الرجـاء

وقد سكتَ الشّارح عن ذكر المصنّف لفظ ( المنصوب) في تعريف الحال، معَ كونه حكماً، والأحكام لا تدخل الحدود. قال في السُّلّم:

وعنـــدهم مِنْ جُمْلَـــةِ المَرْدودِ ... أَنْ تَدْخُـلَ الأَحْكـامُ في الحُدُودِ

وإنّما منع المناطقة ذلك في أصول الأقوال الشّارحة، لأنّ التّصديق فرع التّصور، والتّصوّر فرع الحد، فيلزم الدّور الممنوع. ولكنّ الشّارح لم يعلّق للفرق بين دخول اللفظ في حقل الحكم، أو دخوله في حقل الماهيّة. قال ابن الحاجّ: الممنوع هو إدخال اللفظ على أنّه حكم، أمّا أن يدخل على أنّه جزء من الماهيّة فلا يمتنع.

وقوله: لما انبهم من الهيئات. اعلم أنّ الهيئة في اللغة: حال الشيء وكيفيته، وهي والعرَض متقاربا المفهوم إلا أن العرَض يطلق على جميع مقولات الأعراض باعتبار عروضه لها، والهيئة تطلق عليها من حيث إنها حاصلة في موضوعاتها. وقد كثر استعمال لفظ الهيئة في الخارج،

فإذا قلْتَ: «جاءَ زيدٌ»، فقد أُبهم الحالُ الذي جاء عليه زيدٌ، فتقول: «راكباً»، فقد فسَّر الحالةَ التي كان عليها زيدٌ، في حال مجيئه.

ثم مثّل ذلك بقوله:

**(جاء زيدٌ راكباً، وركبْتُ الفرسَ مُسْرَجاً، ولقيتُ عبد الله راكباً).**

فصاحبُ الحال في المثال الأول فاعل، وقد انبهم حالُه في مجيئه، ففُسِّر براكب.

وصاحبُ الحال في المثال الثاني مفعولٌ به، وقد انبهم حالُه في حال ركوبه، ففُسِّر بمُسْرَج.

وأمّا المثال الثالث، فيحتمل الحال فيه أن يكونَ من الفاعل، الذي هو التاءُ في لقيتُ، وأنْ يكونَ حالاً من المفعول، الذي هو عبد الله.

قوله: **(وما أشبه ذلك).**

أيْ: ما أشبه المُثُلَ المذكورة في كون الحال فيها مفسِّراً لما انبهم من الهيئات.

قوله: **(ولا تكونُ الحالُ إلا نكرةً).**

يعني: نكرة محضة، نحو المُثُل المتقدمة.

---

واستعمال لفظ الوصف في الأمور الذهنية. فالحال: بيان الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعاً منه أو عليه نحو: ضربت زيداً قائماً. وجاءني زيد راكباً. والحال ترفع الإبهام عن الصفات، والتمييز يرفع الإبهام عن الذات. كما أفاده الكفويّ.

**قوله: ( يعني نكرة محضة ... إلخ)**

الحال نكرة لأنّها لبيان الهيئة، وهذا حاصل بلفظ النّكرة، فلا حاجة للتّعريف صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض. كما أفاده ابن الحاجّ.

أو نكرة مختصَّة، كقولك: جاءَ زيدٌ راكبَ فرسٍ. الحالُ في هذا اختصت بالإضافة إلى النّكرة.

وكلامه شامل لها لدخولها تحت النّكرة، وقد يأتي الحال معرفة في اللفظ، لكنّه مؤوّل بالنّكرة. نحو: جاء زيدٌ وحده. أي: منفرداً.

وقوله: ( ولا يكون إلا بعد تمام الكلام)

يعني: أنّ الحال لا يكون إلا بعد أن يتمّ الكلام دونه. ومعنى تمام الكلام: أن يأخذ الفعل فاعله أو مفعوله. وليس المراد أن يكون الكلام مستغنياً عنها، بدليل قول الشّاعر:

إنّما الميْــت من يعيش كئيبــاً  كاســفاً بالــه قليلَ الرجــاء

إذ لا يصحّ الاستغناء بها قبل الحال، فتقول: إنما الميت من يعيش.

وقوله: (ولا يكونُ صاحبُها إلا معرفةً)

يعني: أنّ الاسم الذي يأتي منه الحال، لا يكون إلا معرفة.

وقد يكونُ نكرةً إذا اختصَّ بالوصف.

---

**قوله: ( الاسم الذي يأتي منه الحال لا يكون إلا معرفة)**

قلتُ: اشترطوا التعريف في صاحب الحال لأنّه محكوم عليه، والحكم على المجهول لا يفيد، ألا ترى أنّهم اشترطوا التعريف في المبتدأ؛ إذ إنّه محكوم عليه. كما تجد في كتب القوم.

**قوله: (وقد يكون نكرة إذا اختصّ بالوصف)**

تبع الشارحُ ابنَ مالك في المثال المذكور، فقد جعل (أمراً) المنصوب حالاً من (أمرٍ) المجرور بمسوغ الاختصاص بالوصف. كذا في شرح التسهيل. وهذا غريب، فقد قال ابن مالك نفسه في شرح التسهيل: «ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا أن يكون المضاف جزأه أو كجزئه».

كقوله عزّ وجلّ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤ ـ ٥].
فصاحبُ الحال: «أمرٍ»، وهو نكرة، إلا أنه مختص بوصف.

وقد يكون صاحب الحال نكرة غير مختصّة [١]، إذا دخل عليه حرف النّفي أو النّهي.
نحو: ما قامَ أحدٌ ضاحكاً، ولا يقمْ أحدٌ ناهضاً.

❊ ❊ ❊

---

وهذه الشروط غير متحققة في المثال.

قال الوقاد في «التصريح»: وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية، فجعله من التخصيص بالإضافة.

---

(١) في أصلٍ من الأصول «غير محضة» كذا. وكلمة «غير» هنا لا يستقيم معها المطلوب.

# بابُ التمييز

قولُه: (التمييزُ. هو الاسمُ المنصوبُ المفسِّر لما انبهم من الذّوات).

اعلم أن التمييز على ثلاثة أقسام:

**الأول:** أن يكون منقولاً من الفاعل.

---

**قول الماتن: ( التمييز: هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات)**

قلتُ: ترك الشّارح نقاش هذا التعريف لمقام المتن في سلّم المعرفة النّحوية. ولكنّي أرى أنّ هذا التعريف لا يمنع من دخول غير التمييز في بابه، وقد مثّل الرضي ذلك بالصّفة فقال: لكن الصفة في نحو: جاءني رجل طويل، تدخل فيه، لأنّ (رجل) ذات مبهمة بالوضع، صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، فبذكر أحد أوصافه، تميّز عمّا يخالفه، كما تميز بطويل عن قصير، فطويل إذن يرفع الإبهام المستقرّ، أي الثابت وضعاً. وأحسن من هذا تعريف الألفية: اسم نكرة، بمعنى «مِن»، مبين لإبهام اسم أو نسبة. ويقال في تسميته: تمييز ومميّز، وتبيين ومبيّن، وتفسير ومفسّر. انظر شروح الألفية.

وقال الأشمونيّ في الاتّفاق والافتراق بين الحال والتمييز: يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور، ويفترقان في سبعة أمور. فأمّا أمور الاتفاق فإنها: اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام. وأما أمور الافتراق فالأول: أن الحال تجيء جملة وظرفاً ومجروراً كما مرّ، والتمييز لا يكون إلا اسماً. الثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، ولا كذلك التمييز. الثالث: الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات. الرابع: أنّ الحال تتعدّد بخلاف التمييز. الخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً أو وصفاً يشبهه، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح. السادس: أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان، فتأتي الحال جامدة كـ «هذا مالُك ذهباً»، ويأتي التمييز مشتقاً نحو: «لله درّه فارساً»، السابع: الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز...

نحوُ: طابَ زيدٌ نفساً. تقديرُه: طابتْ نفسُ زيد.

**الثاني**: أن يكونَ تفسيراً للعدد.

نحو: عندي عشرونَ درهماً.

**الثالث**: أنْ يكون تفسيراً للمقادير.

نحو: عندي رِطلٌ زيتاً، ومَنَوَانِ تمراً.

وقد مثّل بثلاثة مُثُل: من المنقول من الفاعل، وهو قوله: (**تصبَّبَ زيدٌ عرقاً**).

فزيدٌ: فاعل، وعرقاً: تمييز. والتقدير: تصبَّبَ عرقُ زيد.

فلمّا أسند الفعلَ إلى زيد، أُبهمت النسبةُ ففسَّرها بقوله: عرقاً.

قولُه: (**تفقّأَ بكرٌ شحماً**). أصله: تفقّأ شحمُ بكر.

وقولُه: (**طابَ محمدٌ نفساً**). أصله طابتْ نفسُ محمد.

وذكر أيضاً مثالين من تمييز العدد، وهما قولُه:

(**اشتريْتُ عشرينَ غلاماً، وملكْتُ تسعينَ نعجةً**).

فغلاماً: تمييزٌ لما وقعت عليه عشرون. ونعجةً: تمييز لما وقعتْ عليه تسعون.

ثم ذكر أيضاً مثالين من المنقول من الفاعل بعد أفعل التفضيل، وهما: (**زيدٌ أكرمُ منك أباً، وأجملُ منك وجهاً**).

فزيدٌ: مبتدأ. وأكرمُ: خبره. ومنك: جارٌّ ومجرور متعلق بأكرم. وأباً: تمييزٌ، أصله الفاعل. أي: زيدٌ كَرُم أبوه. وكذلك: أجمل منك وجهاً. أصله جَمُل وجهُه.

قوله: **(ولا يكونُ إلا نكرةً، ولا يكونُ إلا بعد تمام الكلام).**

هذا الذي ذَكر، من أنّه لا يكونُ إلا بعد تمام الكلام، صحيحٌ في المنقول من الفاعل، وأمّا المفسِّر للعدد والمقدار، فقد يأتي قبل تمام الكلام. نحو: عشرونَ درهماً عندي، ومَنَوانِ تمراً في الدار.

بانتصاب (درهماً وتمراً) في المثالين قبل تمام الكلام.

* * *

# بابُ الاستثناء

**وقوله: (وحروفُ الاستثناء ثمانيةٌ وهي: إلّا، وغيرُ، وسِوى، وسُوى، وسَواء، وخَلا، وعَدا، وحاشَا).**

---

**قول الماتن: ( باب الاستثناء)**

يسميه بعضهم: المفعول دونه. وقد ترك المصنّف تعريفه وتبعه الشّارح. والاستثناء في الترجمة بمعنى المستثنى، لذلك ذكره في باب المنصوب كما أفاد الصبّان، وعرّفه النّحاة بأنّه: الإخراج بـ «إلا» أو إحدى أخواتها لما كان داخلًا أو منزلاً منزلة الداخل. قال الأشمونيّ: فالإخراج جنس. وبـ «إلا» إلى آخره يُخرج التخصيص ونحوه. وما كان داخلًا يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديراً وهو المفرّغ. والقيد الأخير لإدخال المنقطع.

وقال بعض نظّار أصول الفقه في تعريفه: هو المنع من دخول بعض ما تناوله صدر الكلام في حكمه بـ (إلا) وأخواتها. واقترح هذا التعريف لأنّه تبصَّرَ في صعوبة اعتبار الإخراج في القسمة، لأن الإخراج إما أن يكون بعد الحكم، فيكون تناقضاً، والاستثناء واقع في كلام الله تعالى، أو قبل الحكم، وحقيقة الإخراج لا تكون إلا بعد الدخول، والمستثنى غير داخل في حكم صدر الكلام، فيمتنع الإخراج من الحكم. قال المحقّق السّعد: قد سبق إلى الفهم أنّ في الاستثناء المتصل تناقضاً من حيث إن قولك: لزيد علي عشرة إلا ثلاثة إثبات للثلاثة في ضمن العشرة، ونفي لها، فاضطروا إلى بيان كيفية عمل الاستثناء. وحاصل أقوالهم فيها ثلاثة:

الأول: أن العشرة مجاز عن السبعة، و(إلا ثلاثة) قرينة.

الثاني: أن المراد بعشرة معناها. أي: عشرة أفراد فيتناول السبعة والثلاثة معاً، ثم أخرج منها ثلاثة حتى بقيت سبعة، ثم أسند الحكم إلى العشرة المخرج منها الثلاثة، فلم يقع الإسناد إلا على سبعة.

الثالث: أن المجموع، أعني عشرة إلا ثلاثة، موضوع بإزاء سبعة، حتى كأنه وضع لها اسمان: مفرد هو سبعة، ومركب هو عشرة إلا ثلاثة. انتهى

هذه الأدوات التي ذكرها منها حرفٌ، وهو: إلّا. ومنها اسم وهو: غيرُ، وسِوى، وسُوى، وسَواء.

ومنها ما يُستعمل تارةً فعلاً، وتارةً حرفاً. وهو: خلا، وعدا، وحاشا.

وإطلاقه على الجميع حروفاً مجازٌ.

وقولُه: **(والمستثنى بـ(إلا) يُنصب إذا كان الكلامُ تامّاً موجَباً. نحو: قامَ القومُ إلا زيداً. وخرجَ الناسُ إلا عمراً).**

إنّما بدأ بـ «إلّا»، لأنّها أصلُ أدوات الاستثناء؛ إذ كلُّ الأدوات سواها تُقدّر بها، والمستثنى بها منصوبٌ، وناصبه «إلا» على قول.

---

**قوله: ( وناصبه «إلا» على قول)**

تعدّدت أقوالهم واشتجروا في سؤال العامل في المستثنى، ولم أجد في كتاب سيبويه جواباً واحداً. قال الأشمونيّ: ناصب المستثنى هو إلا، لا ما قبلها بواسطتها، ولا مستقلاً، ولا أستثني مضمراً، خلافًا لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه (ابن مالك) وصرّح باختياره في غير هذا الكتاب. وقال: إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني. ومشى عليه ولده لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء. وما كان كذلك فهو عامل فيجب في إلا أن تكون عاملة ما لم تتوسّط بين عامل مفرّغ ومعموله، فتلغى وجوباً إن كان التفريغ محققاً نحو: ما قام إلا زيد. وجوازاً إن كان مقدراً نحو: ما قام أحد إلا زيد. فإنه في تقدير ما قام إلا زيد، لأن أحداً مبدل منه والمبدل منه في حكم الطرح، وإنما لم تعمل الجر لأن عمل الجر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، وتنسبها إليها وإلا ليست كذلك، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً بل تخرجه من النسبة، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها. وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق والمقدر، فالتزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحد. انتهى.

والكلام المُوجَب: هو غيرُ المنفي. وقد أتى بمثالين:

الأول: قام القوم إلا زيداً.

فزيداً: مستثنى من القوم، وهو منصوبٌ بـ «إلّا».

والمثال الثاني: خرج الناس إلا عمراً.

فعمراً: أيضاً مستثنى من الناس، وهو منصوبٌ بـ «إلا» على أصل الاستثناء.

وقوله: (**فإنْ كان الكلامُ منفياً تامّاً، جاز فيه البدلُ والنّصبُ على الاستثناء**).

هذا قسمُ غيرِ الموجَب[1]، وهو المنفي. والمرادُ به ما تقدَّم فيه نفيٌ. والمراد بالتّام أن يأخذ العامل الذي بعد النفي معموله. وقد مثّل ذلك بقوله: (**ما قام أحدٌ إلا زيدٌ**).

فزيد يجوز فيه البدلُ، يعني أنْ يكونَ بدلاً من المستثنى منه. فإعرابه، ما: حرفُ نفي، وقامَ: فعلٌ ماضٍ، وأحدٌ فاعله. فهو كلامٌ منفي تامّ. وزيدٌ: بدلٌ من أحد، ولذلك كان مرفوعاً. ويجوز فيه أيضاً النّصبُ على أصل الاستثناء، والأوّل أحسن.

---

وقال الرضي: واعلم أن المنسوب إليه الفعل أو شبهه، هو المستثنى منه مع المستثنى، وإنما أعرب المستثنى منه، بما يقتضيه المنسوب، دون المستثنى لأنه الجزء الأول، والمستثنى بعده صار في حيّز الفضلات فأعرب بالنصب.

**قوله: ( وهو منصوب)**

أي وجوباً، لأنّه تامّ موجَب. وهذا الحكم يشمل المتّصل والمنقطع.

**قوله: ( والمراد به: ما تقدّم فيه نفي)**

قلتُ: أو شبه نفي، نحو: النّهي والاستفهام.

**قوله: ( والأوّل أحسن)**

---

(١) في الأصلين (الموجب) كذا.

وقوله: (**وإنْ كان الكلامُ ناقصاً، كان على حَسَب العوامل**).

يعني: مع النفي. والنّاقص هو الذي يكون فيه ما قبل «إلا» طالباً لما بعدها.

وقوله: (**كان على حَسَب العوامل**).

يعني: أنّ «إلا» تكون ملغاةً لا تنصِب، ويكون ما قبلها عاملاً في ما بعدها على حسب طلبه. وقد مثل ذلك بقوله:

---

تحسين البدل نصّ الألفية، وهو في حالة الاتّصال، فإنْ كان الاستثناء منقطعاً بأنْ كان لا يمكن تسلّط العامل فيه على ما بعد (إلا)، وجب النّصب اتّفاقاً. نحو: ما زادَ هذا المالُ إلا النّقصَ. فلا يصحّ رفع ( النّقص) على البدليّة عندهم؛ إذ لا يصحّ، بالمعنى، تسلّط العامل على ما بعد (إلا). أمّا إن أمكن تسلّط العامل على ما بعد (إلا) نحو: ما جاء أحد إلا حصاناً. فالنصب واجب عند الحجازيين، راجح عند بني تميم. أفاده ابن الحاجّ.

وأبعد أبو العباس ثعلب البدليّة واعترضه بقوله: كيف يكون بدلاً وهو موجَب ومتبوعه منفي. وأجاب السيرافي: بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية، لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه. وجعله الكوفيون من باب النّسق؛ إذ إنّ (إلا) عندهم من حروف عطف النّسق في الاستثناء خاصّة. وقدّ ردّه الجمهور باطّراد نحو: ما قام إلا زيد. وليس لنا حرف عطف يلي العامل باطّراد. وأجاب ابن هشام: بأنه ليس تاليها في التقدير؛ إذ الأصل: ما قام أحد إلا زيد. قال الدماميني: لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطّراد والفرض أنه غير مطّرد. الأشموني والصبّان.

واعترض أبو العبّاس على مذهب البصريين أيضاً بأنّ بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود في نحو: ما قام أحد إلا زيد. وردّه الدمامينيّ والصبّان بأنّ خصوص ربطه بالضمير غير واجب، إنما الواجب مطلق ربطه، وهو حاصل في المثال بـ(إلا) لدلالتها على إخراج الثاني من الأول، وكونه بعضاً منه. واعلم أنّهم اختلفوا في «الاستثناء من غير الجنس»، وهو جائز عندي. ثمّ اختلفَ القائلون بالجواز في تسميته، والصّحيح عندي أنه يُسمّى استثناء حقيقة.

**(ما قامَ إلا زيدٌ، وما ضربْتُ إلا زيداً، وما مررْتُ إلا بزيدٍ)**.

فما: نفي، وقامَ: فعلٌ ماضٍ، و«إلا»: إيجابٌ للنفي، وزيدٌ: فاعلُ الفعل الذي قبل «إلا».

وما ضربْتُ إلا زيداً. فما: نفي، وضربْتُ: فعل ماضٍ وفاعلٌ، و«إلا»: إيجابٌ للنفي، وزيداً: مفعولٌ.

وما مررْتُ إلا بزيدٍ. فما: نفي، ومررت: فعل ماضٍ وفاعل، و«إلا» إيجاب للنفي، وبزيد: جارٌّ ومجرور، متعلق بمررْتُ.

فهذه المُثُل كلُّها للاستثناء النّاقص، ويُقال فيه أيضاً المُفرَّغ.

وقوله: **(والمستثنى بغير، وسِوى، وسُوى، وسَواء، مجرورٌ لا غير)**.

يعني: أنّ المستثنى بهذه الأربعة، لا يكونُ إلا مخفوضاً، وهو مخفوضٌ بالإضافة. ولم يتكلمْ على إعراب هذه الأدوات في نفسها، وإعرابها بما يستحقّه المستثنى بـ «إلا» من نصب وغيره على ما تقدّم.

قوله: **(والمستثنى بـ: خلا، وعدا، وحَاشَا: يجوز نصبُه وجرُّه، نحو: قامَ القومُ عدا زيداً، وزيدٍ. وقام القومُ خلا زيداً وزيدٍ. وحاشا عمراً وعمرٍو)**.

والنّصبُ بعد عدا وخلا أكثر، وحاشا بالعكس.

فأمّا النّصبُ، فعلى أنّ هذه الأدوات أفعال، والمستثنى مفعول بها.

---

**قوله: ( ويقال فيه أيضاً المفرّغ)**

المفرّغ في الحقيقة هو الفعل قبل (إلا)؛ إذ لم يعمل بمرجع الإخراج ( المستثنى منه)، فاشتغل في المُخرَج في أسلوب الاستثناء. كما قال النّحاة.

وأمّا الجرُّ، فعلى أنّها حروفُ جرٍ، وما بعدها مجرور بها.

❊ ❊ ❊

# بابُ (لا)

**(اعلمْ أنّ «لا» تنصِبُ النّكرة بغير تنوين، إذا باشرتِ النكرة، ولم تتكررْ «لا». نحو: لا رجلَ في الدار).**

فهم من قوله: «تنصِبُ النكرةَ»، أنّها لا تنصب المعارف، بل تكون المعرفة بعدها مرفوعةً بالابتداء، ويجب العطفُ عليها. نحو: لا زيدٌ عندك ولا عمرو.

---

**قول الماتن: ( باب لا)**

يقصد النافية للجنس، وربما قالوا: (لا) التبرئة. وهي النافية لحكم الجنس فقولك: لا رجلَ في البيت. يدلّ على نفي الكينونة عن جنس الرّجال، لا عن ذواتهم؛ إذ إنّ الذوات لا تُنفى بالأدوات، وإنّما تَنفي الأدوات المعاني. و(لا) تعمل عمل ليس أيضاً، فتكون لنفي الوحدة. وقال ابن الحاجّ: لنفي الوحدة والجنس، وغلط من جعلها لنفي الوحدة حسْب. و(لا) التي في هذا الباب لا تكون إلا لنفي الجنس نصاً. فإذا قلتَ: لا رجلَ في البيت. فالمراد نفي هذا الجنس الصّادق بالواحد والمتعدد، لذا لا يصحّ بعدها إثبات شيء من أفراد هذا الجنس المنفي حكمه. فبقيد النافية تخرج الزائدة والناهية، وبقيد الجنس تخرج العاطفة، ولا بدّ من إضافة قيد ( نصاً) لإخراج العاملة عمل ليس.

**قوله: ( لا تنصب المعارف)**

اعلم أنّ (لا) حرف مشترك، فالأصل فيها أن لا تعمل، لكنّهم حملوها على (إنّ) حملاً على النقيض؛ إذ إنّ (لا) لتوكيد النفي، و(إنّ) لتوكيد الإيجاب. والنقيض يقاس على النقيض كما يقاس النّظير على النّظير. وهي تحتاج إلى اسمين كما تحتاج إليهما (إنّ)، فحملت عليها، فعملت عملها، فنصبت ورفعت، فهي مشبّهة بـ(إنّ)، وهذه الأخيرة مشبّهة بالفعل. ويمكن تقريب الفرق بين (لا) التي لنفي للجنس، و(لا) التي لنفي الوحدة بالسؤال المرجع، أقصد أنّك إذا رفعتَ ما بعد (لا)، كانت جوابَ (هل)، وإذا نصبتَ كانت جواب (هل مِن). يقول السائل: هل من رجل عندك؟ فهذا سؤال يطلب حكماً على الجنس، فجوابه: لا رجلَ عندي. تبني (رجل) معَ (لا) وتجعلها بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر. وإنّما وجب البناء لأنّ الكلام تضمّن معنى (من) الاستغراقية،

وإنّ اسم «لا» إذا كان نكرةً فيه ثلاثة أحوال:

**الأول**: أن يكونَ نكرةً محضة. نحو: لا رجلَ في الدّار. فهذا مبنيٌّ على الفتح بغير تنوين، وليس لـ«لا» فيه عملٌ[1].

**الثاني**: أن تكونَ النكرة مضافةً إلى النّكرة.

نحو: لا صاحبَ رجلٍ في الدار. فهذا منصوب بـ«لا»، ولا تنوين فيه لأجل الإضافة.

---

وكلّ ما تضمّن معنى الحرف فهو مبني. وكان حقّ الجواب: لا من رجل عندي. فحذفوا (من) استخفافاً، فوجب البناء. واختاروا الفتح لأجل التّركيب؛ إذ إنّ التركيب ينقل الاسم، فعدلوا إلى أخفّ الحركات، كما فعلوا مع خمسةَ عشرَ. استفدته من ابن فضّال. وقال الرضي في سبب اختيار النصب: وإنما بنيت على ما تنصب به، ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء.

واشترطوا عملها في النّكرات، فما جاء منها في المعرفة نحو:

لا هيثـــم الليلـــة للمطـــي

ونحو:

نكـــدن ولا أميـــة فـــي البلاد

فمؤوّل بجعل المعرفة اسم جنس لكلّ من اتّصف بالمعنى المعروف به مسمّى العلَم الذي تسلّطت عليه (لا). كما قال بعض النّحاة، وهذا الراجح عندي.

**قوله: ( فهذا منصوب بـ «لا»)**

قال الرّضي: ولم يبن المضاف، لأنّ الإضافة ترجّح جانب الاسمية، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقّه في الأصل، أعني الإعراب. انتهى.

---

(١) كذا في جميع الأصول. وربما يكون أصل عبارة الشارح: «فهذا مبنيّ على الفتح بغير تنوين، ليس إلا». كما جاء في مطبوعة قديمة لشرح المكودي على الآجرومية. وما في هذه المطبوعة أشبه. ولكنني لم أقف عليه في أصل خطيّ.

**الثالث**: أن تكونَ النكرةُ عاملةً في ما بعدها.

نحو: لا طالعاً جبلاً. لأنّ الجبلَ مفعولٌ بطالع، فهذا منصوبٌ بـ «لا»، وهو منوّنٌ.

ولم يذكر المؤلف من هذه الثلاثة إلا الأول لكثرته.

وفُهم من قوله: «**إذا باشرتِ النكرةَ**»: أنّها إنْ لم تباشرْها لا تنصب.

وفُهم أيضاً من قوله: ولم تتكررْ «لا»: أنّها إذا تكررَتْ لا تنصب.

وليس كذلك، بل يجوز فيها النّصب.

وقد صرّح بمراده في ذلك بقوله:

(**فإنْ لم تُباشرْها، وجب الرفعُ ووجب تكرارُ «لا». نحو: لا في الدار رجلٌ ولا امرأة**).

مثاله قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

(**وإن تكررت، جاز إعمالُها وإلغاؤها، نحو: لا رجلَ في الدار ولا امرأة**). وإن شئتَ قلتَ: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ.

وقد قرئ قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بالوجهين.

ومثال ذلك: لا حول ولا قوة إلا بالله. والله أعلم.

* * *

---

**قوله: ( بل يجوز فيها النّصب)**

يجب العمل إن أفردت، ويجوز إن تكرّرت.

# بابُ المنادى

المنادى: ما نودي بـ (يا)، أو بإحدى[1] أخواتِها.

وهي: الـهمزةُ وأي للقريب، وأيا وهيا للبعيد.

**قولُه: (والمنادى خمسةُ أنواعٍ: المفردُ العلم، والنّكرةُ المقصودة، والنّكرةُ غيرُ المقصودة، والمضافُ، والمُشَبَّه بالمضاف).**

---

**قوله: ( المنادى: ما نُودي بـ « يا» ...)**

المُنادى اسم مفعول وهو من النّداء. وفي النّداء ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد. واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده، يقال: فلان أندى صوتاً من فلان إذا كان أبعد صوتاً منه. أفاده الأشمونيّ، وأصله في المعجمات. لكن قال الراغب: النداء: رفْعُ الصّوت وظُهُورُهُ، وقد يقال ذلك للصَّوْت المجرَّد، وإياه قصد عزّ وجلّ بقوله: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١] أي لا يعرف إلا الصوت المجرّد دون المعنى الذي يقتضيه تركيب الكلام. وقال: وأصل النِّداء من النَّدَى. أي: الرُّطُوبة، يقال: صوت نَدِيٌّ رفيع، واستعارة النِّداء للصَّوْت من حيث إنّ من تكْثُرُ رطوبةُ فَمِهِ يَحْسُن كلامُه، ولهذا يُوصَفُ الفصيح بكثرة الرِّيق. انتهى. وجعل ابن الحاج الضمّ مع المدّ في كلمة النداء أضعف صورها.

وتعريف النّداء في الشرح جاء مناسباً لمقام الابتداء، وإلا فهو كما قال الصبان: طلب الإقبال بحرف نائب مناب «أدعو» ملفوظ به أو مقدر. انتهى. وهذا يُلزِم بإثبات صفة العقل في المنادى، أو ما هو في رتبته.

---

(١) في الأصول ( بأحد أخواتها).

اعلمْ أنَّ المنادى محصورٌ في هذه الأنواع التي ذكرها، وهي على قسمين:

قسم يجب بناؤه على الضم، وهو: العلَم[1] والنكرة المقصودة، فيبنيان على الضم من غير تنوين، نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ. فالعلَم: هو ما عيّن مسماه مطلقاً، وقد تقدَّم في باب

---

**قوله: ( قسم يجب بناؤه على الضمّ)**

أو ما ينوب عن الضمّ. وإنّما بُني هذا القسم لأنّه أشبه المضمر من وجوه:

الأول: أنّه مخاطب، وحقّ المخاطب أن يكون مضمراً.

الثاني: أنّه معرفة، كما أنّ المضمر لا يكون إلا معرفة.

الثالث: أنّه غير مضاف، كما أنّ المضمر لا يُضاف.

ولا يُبنى المنادى حتى تجتمع فيه هذه الأوجه، فإذا سقط واحد منها، رجع إلى الإعراب الذي هو الأصل. وإنّما حُرِّكَ لأنّ له في الأصل تمكّناً، فحرّكوه ليُشعروا بهذا المعنى، ونظيره تحريك «قبلُ» و«بعدُ». وقد خصّوه بالضمّ لأنّ الضمة حركة قوية، فلما أرادوا أن يشعروا بتمكّنه في الأصل أعطوه أقوى الحركات إيذاناً بذلك، وإعلاماً بأنّه على خلاف (كم) و(كيف) و(هؤلاءِ) وما أشبه. وفي المسألة تبصّر آخر في التّعليل منه: أنّ الضمّ كان أولى من الفتح والكسر، لأنّ الفتح كان له قبل البناء فتجنّبوه لئلا يشبه حاله في حال إعرابه. وتجنّبوا الكسر كراهة أن يشبه المضاف إلى المتكلّم. ومنه: أنّه جُعل غاية لقطعه عن الإضافة في التقدير. وهذا قول الفرّاء. انتهى من ابن فضّال.

**قوله: ( العلَم: هو ما عينّ مُسمّاه مطلقاً ...)**

دقّق الصّبّان هنا فقال: الظاهر كما قال البعض أن نحو: يا زيدان ويا زيدون من النكرة المقصودة لا من العلم، لأن العلمية زالت إذ لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنكيره، ولهذا دخلت عليهما أل، فتعريفهما بالقصد والإقبال. انتهى قوله.

قلت: يحسُن أن يقول: بالقصد والإقبال وكون الكلمة مناداة.

---

(١) يقصد المفرد العَلَم.

النعت. والنكرةُ المقصودة هي: النكرةُ التي قُصدت في النّداء بالإقبال عليها، وهي في باب النّداء معرفةٌ على نية الألف واللام.

فإذا قلتَ: يا رجلُ، كأنّك قلتَ: يا الرّجل. لكنْ لا يُجمع بين حرف النداء[1] وبين الألف واللام، لأنّ الألفَ واللّام تُخصّص، وحروف النّداء كذلك.

وقد يُجمع بينهما في ضرورة الشّعر. كقوله:

فيا الغُلامانِ اللّذان فرّا ... إيّاكما أنْ تعقبانا شرّا

**قوله: (والنكرة المقصودة ...)**

قلتُ: سبق في هذا الكتاب أَنْ وضعتُ تعريفاً للنكرة من دراسة لي أجد أنّه أنسب للكشف عن حالة النّكرة وهو: اسم وُضع لماهية بشرط وحدة لا بعينها، متحقّقة التعدّد أو مقدّرة التعدّد. لكنّ النظر في النكرة المقصودة يذهب بنا إلى صورة تعريف لا تنكير. وهذا التعريف لم يثبت قبل النداء، وإنّما حدث بطروء النداء. والصحيح عندي أنّ التعريف في النكرة المقصودة لم يحصُل بالقصد والإقبال حسْب، كما قرّره بعض النّحاة، لأنّ مجرّد القصد والإقبال يحدث في مواضعَ كلاميّة ومقامات خطابيّة مع استمرار الحكم بالنّكرة نحو: أنت رجلٌ عالم. لذلك يحسُن هنا تعليل التعريف في النّكرة المقصودة بزيادة ما اقترحه الدماميني من كون الكلمة مناداة. فتكون علّة التعريف في النكرة المقصودة مركبة من القصد والإقبال وكون الكلمة مناداة.

**قوله: (وهي في باب النداء معرفة على نية الألف واللام ...)**

قلتُ: هذا الذي ذهب إليه الشّارح مال إليه أبو حيّان وقال: صحّحه أصحابنا. ومضى قول آخر في كون التعريف حاصلاً بالقصد والإقبال. وهما عند الصبّان: قصد الاسم النكرة بعينه. والإقبال أي: إقبال المتكلم على المنادى أي: إلقاؤه الكلام نحوه، وليس المراد إقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء، فيلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة، وتوقف تعريفها على إقبال المنادى، حتى إنه إذا لم يقبل بقيت الكلمة على تنكيرها وهو باطل.

(١) وقع اختلاف بين الأصول في هذا الموضع.

وقوله: (والثّلاثةُ الباقية منصوبةٌ لا غير).

يعني بالثلاثة الباقية:

النكرة غير المقصودة، والمضاف، والمُشبّه بالمضاف.

أمّا النكرةُ غيرُ المقصودة، فكقولك: يا رجلاً. إذا ناديت رجلاً غير معيّن.

ومثل ذلك قول الأعمى: يا رجلاً خذْ بيدي.

لا يعني رجلاً بعينه، بل كل من أجابه فهو مراده.

فيكون منصوباً منوّناً، والنّاصب له حرف النّداء، أو فعل مضمر تقديره أنادي رجلاً.

---

**قوله: ( والناصب له حرف النّداء، أو فعل مضمر تقديره أنادي)**

اعلم أنّ انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر، فأصل يا زيد عنده، أدعو زيداً. فحذفُ الفعل لازمٌ لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته. وأجاز المبرّد نصبه بحرف النداء لسدّه مسد الفعل. إنْ صَحَّ هذا عنه، فعلى المذهبين (يا زيد) جملة وليس المنادى أحد جزأيها، فعند سيبويه الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرد حرف النداء سدّ مسدّ أحد جزأي الجملة يعني الفعل، أمّا الفاعل فمقدّر. والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظاً أو تقديراً؛ إذ لا نداء بدون المنادى. أفاده الأشمونيّ. وقد ذهب بعض النّظار في النحو إلى أنّ العامل فيه معنويّ وهو القصد، لكن هذا لا نظير له في عوامل النّصب. ثمّ بحسب قول المبرّد لا يكون المنادى مفعولاً به، بل يكون مشبَّهاً بالمفعول. ويرِدُ على مذهبه المذكور جواز حذف الحرف والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر ولا في الحذف. وقيل: إنّ حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعو، نحو: (أفّ) بمعنى أتضجر، وليس ثَمّ فعل مقدّر. ورُدّ بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير، ولاكتفي بها دون المنصوب لأنه فضلة. ولا قائل بأنها تستقل كلاماً. وقيل: إنّها أفعال. ورُدّ بأنه كان يلزم اتّصال الضّمير معها كما يتّصل بسائر العوامل.

وأمّا المضافُ، نحو: يا غلامَ زيدٍ، ويا صاحبَ عمرٍو، فهو أيضاً منصوبٌ بحرف النّداء، وهو غيرُ منوّن لأجل الإضافة.

وأمّا المُشبّه بالمضاف، فهو كلُّ ما عمل في ما بعده.

نحوُ: يا طالعاً جبلاً، ويا حَسَناً وجهُه، ويا ماراً بزيدٍ.

فالأول عمل في ما بعده النصب، والثاني عمل في ما بعده الرّفع، والثالث عمل الجرّ[1].

وكلٌّ واحد منها[2] شبيهٌ بالمضاف، والشبه بينهما أن المضاف عملَ في المضاف إليه، وهذا عمل في ما بعده.



---

وذهب بعضهم إلى أن النداء منه ما هو خبر لا إنشاء، وهو النداء بصفة نحو: يا فاسق، ويا فاضل، لاحتمال الصدق والكذب في تلك الصفة، ومنه ما هو إنشاء وهو النداء بغير صفة. أفاده في الهمع.

---

(١) في الأصل خلط كثير.

(٢) في الأصلين (منهم).

# باب المفعولِ من أجله

ويسمى أيضاً المفعول له.

وقولُه: (وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يُذكر بياناً لسبب وقوع الفعل).

## [شروطه]

يُشترط فيه:

أنْ يكونَ مصدراً،

وأنْ يكونَ علةً لوقوع الفعل،

وأنْ يكونَ فاعلُه وفاعلُ الفعل المُعلَّل واحداً،

وأن يكون زمانه وزمان الفعلِ المعلَّل واحداً.

وهذه الشروط كلُّها، ذكر منها واحداً وهو أنْ يكونَ علّةً للفعل، وهو المرادُ بقوله:

---

**قوله: ( وهذه الشروط...)**

ترك منها ما اشترطه المتأخرون من كونه من أفعال النفس الباطنة، أي كونه مصدراً قلبياً. نحو: جاء زيد خوفاً ورغبةً. بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو: جاء زيد قتالاً للمعتدين، وقراءةً للعلم. فلا يكون مفعولاً له عندهم. وشرط الجرمي والمبرد والرياشي كونه نكرة وأنه إن وجدت فيه (أل) فزائدة، لأنّ المراد ذكر ذات السبب الحامل فيكفي فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها. وردّه سيبويه والجمهور بأنّ السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيعرفه.

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر، ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت: ضربت زيداً تأديباً. فكأنك

**(بياناً لسبب وقوع الفعل).**

وأمّا الباقي من الشروط، فهي مستفادة من المثالين اللّذين ذكرهما في قوله:

**(قامَ زيدٌ إجلالاً لعمرو، وقصدْتُكَ ابتغاءَ معروفِك )**[1].

فإجلالاً: مصدرٌ من أَجَلَّ، يُجِلّ، إجلالاً.

وفاعلُه وفاعل الفعل المُعلَّلِ واحد، لأن الذي قام هو الذي أجلّ، وزمانهما متحد، لأن زمان القيام وزمان الإجلال واحد.

* * *

قلت: أدبته تأديباً. وذهب الزجاج في ما نقل ابن عصفور عنه إلى أنّه ينتصب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير في: جئت إكراماً لك. أكرمتك إكراماً لك. حُذف الفعل وجُعل المصدر عوضاً من اللفظ به. فلذلك لم يظهر. أفاده في الهمع.

(١) في الأصول سقط، أصلحته من أصول متن الآجرومية.

## بابُ المفعول معه

وقولُه: (وهو الاسمُ الذي يُذكر لبيان من فُعل معه الفعل).

يعني أنّ المفعولَ معه يجيء لبيان الشيء الذي فُعل ذلك الفعلُ معه.

وهو فَضْلةٌ منتصبٌ بعد تمام الكلام.

وهو على قسمين:

قسم يصلح أنْ يُجعل معطوفاً، لكن يعرض فيه عن معنى العطف وتُقصد المعيّة، فيُنصَب على أنّه مفعول معه.

وقسم لا يصلح أنْ يكونَ معطوفاً.

وقد مَثّل الأولَ بقوله: (جاءَ الأميرُ والجيش).

فالجيش: منصوب على أنّه مفعول معه. ويصحُّ فيه العطف، فتقول: جاءَ الأميرُ والجيشُ. وتقدير العطف: جاءَ الأميرُ وجاءَ الجيشُ. وتقدير النصب على أنّه مفعول معه: جاء الأمير معَ الجيش.

ومثَّل الثاني بقوله: (واستوى الماءُ والخَشَبةَ).

---

قول الماتن: (وهو الاسم)

أي الصّريح فهو لا يكون إلا صريحاً، وأطلق فيه ليشمل المفرد والمثنى والمجموع. كما قال ابن الحاجّ. والصّحيح عندي أنّ هذا الباب مقيس، ولا يقتصر في مسائله على السّماع.

فالخشبةَ: مفعولٌ معه، ولا يصلح أنْ يُجعل معطوفاً على الماء، لأن الخشبةَ لا تستوي، وإنّما يستوي الماءُ معها، أيْ: يَصل إليها.

**وقوله: (وأما خبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، فقد تقدّم ذكرهما في المرفوعات، وكذلك التوابع فقد تقدّمت هنالك).**

لما عدّ من المنصوبات خبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، والتابع للمنصوب، ذكر ما عداها من المنصوبات، واستغنى عن ذكرها لأنّه قد تكلّم عليها في أبوابها، فذكر أنّ خبر كان منصوب في باب كان، وذكر أنّ اسم إنّ منصوب في باب إنّ، وذكر التابع للمنصوب في باب التوابع.

❊ ❊ ❊

---

**قوله: ( فالخشبة مفعول معه ...)**

تأتي الواو في هذا الباب للنصّ على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق. أي مقارنته في الزّمان سواء اشتركا في الحكم كجئتُ وزيداً. أو لم يشتركا كاستوى الماء والخشبةَ. وبذلك فارقت واوَ العطف، فإنها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمان. كما أفاده الصبّان. ولذلك قال ابن فضّال عن واو (مع): إنّها جامعة غير عاطفة، وعن واو النسق: إنها عاطفة وجامعة.

# بابُ مخفوضات الأسماء

قد تقدَّم أنَّ الأسماءَ على ثلاثة أقسام: قسم مرفوع، وقسم منصوب، وقسم مخفوض.

وقد ذكر المرفوعاتِ والمنصوبات، وقد تقدّم أنّ الرفع والنّصب يكون[1] في الأسماء والأفعال المضارعة.

وقد ذكر المرفوع والمنصوب من الأفعال والأسماء، ولم يبقَ إلا المخفوضات، ولا تكون إلا من الأسماء، كما أنّ المجزومات لا تكون إلا من الأفعال، كما ذكر في بابها.

وذكر في هذا الباب المخفوضات، فقال:

**(المخفوضاتُ ثلاثةٌ: مخفوضٌ بالحرف، ومخفوض بالإضافة، وتابع للمخفوض).**

يعني أنّ الأسماء المخفوضة محصورةٌ في هذه الثلاثة، وقد بيّن الأولَ بقوله:

---

**قوله: (مخفوضات الأسماء)**

قال الوقّاد: إضافتها إلى الأسماء للبيان. هذا لأنّ الخفض لا يكون في غير الاسم. وقال صاحب الصّحاح في معنى (خفض): الخَفض: الدّعة. يقال: عيشٌ خافِضٌ. وهم في خَفْضٍ من العيش. والخفض: السير اللين، وهو ضدّ الرفْع. يقال: بيني وبينك ليلةٌ خافِضةٌ، أي هيّنةُ السيرِ. وخَفَضْتُ الجاريةَ، مثل خَتَنْتُ الغلامَ. واختفضتْ هي. والخافضة: الخاتنة. وخفضُ الصوتِ: غَضُّهُ. يقال: خَفِّضْ عليك القولَ، وخَفِّضْ عليك الأمر، أي هَوِّنْ. والخَفْضُ والجرُّ واحدٌ، وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مُواضَعات النحويِّين. والانخِفاضُ: الانحطاطُ. والله يَخْفِضُ من يشاء ويرفع، أي يضع. انتهى. والمعنى يدور على حطّ الشيء وإنزاله من أعلى. قال الأخفش: سمعت الأصمعي يقول: دخلت على الخليل لأستفيد منه شيئاً، فقال لي: يا كيس ما الفرق بين الخفض والجر؟ ففكرتُ وأبطأتُ، فقال لي: ما صنعتَ؟ فقلتُ له: الخفض عندي الشيء دون الشيء، كاليد إذا جعلتها تحت الرجل. والجرّ أن تميل بالشيء إلى الشيء وتقيم شيئاً مقام شيء، كقولك: هذا غلام زيد، فزيد أقمته مقام التنوين.

---

(١) كذا في الأصول، والأشبه (يكونان).

**(فأمّا المخفوضُ بالحرف: فهو ما يُخفض بمن، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبَّ، والباء، والكاف، واللّام، وبحروف القسم، وهي: الباءُ، والواوُ، والتّاء).**

وقد تقدّم في أول الكتاب التمثيلُ لهذه الحروف، فلنكتفِ به.

وقوله: **(وبواوِ رُبَّ، ومُذْ، ومنْذُ).**

فالخفض برُبّ قد تقدَّم تمثيلُه في أول الكتاب. وأمّا الخفضُ بواو رُبَّ فنحو قول الشاعر:

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدولَه ... عليَّ بأنواعِ الهُموم ليبتلي

أي: ورُبَّ ليل، فحذفت رُبَّ ونابت الواوُ منابَها فخفضَتْ كما تخفض رُبَّ.

وأما الخفضُ بـ(مُذْ) و(مُنذُ)، فنحو قولك: ما رأيته مذْ يومين ومُنذ أربعةِ أيام.

ولا يخفضان إلا اسم الزمان.

---

**قوله: ( وأمّا الخفض بواو ربّ ...)**

اختلفوا في واو (رُبّ) فذهب المبرد والكوفيون إلى أنها حرف جر، لنيابتها عن رُبّ، وأن الجر لا بـ(رُبّ) المحذوفة. واستدلّ المبرد على ذلك بافتتاح القصائد بها، كقوله:

وقاتم الأعماق، خاوي المخترق

والصحيح أن الجر بـ (رُبّ) المحذوفة، لا بالواو، لأن الواو أسوة الفاء وبل، قال ابن مالك: ولم يختلفوا في أن الجر بعدهما بـ (رُبّ) المحذوفة. قاله المرادي في الجنى. وقال صاحب المغني: ولا تدخل إلا على مُنكّر ولا تتعلق إلا بمؤخّر والصّحيح أنها واو العطف وأن الجر بـ(ربّ) المحذوفة. وأجيب استدلال المبرّد بجواز تقدير العطف على كل شيء في نفس المتكلم. ويوضح كونها عاطفة أنّ واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم. قال:

ووالله لولا تمرة ما حببته ...

ويجوز رفع ما بعدهما على أنه خبر، ويكونان حينئذٍ مبتدأين.

نحو: ما رأيته مُذ يومان، أو مُنذُ أربعةُ أيام.

والخفض بـ(مُنذُ) أكثر منه بـ(مُذ).

---

**قوله: (ويكونان حينئذ مبتدأين)**

اعلم أنّ في إعرابهما أربعة مذاهب:

الأول: أنهما مبتدآن، والزمان المرفوع بعدهما خبرهما. ويقدران في المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد فإذا قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فالتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وإذا قلت: ما رأيته مذ يومان، فالتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان. وهذا قول المبرد، وابن السّراج والفارسيّ. ونقله ابن مالك عن البصريين. وليس هو قول جميعهم.

والثاني: أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية. وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ. والتقدير: بيني وبين لقائه يومان. وهو مذهب الأخفش، والزجاج، وطائفة من البصريين.

والثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، وتقديره: مذ كان يومان. وهما ظرفان مضافان إلى جملة حُذف صدرها. وهذا مذهب الكوفيين، واختاره السهيليّ وابن مالك.

والرابع: أنه خبر مبتدأ محذوف. وهو قول لبعض الكوفيين. وتقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان. ونقله ابن يعيش عن الفراء. قال: لأن منذ مركبة من (من) وذو التي بمعنى الذي، والذي توصل بالمبتدأ والخبر. أفاده المراديّ.

**قوله: (والخفض بمنذ أكثر منه بمذ)**

ومذهب الجمهور أنّ مذ محذوفة النون أصلها منذ. واستدلوا على ذلك، بأوجه: الأول: أن مذ إذا صُغرت يقال فيها: مُنيذ بردّ النون. والثاني: أنّ ذال مذ يجوز فيها الضمّ والكسر، عند ملاقاة ساكن، نحو: مذُ اليوم. والضم أعرف. وليس ذلك إلا لأنّ أصلها منذ. الثالث: أن بني غني يضمّون ذال مذ، قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة، لفظاً لا نية. وذهب ابن ملكون إلى أن مذ ليست محذوفة من منذ. قال: لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحروف. ورده

**قولُه: (وأما ما يُخفض بالإضافة فنحو قولك: غلامُ زيدٍ. وهو على قسمين: ما يُقدّر باللّام، وما يُقدّر بمن. فالذي يُقدّر باللام نحو: غلامُ زيد. والذي يقدّر بمن. نحو: ثوبُ خزٍّ، وبابُ ساجٍ، وخاتم حديد).**

اعلم أن الإضافة على معنى اللام على قسمين:

قسم تكون اللّامُ فيه للملك.

نحو: غلامُ زيدٍ، ومالُ عمرٍو. والتقدير: غلامٌ لزيد، ومالٌ لعمرو.

واللّام في هذا ونحوه للملك، لأنّ الغلامَ ملك لزيدٍ، والمال ملك لعمرو.

وقسم تكون اللّامُ فيه للاستحقاق.

نحو: بابُ الدارِ، وسرجُ الفرس. والتقدير: بابٌ للدار، وسرجٌ للفرس.

فاللام في هذا ونحوه للاستحقاق، لأنّ الدارَ لا تملك، لكنّها تستحقُّ أن يكونَ له بابٌ، والفرسُ أيضاً يستحق أن يكون له سرجٌ.

وأمّا الذي يُقدّر بمن، فنحو: بابُ ساجٍ، وثوبُ خزٍّ. أيْ: بابٌ من ساج، وثوبٌ من

---

الشلوبين بتخفيف إنّ وأخواتها. وقال المالَقيّ في الرصف: الصّحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من منذ، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه. أفاده المراديّ.

والخفض بمنذ أكثر لأنّ الأغلب عليها الحرفيّة، والأغلب في مذ الاسميّة.

**قوله: ( وأمّا الذي يقدّر بمن ...)**

الإضافة التي على معنى (من) هي البيانيّة، وضابطها أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه. ويصحّ الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف. فلفظ (ثوب) من: ثوبُ خزٍّ. بعض من المضاف إليه. ويصحّ الإخبار عنه بالمضاف إليه فيقال: هذا الثوبُ خزٌّ. قاله ابن الحاجّ. وزاد ابن مالك

خزّ. وهو على نوعين:

إضافة النّوع إلى جنسه، نحو: خاتم ذهبٍ.

وإضافة الجنس إلى النّوع، نحو: حديدُ خاتمٍ.

والسّاجُ: نوع من الشجر، والخزّ: نوع من الثياب. وقد اختلف في «الخزّ»، فقيل: ما كان سداه من حرير، واللحمة بالوبر أو بالكتّان أو بالقطن.

قال صاحب «خلاصة المُحكم»: وهو عربي صريح.

وذكر أبو منصورٍ الجواليقي، عن أبي هلال، عن قوم: أنّه فارسيٌّ معرَّب.

تمّ الكتاب بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وعلى الله توكلنا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، لا إله إلا أنت سبحانك، إني كنتُ من الظالمين.

❊ ❊ ❊

---

قسماً ثالثاً، وهو ما يُقدّر بـ (في) الظرفية. نحو: مكرُ الليلِ. أي: مكرٌ في الليل.

هذه آخر التعليقات على شرح الإمام المكوديّ رحمه الله تعالى، أسأل الله تعالى أن ينفع بها، وأن يجعلها حجة لي إذا ازورّ عنّي الكلام في ساعة الختام. والله تعالى المؤمَّل لإرشاد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

تمَّت

فرغتُ من هذه الحاشية بحمد الله ومنّه في مدينة العين في يوم الخميس في الثالث من محرّم سنة ١٤٤٠ للهجرة الشريفة. الموافق ١٣ من شهر أيلول سنة ٢٠١٨ للميلاد.

عماد أحمد الزّبن

# الفهرس


مقدّمة الحاشية ........................................ ٥

ترجمة الأستاذ العلامة ابن آجُرُّوم ........................................ ٧

ترجمة الشارح الشيخ العلامة المكوديّ ........................................ ٩

أصول المتن والشّرح ........................................ ١١

صور المخطوطات ........................................ ١٢

مقدمة الشارح ........................................ ١٥

سند الشّارح ........................................ ١٧

باب الكلام ........................................ ١٩

بيان المركب ........................................ ١٩

بيان الإفادة ........................................ ٢٠

بيان الوضع ........................................ ٢٠

أقسام الكلام ........................................ ٢١

علامات الاسم ........................................ ٢٥

علامات الفعل ........................................ ٢٨

علامة الحرف ........................................ ٣٠

باب الإعراب ........................................ ٣١

التّعريف ........................................ ٣١

أنواع الإعراب ........................................ ٣٢

أمثلة الإعراب المقدّر ........................................ ٣٣

أقسام الإعراب ........................................ ٣٤

باب معرفة علامات الإعراب ........................................ ٣٧

علامات الرفع ........................................ ٣٧

مواضع الضمة ........................................ ٣٧

مواضع الرّفع بالواو ........................................ ٤١

الرّفع بالألف .................................... ٤٥
الرّفع بالنون .................................... ٤٦
علامات النصب .................................... ٤٧
مواضع الفتحة .................................... ٤٧
موضع الألف .................................... ٤٨
موضع الكسرة .................................... ٤٨
مواضع الياء .................................... ٤٩
موضع حذف النون .................................... ٥٠
علامات الخفض .................................... ٥٠
مواضع الكسرة .................................... ٥٠
مواضع الياء .................................... ٥١
موضع الفتحة .................................... ٥٢
علامات الجزم .................................... ٥٢
موضع السكون .................................... ٥٣
موضع حذف النون .................................... ٥٣
أقسام المعربات .................................... ٥٥
أنواع ما يُعرب بالحركات .................................... ٥٥
أنواع ما يعرب بالحروف .................................... ٥٧
إعراب المثنى .................................... ٥٧
إعراب جمع المذكر السالم .................................... ٥٨
إعراب الأسماء الخمسة .................................... ٥٨
إعراب الأفعال الخمسة .................................... ٥٨
باب الأفعال .................................... ٦٠
حكم الفعل الماضي .................................... ٦١
حكم فعل الأمر .................................... ٦٢

علامة الفعل المضارع ........................................ ٦٣
أدوات النصب ........................................ ٦٥
أدوات الجزم ........................................ ٦٧
**بابُ مرفوعاتِ الأسماء** ........................................ ٧١
**بابُ الفاعل** ........................................ ٧٢
تعريف الفاعل ........................................ ٧٢
أقسام الفاعل ........................................ ٧٣
**بابُ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله** ........................................ ٧٦
**بابُ المبتدأ والخبر** ........................................ ٧٩
أقسام المبتدأ ........................................ ٨٢
أقسام الخبر ........................................ ٨٤
**باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر** ........................................ ٩٠
عمل كان وأخواتها ........................................ ٩٠
أخوات كان ........................................ ٩١
إنَّ وأخواتها ........................................ ٩٣
معاني إنَّ وأخواتها ........................................ ٩٤
ظننْتُ وأخواتها ........................................ ٩٦
**بابُ النّعت** ........................................ ٩٩
أقسام النّعت ........................................ ٩٩
النَّعت الحقيقي ........................................ ٩٩
النّعت السَّببي ........................................ ٩٩
**بابُ العطف** ........................................ ١٠٨
**باب التوكيد** ........................................ ١١٢
أقسام التوكيد ........................................ ١١٢
التوكيد المعنوي وأقسامه ........................................ ١١٢

أحكام التوكيد ........ ١١٣
باب البدل ........ ١١٦
باب منصوبات الأسماء ........ ١٢٠
باب المفعول به ........ ١٢٢
باب المصدر ........ ١٢٥
تعريف المصدر ........ ١٢٥
أقسام المصدر ........ ١٢٦
باب ظرف الزّمان والمكان ........ ١٢٨
أسماء الزمان ........ ١٢٨
ظروف المكان ........ ١٣٠
باب الحال ........ ١٣٣
باب التمييز ........ ١٣٧
باب الاستثناء ........ ١٤٠
باب لا ........ ١٤٦
باب المنادى ........ ١٤٩
باب المفعولِ من أجله ........ ١٥٤
باب المفعول معه ........ ١٥٦
باب مخفوضات الأسماء ........ ١٥٨

❊ ❊ ❊